الطائفية بين السياسة والدين

الطائفية بين السياسة والدين

حسن موسى الصفار

مقدمـــة

الجدل المذهبي والصراع الطائفي ليس جديداً في تاريخ الأمة، فقد تشكّلت المذاهب العقدية والفقهية على خلفية جدل علمي، وتباين فكري، كانت تصحبه الخلافات، وتشوبه النزاعات، بين حين وآخر، منذ أكثر من عشرة قرون.

فابن الأثير يحدثنا في حوادث سنة 323عن فتنة الحنابلة في بغداد وصراعهم مع الشافعية[1].

كما يحدثنا عن تجدد الفتنة بين السنة والشيعة ببغداد سنة 443[2].

وقبل ذلك وبعده جرت حوادث كثيرة على امتداد تاريخ الأمة فيما بين المذاهب والطوائف.

لكن ما يجري اليوم في ساحة الأمة من إثارة للفتن الطائفية، يختلف اختلافاً كبيراً عمَّا كان يحصل في سابق العصور والقرون،

(1) عزالدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني. الكامل في التاريخ ج6، الطبعة الرابعة 1414هـ، (بيروت: مؤسسة التاريخ العربي) ص158.

(2) المصدر نفسه ص175.

لجهة مستوى الخطورة وحجم التداعيات الناجمة عنها.

كانت حوادث النزاعات الطائفية تحصل في ظل حضارة رائدة، حيث كانت الأمة في موقع الصدارة والقوة، من بين أمم الأرض، وكانت الحضارة الإسلامية هي طليعة التقدم والتفوق في العالم آنذاك.

فحوادث النزاع الطائفي في تلك العصور كانت مثل جراثيم ضعيفة في جسم قوي المناعة، قد تسبب بعض الأعراض الجانبية، لكنها لا تلبث أن تضمحل وتزول، على العكس من واقع الأمة المعاصر، وهو واقع متخلف هزيل، ضعيف المناعة والمقاومة تجاه أدنى العلل والأسقام، لذا تسرح مختلف الجراثيم الضارة في جسم الأمة، لتفتك بما بقي فيه من خلايا حيّة سليمة.

وتواجه الأمة اليوم أعداء شرسين، من مصلحتهم إشغال الأمة بالخلافات الداخلية، لإعاقة إرادة التنمية والتقدم، ولهدر طاقتها وإمكاناتها، ولتوفير فرص النفوذ والهيمنة على الأمة.

ولا نزاع أخطر على الأمة من النزاع الطائفي، حيث يوظّف الدين في إذكاء أواره، ويكون الدفاع عن العقيدة والمذهب عنواناً لمعاركه، فتستباح حرمات الإسلام بأيدي المسلمين أنفسهم.

إننا لا نتحدث عن أمر متوقع وخطر محتمل، بل عن واقع فظيع حصلت مشاهده الدامية في أكثر من بلد إسلامي كالعراق. . حيث سُفكت الدماء، وقتل عشرات الألوف، وهدّمت المساجد والأماكن المقدسة، وتم اغتيال عدد من الشخصيات البارزة من مختلف الأطراف.

إن ما حدث في العراق أمر مرعب مذهل، يجب أن يكون نصب أعين الغَيارى من أبناء الأمة في مختلف أوطانهم، فإن السياسة الطائفية التي كانت تحكم العراق أشرعت الأبواب أمام التدخل الأجنبي، وأتاحت الفرصة للغزو الأمريكي، وصنعت أرضية الاقتتال الطائفي، الذي غذّاه وأداره الاحتلال البغيض.

إن مشكلة الطائفية في مجتمعات الأمة يصنعها ويمدها عنصران رئيسان: سياسي وديني.

يتمثل العنصر الأول في اعتماد سياسة التمييز الطائفي بين المواطنين، وتشجيع حالات الصراع المذهبي لأغراض سياسية.

بينما يتمثل العنصر الآخر في نهج الخطاب الديني حين يعتمد التعبئة المذهبية، بالتركيز على نقاط الخلاف، والاستدعاء الدائم للتاريخ والتراث من أجل تغذية المشاعر المذهبية، والتحريض ضد الآخر.

ومما يثير القلق أن هذين العنصرين السياسي والديني، يعملان الآن بشكل محموم لتأجيج الصراع الطائفي في أكثر من موقع في ساحة الأمة، وكأن ما حدث في العراق لا يكفي للعظة والاعتبار.

إن مذهبة الصراع السياسي داخل الأوطان، وبين القوى الإقليمية المتنافسة على النفوذ، يعني اللعب بنار الطائفية على حساب شعوب المنطقة.

كما أن تصاعد نبرة الخطاب المذهبي المتطرف، عبر فتاوى التكفير، وبيانات التخوين، وإعلام الفضائيات المذهبية، إنما يصب الزيت على نار الفتنة الطائفية التي قد تحرق الأخضر واليابس.

إن واجب العلماء والدعاة المخلصين أن ينذروا قومهم، من هذا الخطر الزاحف، وأن يذكّروا الأمة بنداءات القرآن العظيم الداعية إلى الوحدة، والاعتصام بحبل اللّه والتعارف، والتعاون على البر والتقوى، وعدم التفرق والتنازع.

صحيح أن الوقوف أمام المدّ الطائفي تكتنفه صعوبات بالغة، ويكلف ثمناً باهظاً، لذلك يختار الكثير ركوب الموج، إيثاراً للسلامة، وتناغماً مع المشاعر المذهبية العارمة عند الجمهور، إلا أن علينا أن ندرك عظيم المسؤولية في هذا الظرف العصيب.

وأن نجهر بكلمة الحق في الدعوة إلى الوحدة والتقارب والتآلف، ومجابهة باطل التفرقة والتمزق والانقسام.

وهذه الصفحات الماثلة بين يدي القارئ الكريم تحمل شيئاً من هموم هذه الدعوة، كتبتها في أوقات مختلفة، تفاعلاً مع بعض الأحداث التي عصفت بالمنطقة، واستجابة لنداء الواجب، أسال اللّه تعالى أن يجعلها خالصة لوجه الكريم، وأن تكون مساهمة في نشر الوعي والتبشير بثقافة الوحدة والتقارب بين أبناء الأمة والوطن.

وآخر دعوانا أن الحمد للّه ربِّ العالمين.

حسن بن موسى الصفار
10 جمادى الأولى 1430
5 مايو 2009م

الفصل الأول

روافد الطائفية وسبل الخلاص

منافذ المحاولات الخارجية لإثارة الفتن الطائفية

حين يكون الحديث عن الصراعات الداخلية والفتن الطائفية، غالباً ما يشار بالبنان إلى دور العدو الخارجي في صنع الفتن، وإثارة الخلافات.

ومن الطبيعي أن يسعى العدو لإضعاف الأمة، وإشغالها عن البناء والتقدم وعن مواجهته بالصراعات الداخلية، ليسهل له إخضاعها، ونيل مطامعه منها.

وهو أمر وارد في صراعات الأمم والمجتمعات.

لكنه لا يصح أبداً تعليق مسؤولية خلافاتنا على مشجب العدو الخارجي، وتجاهل الأسباب والعوامل الداخلية. ذلك إن محاولات العدو إنما تحصل وتنجح من خلال المنافذ الموجودة في واقعنا وأوضاعنا، وهي الأرضية الخصبة الحاضنة لبذور الفتنة، التي يسقيها وينميها العدو.

إنه لا يمكن إنكار دور الأعداء في تمزيق الأمة، كما لا يجدي شجب ذلك الدور وإدانته، وإنما المطلوب تعطيل دور

القابلية للاستجابة لتلك المحاولات الخارجية داخل ساحة الأمة، بمعالجة الأسباب وسد المنافذ والثغرات، لأن بقاءها مشرعة ستغري كل عدو بالتسلل من خلالها، أي وقت شاء.

بالطبع، فإن تشخيص مواقع تلك المنافذ، وأحجامها، وسبل صدّها، فيه مجال للبحث والنقاش، وهو ما يجب أن يتجه إليه المهتمون بأمر وحدة الأمة وتقارب فئاتها.

ويبدو لي أن من أهم تلك المنافذ والثغرات ما يلي:

الانسداد السياسي

يتحكم القرار السياسي في تفاصيل أوضاع مجتمعاتنا، لكن الدخول إلى دائرة صنع القرار أو الاقتراب من مستوى التأثير فيه، يعتبر منطقة محرمة محظورة، إلا على فئة قليلة محدودة، تحتكر السلطة في معظم العالم العربي.

ومع ارتباط مختلف أوضاع الناس بالقرار السياسي، ووجود المشكلات الكثيرة في مختلف المجالات، فمن الطبيعي أن يكون هناك طموح وتطلع عند نخبة من شرائح المجتمع للمشاركة، والنفوذ السياسي، وحين توصد أبواب المشاركة، وتنعدم أدوات العمل والحراك السياسي المشروع، يلجأ البعض لاستخدام مختلف الأساليب والأدوات، وتصبح الانتماءات العرقية والمذهبية والقبلية أوراقاً وعملة رائجة. وهنا تأتي فرصة الأعداء للنفخ فيها، وتشجيع استثمارها وتداولها.

إن فتح آفاق المشاركة السياسية، واعتماد نهج التداول السلمي للسلطة، هو الذي ينضّج وعي المجتمعات، ويرشّد

تنافسها، ويدفعها نحو الحراك الإيجابي، ويمنع استغلال عناوين الهويّات الفرعية، على حساب المصلحة الوطنية العامة، كما نرى ذلك في المجتمعات المتقدمة.

سياسات التمييز

إذا كانت سياسات الحكم منبثقة من تعاليم الإسلام، فذلك يعني اعتمادها لمبدأ المساواة والعدل بين الناس، فلا يكون هناك تمييز، ولا حيف من فئة على أخرى.

لأن العدل مقصد أساس لجميع الأنبياء والشرائع الإلهية، يقول تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾[1] والقسط هو العدل. ويقول تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾[2].

وفي ظل الإسلام لا يجوز أن يُبخس أحدٌ شيئاً من حقوقه المادية أو المعنوية، مهما كان دينه، أو مذهبه، يقول تعالى: ﴿وَلا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾[3]. وقد ورد عن رسول اللّه (ﷺ) قوله: «الناس سواء كأسنان المشط»[4].

لقد جلس خليفة المسلمين إلى جانب خصمه النصراني،

---

(1) سورة الحديد، الآية: 25.

(2) سورة النساء، الآية: 58.

(3) سورة الأعراف، الآية: 85.

(4) علاء الدين علي المتقي الهندي. كنز العمال، الطبعة الخامسة 1985م، (بيروت: مؤسسة الرسالة)، ص38، حديث 24822.

أمام القاضي، وصدر الحكم لصالح النصراني ضد أمير المؤمنين. كما جاء في تاريخ ابن الأثير أنه: «وجد عليٌّ درعاً له عند نصراني، فأقبل به إلى شريح، وجلس إلى جانبه، وقال: هذه درعي! فقال النصراني: ما هي إلا درعي ولم يكذب أمير المؤمنين؟ فقال شريح لعلي: ألك بينة؟ قال: لا، وهو يضحك، فأخذ النصراني الدرع، ومشى يسيراً، ثم عاد، وقال: أشهد أن هذه أحكام الأنبياء، أمير المؤمنين قدّمني إلى قاضيه، وقاضيه يقضي عليه. ثم أسلم واعترف أن الدرع سقطت من علي عند مسيره إلى صفين، ففرح علي بإسلامه، ووهب له الدرع، وفرساً، وشهد معه قتال الخوارج»[5].

وإذا كانت الدولة دولة قومية، تعتمد المواطنة أساساً في نظام الحكم وسياساته، فإنها أيضاً لن تفرّق بين مواطن وآخر.

لكن مشكلة معظم الأنظمة في عالمنا الإسلامي، خرقها لهذا المبدأ العظيم، وممارستها للتمييز بين مواطنيها، على أساس قومي، أو مذهبي، فتكون هناك فئة مميزة، وأخرى مهمّشة، مما يكرّس الشعور بالتفوق والتعالي عند فئة، والإحساس بالغبن والحرمان عند الفئة الأخرى.

والشعور بالتميز والتعالي يدفع إلى الاستئثار، والتجاوز على الحقوق، والنظر إلى الآخر بدونية واحتقار، كما أن الإحساس بالحرمان والغبن يدفع إلى الحقد، والتفكير في الانتقام.

وهنا تجد الجهات الخارجية فرصتها للتدخل، فتثير قلق

(5) الكامل في التاريخ. ج2، ص443.

الفئة الأولى، من إمكانية انتفاضة الفئة الأخرى، كما تغذّي مشاعر الانتقام عند هذه الفئة المضطهدة، وتستثيرها للمطالبة بحقوقها، وتغريها بالدعم والحماية، تحت شعار حماية الأقليات، والدفاع عن حقوق الإنسان، وهكذا يستعر أوار الفتنة.

إنّ هذا ليس مجرد تحليل أو تخمين، بل تؤكده حالة حاضرة نعيش ألمها، ونصطلي بنار مضاعفاتها، وهي حالة الساحة العراقية، حيث استثمر الأمريكيون معاناة الأكراد والشيعة، من سياسات نظام صدام، وممارسته التمييز القومي والطائفي الشنيع ضدهم، وليسوّقوا تدخلهم العسكري، واحتلالهم للعراق، تحت شعار الحرية والتحرير.

وهم الآن يُغذّون العنف المتبادل بين فئات الشعب العراقي، ويلعبون على الوتر المذهبي بين السنة والشيعة، ليبرروا استمرار بقائهم، وتواجد قواتهم في العراق، باعتبارهم يوفرون الحماية لكل طرف من الآخر.

إن سياسات التمييز الطائفي، هي من أهم منافذ المحاولات الخارجية لإثارة الفتن المذهبية في أوطان المسلمين، فلا بد من إغلاق هذا المنفذ الخطير، بتحقيق مفهوم المواطنة، وتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات.

ويجب أن يبادر الإسلاميون من السنة والشيعة لإعلان رفضهم، وكفاحهم ضد سياسات التمييز الطائفي، والتبشير بمبدأ المساواة بين المواطنين، ومواجهة أي تمييز طائفي تتعرض له فئة من السنة في وسط شيعي، أو فئة من الشيعة في وسط سني.

وقد نصَّت توصيات الندوة العالمية الأولى التي عقدتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ـ إيسيسكو ـ في الرباط في الفترة من (7 ـ 9 ربيع الأول 1412 ـ (16 ـ 18 سبتمبر 1991م)، على: «تأكيد وجوب مراعاة حقوق الأقليات المذهبية حيثما كانت، وينطبق ذلك على الشيعة الذين يوجدون في مناطق السنة، وعلى السنيين الذين يوجدون في مناطق الشيعة»[6].

ثقافة التعبئة المذهبية

الخلل في العلاقة بين أتباع المذاهب الإسلامية، أنتج ثقافة من التعبئة المتبادلة، حيث انشغلت الأمة كثيراً بخلافاتها المذهبية، وأصبح لها تراث ضخم من الجدل المذهبي، يفوق تراثها في الجدل مع الأديان الأخرى، فإن الكتب التي ألفها علماء السنة في الردّ على الشيعة، والكتب التي ألفها علماء الشيعة في الردّ على السنة، تفوق أضعافاً مضاعفة ما كتبه علماء الطرفين في الردّ على الأديان الأخرى.

إن كل طائفة لا تزال تشعر بالحاجة إلى الحديث عن إثبات أحقية مذهبها، في مواجهة إشكالات وطعون أتباع المذهب الآخر، وأنها معنية بتحصين أبنائها، حتى لا يتأثروا بالاتهامات التي تستهدف مذهبهم.

وتتسم هذه الثقافة التعبوية ـ في الغالب ـ بالسمات التالية:

---

(6) التقريب بين المذاهب الإسلامية. بحوث الندوة التي عقدتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) بالرباط، الجزء الثاني، الطبعة الأولى 2003م، ص 297.

أولاً: التركيز على مواقع الخلاف المذهبي مع محدوديتها، وتجاهل مناطق الاشتراك الواسعة، ويتم في أحيان كثيرة افتعال قضايا الخلاف في مسائل جزئية جانبية، وإذا كان في المذهب رأيان، أحدهما يخالف المذهب الآخر، والآخر يوافقه، فإن الترجيح يكون للرأي المخالف.

ثانياً: تلمّس نقاط الضعف في تراث المذهب الآخر، والتشهير بها، حتى لو كانت رأياً شاذاً، أو موقفاً لفرد أو فئة من المذهب، فإنه يجري تعميمها، ومحاكمة المذهب وكل أتباعه على أساسها.

ثالثاً: نبش حوادث التاريخ، للتذكير بمعارك النزاع والصراع السابقة، مما يغذي الأحقاد والضغائن، ويورثها للأجيال.

رابعاً: تجريم النقد الذاتي، وحرية التعبير عن الرأي، داخل كل مذهب، فيما يمسّ قضايا الخلاف المذهبي، واعتباره نوعاً من التنازل للطرف الآخر، والمساومة على العقيدة والمبدأ.

خامساً: تعميق النظرة الدونية على المستوى الديني لأتباع المذاهب الأخرى، باعتبار أن أتباع المذهب هم الفرقة الناجية، أما الفرق الأخرى فكلها هالكة، وفي النار.

وعلى خلفية هذا الطرح تصدر أحكام التكفير، والتفسيق، والتبديع، والاتهام بالشرك والضلال، لمذاهب وجماعات كبيرة من المسلمين.

إن هذه الثقافة التعبوية تمثل تحريضاً على الكراهية، وتأجيجاً لمشاعر العداء والبغض والجفاء، وتهيئ الأجواء القابلة للاشتعال بنار الفتنة.

ويجب على الواعين المخلصين داخل كل مذهب، وضع حدٍّ لهذه التعبئة المذهبية، وتوجيه أنظار أبناء الأمة لهموم الحاضر وتحدياته، وليتحرك الناس للبناء والتنمية الشاملة في أوطانهم، ولمواجهة الأخطار المحدقة بهم.

إن الحاجة ماسة لنشر ثقافة التسامح، وقبول التعددية، واحترام الرأي الآخر، وحسن الظن في الآخرين، فلا أحد يختار مذهباً أو معتقداً يعلم بخطئه وبطلانه، لكنها البيئة العائلية والاجتماعية التي ينشأ كل واحد منا ضمن المذهب السائد في أجوائها.

القطيعة الاجتماعية

إن التباعد والقطيعة بين أتباع المذاهب، قلّل فرص التعارف المباشر، ومنح الفرصة لانتشار الانطباعات الخاطئة، والصور السلبية، في أوساط كل طرف تجاه الآخر، اعتماداً على النقولات المتوارثة، والشائعات المتداولة، ويُدهشك حين تسمع كلام فئة عن أخرى تعيش معها في منطقة واحدة، من وطن واحد، وكأنه حديث عن قوم يعيشون في كوكب آخر.

كما أنتجت القطيعة جفاف مشاعر الودّ المتبادل، فأصبحت كل طائفة كياناً اجتماعيًّا مستقلاً، لا ارتباط له بكيان الطائفة الأخرى.

فلكل طائفة مساجدها، ومرجعياتها، ومؤسساتها الاجتماعية والثقافية الخاصة بها، دون وجود جسور من التعارف والتعاون والتنسيق.

أما التزاوج بين أبناء الطوائف، وخاصة بين السنة والشيعة، فتحول دونه موانع دينية عند البعض، وعوائق اجتماعية عند البعض الآخر، إلا في حالات نادرة تتم بعد كفاح مرير.

وامتدت حالة القطيعة والانفصال الاجتماعي، إلى ميدان الحركة السياسية، فلكل طائفة رموزها، وتنظيماتها، وبرامجها، ومرشحوها في الانتخابات.

هذه القطيعة تشكل مخالفة صريحة لمبدأ قرآني عظيم، هو مبدأ الأخوة الإيمانية، حيث يقول تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[7].

وتشكل انحرافاً صارخاً عن نهج نبوي قويم، أكد فيه رسول اللّه (ﷺ) على روح المودة والتعاطف بين أبناء هذه الأمة، حيث يقول (ﷺ): «مثل المؤمنين في توادّهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد. إذا اشتكي منه عضو تداعي له سائر الجسد بالسهر والحمى»[8].

وتكرس هذه القطيعة حالة من الانفصال النفسي والعاطفي، وتخلق قابلية لنمو مشاعر العداء والكراهية، التي يمكن أن يفجّرها أقلّ حوادث الاختلاف، بين فرد من هنا وآخر من هناك.

وحين يشاء العدو إثارة النزاع بين هذه الكيانات الاجتماعية المنفصلة، فلن يكون بحاجة إلى جهد كبير.

(7) سورة الحجرات، الآية: 10.

(8) مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. صحيح مسلم، (الرياض: دار المغني)، ص 1396 حديث 2586.

إنه لا بد من مبادرات جريئة، وثقافة واعية، لتجاوز هذه الحواجز المصطنعة، وتطبيع العلاقة بين أبناء مجتمعاتنا على اختلاف مذاهبهم، ضمن التواصل الاجتماعي، والتداخل الأسري، والاندماج المؤسساتي، والتعاون في المجال الديني، والانفتاح على المستوى الثقافي، وصولاً إلى المشاركة السياسية.

تلك هي أهم منافذ المحاولات الخارجية لإثارة الفتن الطائفية، فإذا كنا حريصين على وحدة الأمة، وجادّين في مواجهة مؤامرات الأعداء، فعلينا التوجه لسدّ هذه الثغرات، وإغلاق هذه المنافذ، عسى اللّه أن يوحد كلمة المسلمين ويجمع شملهم على الهدى والصلاح، إنه على كل شيء قدير.

دعاة التقريب وإشكالات المتحفظين

في عصور التخلف التي عاشتها الأمة، اختفت عناوين كثيرة، لمبادئ وتشريعات إسلامية أساسية. تحت ضغط واقع التخلف المناقض لتلك المبادئ والتشريعات. وحين أفاقت الأمة على واقعها الفاسد، وتحركت تطلعات التغيير والإصلاح في نفوس أبنائها، وانفتحت الأمة من جديد على مفاهيم دينها، في ظل الصحوة الإسلامية الواسعة، عادت لساحة الأمة تلك العناوين الغائبة والمغيّبة، كعنوان حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والديمقراطية، والتعددية، والحرية، والشفافية، وسيادة القانون. . . وهي عناوين إسلامية أصيلة قد أُغفلت، وأصبح البعض ينظر إليها بريبة، وكأنها أفكار دخيلة، ومفاهيم مستوردة. .

ومن تلك العناوين الغائبة المغيّبة، عنوان الوحدة والتقارب، والانفتاح بين طوائف الأمة، ومدارسهم المذهبية والفكرية.

إن أي مسلم لديه شيء من المعرفة بمبادئ الإسلام، لا يستطيع إنكار مبدأ الدعوة إلى وحدة الأمة، فهو مبدأ أساس،

نصّت عليه آيات محكمة من كتاب اللّه، وأحاديث صحيحة من سنة رسول اللّه (ﷺ)، كما يؤيده العقل والوجدان، وتؤكد عليه تجارب الأمم القوية الناجحة.

فقضية وحدة الأمة، ليست من القضايا النظرية التي تقبل الأخذ والردّ، وتحتاج إلى البرهنة والاستدلال، بل هي من ضروريات الدين المسلّم بها عند فقهاء المسلمين. لكن عصور الاستبداد والتخلف، التي عاشت الأمة في ظلها انقساماً مذهبياً حادًّا، على الصعيد الثقافي والنفسي والاجتماعي، صيّر الفرقة والقطيعة واقعاً مقبولاً، وكأنه الحال الطبيعي الذي يجب أن يستمر في حياة الأمة.

بينما أصبحت عناوين الوحدة والتقارب والانفتاح، وكأنها شعارات وهمية برّاقة، ينخدع بها الحالمون، وضعاف العقيدة في مذهبهم، واللاهثون خلف المصالح السياسية.

إن دعاة الوحدة والانفتاح والتقارب بين أتباع المذاهب، تلاحقهم علامات الاستفهام، وتثار أمام حركتهم الإشكالات، وكأنهم يدعون إلى منكر، أو يرفعون شعارات تشكل خطراً على مصلحة المذهب وصدق الاعتقاد.

وتتبنى هذا الموقف المناوئ لدعوة الوحدة والتقارب أوساط دينية من السنة والشيعة، تُظهر الحماس لحماية المذهب وحراسة العقيدة.

وبدل أن يتجه السؤال نحو العلماء المتقاعسين عن وظيفتهم الشرعية في الدعوة إلى الوحدة، والسعي إلى التقارب. وبدل أن يُدان ويحاكم المحرضون على الفرقة والنزاع باسم الدين

والمذهب. أصبح الدعاة إلى الوحدة والتقارب في موقع السؤال والاتهام!!

ويبدو أن هذه الأوساط المذهبية المتحفظة على دعوات الوحدة والتقارب، تريد بإثارة الشكوك والاتهامات تجاه دعاة الوحدة، التبرير لتقاعسها، وتخليها عن مبدأ هو من أهم مبادئ الإسلام، أو أن لها مصالح في هذا الواقع الفاسد، أو أنها لا تجيد غير لغة التعبئة الطائفية، وإثارة العواطف، ودغدغة المشاعر المذهبية.

إنهم يثيرون بعض الإشكالات والشبهات تجاه الوحدة والتقارب، لمنع جماهير الأمة من التفاعل معها، ولتشويه صورة دعاة التغيير والإصلاح.

إن الأمة اليوم على مفترق طرق، فيما يرتبط بعلاقات طوائفها المذهبية، وخاصة بعد الأحداث المرعبة في العراق، فإما الاستمرار في خط المفاصلة والتخندق المذهبي، وإما تدشين عصر جديد من الانفتاح والتقارب.

ولأن الرهان على وعي أبناء الأمة، فلا بد من تسليط الأضواء على ما يثار حول الموضوع، من تساؤلات وإشكالات، ليكون جمهور الأمة على بيّنة من أمره، وليكون اختيار المسار عن بصيرة ووعي.

إلغاء الآخر شرط الوحدة

للالتفاف على مطلب الوحدة، يطرح بعض المتشددين شرطاً تعجيزياً لتحقيق الوحدة، وهو إلغاء الطرف الآخر. حيث يقول

بعض علماء السنة: إن الوحدة لا تتحقق إلا إذا اجتمع المسلمون على مذهب أهل السنة والجماعة.

ويقابلهم علماء من الشيعة يقولون: إن الوحدة لا تتحقق إلا إذا اجتمع المسلمون على إمامة وولاية أهل البيت (عليهم السلام).

ومؤدى كل من الطرحين إلغاء الآخر، بأن يصبح الجميع سنّة، وينتهي وجود مذهب الشيعة، ضمن الطرح الأول، أو يصبح الجميع شيعة، وينتهي وجود مذهب السنة حسب الطرح الثاني.

إنه شرط تعجيزي، إذ كيف يمكن إلغاء أي من الطرفين؟ هل بالإبادة الجماعية؟ أم بإجبارهم على اعتناق المذهب الآخر؟ أم بالسعي لإقناعهم بالتنازل عن مذهبهم؟ وماذا إذا لم يقتنعوا أو لم يقتنع بعضهم؟

إن كلاًّ من الطرفين يعتقد أن مذهبه هو الحق، وأن الآخر مخالف للحق، كما أن التوجهات الدينية لا يحكمها الجانب العقلي والمنطقي وحده، بل للعواطف والمصالح والتكيّف الاجتماعي تأثير لا ينكر، قد يتجاوزه بعض الأشخاص والمجاميع، لكن من الصعوبة بمكان أن يتجاوزه الجمهور كله في الأديان والمذاهب، وهذا ما يفسّر بعداً من أبعاد بقاء الأديان والمذاهب، وتوارث الأجيال لها.

لقد كان رسول اللّه (صلى الله عليه وآله وسلم) يمثل بدعوته الحق اليقين، ويمتلك قوة الحجة والبرهان، لكن ذلك لم يحسم الموقف مع أتباع الديانات الأخرى، كاليهود والنصارى الذين عاصرهم، حيث استجاب عدد منهم للإسلام، بينما تمسك الباقون بدينهم.

وهنا نجد أن رسول اللّه (ﷺ) وضع صيغة للتعامل مع هذا الأمر الواقع، بما يخدم الاستقرار في مركز الدعوة الإسلامية، ضمن ما يعرف بصحيفة المدينة، التي أقرت ميثاق وحدة وطنية بين أتباع الديانات المختلفة، في ظل القيادة النبوية.

القلق من التنازلات

يثير المتحفظون على دعوة الوحدة والتقريب في الوسط الديني، مشاعر القلق من تقديم تنازلات للطرف الآخر، على حساب العقيدة والمذهب.

وقد طرح العلماء الوحدويون من الطرفين، منذ بداية مسيرة التقريب في هذا العصر، أن غرض دعوة الوحدة والتقريب، هو تحقيق التعايش السلمي بين أبناء الأمة، وتوفير أجواء الاحترام المتبادل، والسعي للتعاون في خدمة المصالح المشتركة.

وأن الوحدة والتقريب لا تعني تحوّل أتباع مذهب إلى مذهب آخر، ولا تلفيق مذهب ثالث بين المذهبين، ولا طلب التنازل من أحد عن معتقداته وآرائه التي يدين اللّه بها. فأمور العقيدة والدين لا تقبل المساومة، وهي شأن قلبي يستعصي على الإخضاع، كما يقول تعالى: ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾[1] فهذا النفي في الآية الكريمة للإكراه في الدين، إن كان قضية إخبارية حاكية عن حال التكوين، أنتج حكماً دينيًّا ينفي الإكراه على الدين والاعتقاد، وإن كان حكماً إنشائياً تشريعياً، كان نهياً عن الحمل على الاعتقاد والإيمان كرهاً، وهو نهي متَّكٍ على

(1) سورة البقرة، الآية: 256.

حقيقة تكوينية، على حدٍّ تعبير السيد الطباطبائي في الميزان.

هناك شيء واحد لا بد من التنازل عنه، وهو الإساءة والعدوان، من أي طرف تجاه الآخر، فليس مقبولاً صدور فتاوى التكفير، ولا خطاب التحريض على الكراهية، ولا الإساءة للمقدسات والرموز.

والمشكلة أن بعض المتشددين من علماء السنة، يرى إصدار فتاوى التكفير وإثارة الكراهية ضد الشيعة تكليفاً شرعيًّا. كما أن بعض المتشددين من الشيعة، يرى إظهار الإساءة بالسب واللعن لرموز يقدسها ويحترمها أهل السنة تكليفاً شرعيًّا.

ولا شك أن التقارب بل التعايش في ظل هذه الآراء المتشددة غير ممكن، وأن هذه الآراء توجه الأمة إلى خيار الصراع والاحتراب الطائفي، وتنتج الخصومة والفتنة بين أبناء الوطن الواحد.

فهل يدرك هؤلاء وخامة هذه النتيجة؟ وهل يتحملون مسؤوليتها أمام اللّه؟ وعلى الناس أن يسألوا أنفسهم في كل بلد تتنوع فيه المذاهب هل يقبلون ذلك؟

وإذا كان التنازل غير مطلوب ولا وارد في المعتقدات، فإنه قد يكون مطلوباً ووارداً في بعض المظاهر والممارسات، إذا اقتضته المصلحة العامة للأمة، أو المصلحة الخاصة بالطائفة، أو المصلحة الأخص على المستوى الفردي.

ألم يتنازل رسول اللّه (ﷺ) في كتابة وثيقة صلح الحديبية عن (بسم اللّه الرحمن الرحيم) وعن ذكر صفته (رسول اللّه)؟

قال الواقدي أمر النبي (ﷺ) عليًا يكتب، فقال رسول اللّه (ﷺ): اكتب بسم اللّه الرحمن الرحيم. فقال سهيل بن عمرو ممثل قريش: لا أعرف الرحمن، اكتب كما كنا نكتب: باسمك اللهم. فضاق المسلمون من ذلك، وقالوا: لا نكتب إلا الرحمن. قال سهيل: إذاً لا أقاضيه على شيء. فقال (ﷺ): اكتب باسمك اللهم! هذا ما اصطلح عليه رسول اللّه. فقال سهيل: لو أعلم أنك رسول اللّه ما خالفتك، وأتبعتك، أفترغب عن اسم أبيك محمد بن عبداللّه؟

فضج المسلمون منها ضجة أشد من الأولى حتى ارتفعت الأصوات، وقام رجال من أصحاب رسول اللّه (ﷺ) يقولون: لا نكتب إلا محمد رسول اللّه. فقال (ﷺ): أنا محمد بن عبداللّه فاكتب!.

وفي الإرشاد للشيخ المفيد أن عليًا بعد أن كتب: هذا ما صالح عليه رسول اللّه (ﷺ) واعترض سهيل بن عمرو وقال له النبي (ﷺ): امحها يا علي. فقال علي: يا رسول اللّه إن يدي لا تنطلق لمحوها. فقال (ﷺ): فضع يدي عليها، فمحى رسول اللّه (ﷺ) بيده كلمة: رسول اللّه نزولاً عند رغبة سهيل مفاوض قريش[2].

كما أن أمير المؤمنين علياً تنازل عن المطالبة بحقه في الخلافة، وانضوى تحت حكم الخلفاء، حفاظاً على مصلحة الإسلام ووحدة الأمة، كما قال (عليه السلام): «وَاللّه لأسْلِمَنَّ مَا

(2) جعفر السبحاني. سيرة سيد المرسلين ج2، الطبعة الأولى 1413هـ، (بيروت: دار البيان العربي)، ص337.

سَلِمَتْ أُمُورُ الْمُسْلِمِينَ ولَمْ يَكُنْ فِيهَا جَوْرٌ إلا عَلَيَّ خَاصَّةً، الْتِمَاساً لأَجْرِ ذَلِكَ وفَضْلِهِ»[3].

وتنازل الإمام الحسن (عليه السلام) عن الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان حقناً للدماء، ورعاية للمصلحة العامة.

وفي المدرسة الشيعية تؤكد تعليمات أهل البيت (عليهم السلام) لشيعتهم، على تقديم التنازلات في الممارسات العبادية والخارجية لإخوانهم أهل السنة، اتقاء للسوء والأذى، أو صيانة لأجواء التعايش والمحبة، حيث يأمر أئمة أهل البيت (عليهم السلام) شيعتهم أن لا يمارسوا شيئاً من أمور مذهبهم يسبّب لهم الضرر والحرج، لو عاشوا في محيط متشدد، أو يسبّب نفور الآخرين منهم، ويؤدي إلى عزلتهم ونبذهم، ولذلك قسّم الفقهاء الشيعة التقية إلى قسمين: التقية الاضطرارية، والتقية المداراتية. وبعبارة أخرى: التقية خوفاً من الآخر، والتقية تحبباً إلى الآخر، كما عنونها المرجع الديني الشيخ ناصر مكارم الشيرازي.

يقول: «إن غاية التقية لا تنحصر في حفظ الأنفس ودفع الخطر عنها، أو عن ما يتعلق بها من الأعراض والأموال، بل قد يكون ذلك لحفظ وحدة المسلمين، وجلب المحبة، ودفع الضغاين فيما ليس هناك دواع مهمة إلى إظهار العقيدة والدفاع عنها»[4].

نؤكد مرة أخرى: أن الوحدة والتقارب والانفتاح لا يعني

---

(3) نهج البلاغة. خطبة 73.

(4) ناصر مكارم الشيرازي. القواعد الفقهية ج1، الطبعة الأولى 1416هـ، (قم: مدرسة الإمام علي بن أبي طالب(عليه السلام)، ص410.

التنازل عن شيء من المعتقدات، كما أن الظروف المعيشة في أغلب البلدان الإسلامية تتسع للممارسات المذهبية الخاصة بأتباع كل مذهب من المذاهب، لأن عالم اليوم لا يقبل تقييد الحريات الدينية.

ويجب على دعاة الوحدة والتقارب ـ قبل غيرهم ـ، معارضة أي قيود على الشعائر والممارسات الدينية، لأتباع أي مذهب من السنة أو الشيعة. لكن الأمر الذي لا يمكن قبوله شرعاً ولا عقلاً هو الإساءة من أي طرف للآخر، وإذا كان أحد يرى أن تكليفه الشرعي هو إبداء الإساءة للآخر، فإنا نخالفه الرأي في ذلك، ونطلب منه إن عجزنا عن إقناعه بخطأ رأيه، أن يتنازل عن العمل بذلك الرأي رعاية للمصلحة العامة، وحماية للوحدة، ودرءاً للمفسدة والفتنة.

ومن أولويات الفقه ومنطق العقل تقديم الأهم على المهم عند التزاحم.

المصالح السياسية

حينما لا يجد المتحفظون إشكالاً منطقياً يثيرونه في وجه دعاة الوحدة والتقريب، فإنهم يلجأون إلى التشكيك في الغايات واتهام النيات، والقول بأن دعاة الوحدة يسعون لتحقيق مصالح سياسية، وأنهم يعملون ضمن برامج سياسية؟

والغريب أن هؤلاء المتحفظين وهم غالباً ما يتظاهرون بالقداسة والورع، والتزام الاحتياط، كيف يسمح لهم ورعهم بالحكم على النيات والمقاصد التي لا يعلمها إلا اللّه تعالى؟

وكيف لا يحتاطون في التعرض لحرمات الآخرين؟

ثم إن دعاة الوحدة والتقريب فيهم مراجع فقهاء، وعلماء فضلاء، انطلقوا في دعوتهم من باعث ديني شرعي، ومن إخلاص واهتمام بمصلحة الإسلام والأمة. وفي طليعتهم من المعاصرين مفتي الديار المصرية الشيخ محمد عبده، وشيخ الجامع الأزهر الشيخ محمود شلتوت، والشيخ سليم البشرى، والشيخ أحمد حسن الباقوري، والشيخ محمد الغزالي، ومفتي سوريا الشيخ أحمد كفتارو، والمرجع الأعلى السيد حسين البروجردي، والإمام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، والسيد عبد الحسين شرف الدين، والشيخ محمد تقي القمي، والإمام الخميني وأمثالهم من الفقهاء والعلماء. . . .

وإذا كان المقصود بالمصالح السياسية التي يستهدفها دعاة الوحدة، هو حفظ الأمن والاستقرار والنظام في الوطن، وحماية وحدة الأمة، ورصّ صفوفها لمواجهة العدوان الأجنبي، فهي مصالح مشروعة، بل فرائض واجبة، على المتحفظين أن يعيدوا النظر في مواقفهم تجاهها، وأن يتقوا اللّه في مصالح الدين والأمة، حتى لا تكون ضحية تشددهم وتطرفهم المذهبي.

أما إذا كان المقصود اتهام دعاة الوحدة والتقريب بأن لهم مصالح شخصية مادية، كالمناصب والمواقع والزعامة والظهور، فإن واقع الساحة يثبت أن دعاة الوحدة يدفعون ثمناً باهظاً من سمعتهم ومكانتهم، لأن إظهار الولاء والتشدد المذهبي هو السلعة الرائجة على المستوى الشعبي، وهو لغة اللعبة السياسية في المنطقة حاليًّا.

فمن يريد الكسب والمصلحة الذاتية عليه أن يدغدغ مشاعر الجمهور المذهبي، وأن يرفع لواء الدفاع عن الطائفة، وحراسة المذهب، وذلك هو نهج المتحفظين، فهم الأولى بهذا الاتهام، لو كنا نقبل أسلوبهم في اتهام النيّات.

إن دعاة الوحدة والتقريب يسيرون عكس تيار العواطف والمشاعر، ويواجهون اللعبة السياسية القذرة التي تريد تفتيت الأمة، وتمزيق وحدة أوطانها.

فهل يدرك المتحفظون والمتشددون مذهبياً: أنهم يخدمون المصالح السياسية المعادية للإسلام والأمة؟

من المؤسف أن أكثر هؤلاء يخدم مصالح الأعداء في الخارج والداخل دون وعي وقصد.

إفرازات التشدد المذهبي

من الطبيعي أن تكون هناك إفرازات لاتجاهات التشدد المذهبي، تتمثل في فتاوى التكفير، وخطابات التحريض على الكراهية، وتبادل الاتهامات، وحالات العداء، والانتهاك للحقوق المادية والمعنوية، كسياسات التمييز الطائفي، وحوادث العنف والعدوان.

إن هذه الإفرازات منتج طبيعي لاتجاهات التشدد المذهبي، ولواقع التباعد والتنافر بين المنتمين للمذاهب المختلفة.

والدعوة إلى الانفتاح والتقريب والوحدة إنما جاءت لإنقاذ الأمة من هذا الواقع السيئ، ولإصلاح خلل العلاقة بين أتباع المذاهب، بما يضع حدًّا لتلك الإفرازات البغيضة.

إن صدور إساءات ضد هذا المذهب، أو تلك الطائفة، يجب أن يشكل مبرراً ودافعاً للاهتمام بدعوة التقريب والوحدة، وللتدليل على ضرورتها، وإلحاح الحاجة إليها، لأنها تقدم المعالجة الجذرية، وتبشر بعهد جديد من الأخوة والتفاهم والتعاون.

لكن المتحفظين يوظّفون حصول هذه الإساءات لتعزيز الشكوك في مصداقية الدعوة إلى الانفتاح والتقريب، فكلما وقع حدث طائفي، أو حصلت إساءة مذهبية، استغلها المتشددون لتعزيز مواقعهم، وتبرير مواقفهم المتطرفة، ورفع المتحفظون عقيرتهم تجاه دعاة الوحدة والتقريب، ليضعوهم في موقع المساءلة والمحاكمة، كيف تدعون إلى الوحدة مع هذا الطرف وقد فعل كذا؟ وكيف تريدون التقارب مع تلك الجهة وقد قال أحدهم كذا؟

وهذه مغالطة فاضحة، وتضليل لوعي الناس، فاتجاهات التشدد، والمتحفظون على دعوة الوحدة والتقريب، هم الذين يتحملون مسؤولية استمرار التشنج الطائفي، والخلافات المذهبية. إنهم ينتجون هذه الإفرازات، ويوفرون الأجواء المساعدة على نموها، ثم يوظّفونها لإغراق المجتمع في المزيد من التعصب والتشدد، ونهايته المتوقعة هو الاحتراب والفتنة، التي تسفك فيها الدماء، وتنتهك الأعراض، وتمزق الأوطان.

إن دعاة الوحدة والتقريب هم آخر من يحاسب على حصول هذه الإساءات الطائفية، لأنهم يرفضونها، ويدعون إلى السير في طريق الخلاص والسلامة منها.

إن هناك إساءات متبادلة من الطرفين، قد تتفاوت في حجمها

من مكان لآخر، لكن كل طرف يغض الطرف عن الإساءات التي تحصل من جماعته تجاه الآخر. كما أنه من الخطأ الكبير تعميم المسؤولية، فلا يصح أن نحمّل كل السنة مسؤولية ما يقوله ويمارسه المتطرفون منهم، كما لا يصح أن نحمّل كل الشيعة مسؤولية ما يقوله ويمارسه المتطرفون منهم.

إن هدف المتطرفين في الجانبين إذكاء الصراع، وإشعال الفتنة، وعلى الواعين أن لا يقعوا في الفخ، وأن لا يتركوا الساحة للمتشددين والجاهلين.

ولا نجاة للأمة من هذا النفق المظلم، إلا بالسير في طريق الانفتاح والتقريب، لتجتمع الأمة على أصول دينها، ولتتحد في خدمة مصالحها المشتركة، مع الاعتراف بالتعددية المذهبية، والاحترام المتبادل بين الطوائف، وإقرار حقوق المواطنة والإخوة الإسلامية، وذلك هو جوهر دعوة التقريب والوحدة.

إحياء التضامن الإسلامي

مع تصاعد أمواج الفتن الداخلية في الأمة، واتساع حالات النزاع والاحتراب في أكثر من بلد ووطن إسلامي، قد يبدو طرح موضوع التضامن الإسلامي وكأنه ضرب من الخيال، أو نسج في عالم الأوهام والتمنيات. لكن العودة إلى سيرة الرسول (ﷺ)، واستحضار شخصيته العظيمة، ينعش الأمل بالوحدة في نفوس المخلصين الواعين من أبناء الأمة، ويرفع معنوياتهم، ويرفدهم بالأفكار الهادية، ويفتح أمامهم آفاق البرامج والمشاريع القادرة على إنقاذ واقع الأمة، والارتقاء بحالها إلى مستوى أفضل.

ذلك أن السيرة النبوية الشريفة، تحفل بأعظم إنجاز وحدوي تحقق في تاريخ البشرية، حيث يجمع المؤرخون أن مجتمع الجزيرة العربية قبل الإسلام، كان ممزقاً لا يجمعه كيان، ولا يلم شمله نظام، كانوا قبائل متناثرة، في أجواء علاقات مضطربة، غالباً ما تفضي إلى العداء والاحتراب، ومن يقرأ أيام العرب، وهو ما يطلق على معاركها وحروبها، تدهشه تلك المعارك الضارية، التي كانت تنشب لأتفه الأسباب.

إن قراءتنا للسيرة النبوية واستحضارنا لعظمة هذا الإنجاز الوحدوي، يجب أن يمنحنا الأمل، وأن يحفِّزنا لتجديد المحاولات، وابتكار الخطط والمشاريع، للقيام بخطوات عملية على طريق وحدة الأمة، واستعادة تضامنها الإسلامي.

صحيح أن واقع الأمة اليوم، وأوضاع العالم المعاصر، أشد تعقيداً، وأبلغ صعوبة، من أوضاع الجزيرة العربية يوم انطلقت الدعوة الإسلامية، وستكون المقارنة سطحية ساذجة لو لم تأخذ هذه المفارقات بعين الاعتبار، لكن هناك أيضاً مفارقات إيجابية، يمكن توظيفها لصالح مشروع الوحدة والتضامن.

فليس مطلوباً أن نبدأ من الصفر، بل أن ننطلق من تجربة رائدة في تاريخ تأسيس الأمة، ومن صحوة إيمانية تهبُّ على جماهير الأمة المسلمة، التي تمتلك الكثير من مقومات القدرة والقوة، كما يمكن الاستفادة من التجارب المعاصرة لسائر الأمم والشعوب، وأبرزها تجربة الاتحاد الأوروبي.

من وحي السيرة النبوية

لقد أوجد الإسلام انقلاباً في مفاهيم وأنماط العلاقات التي كانت سائدة في المجتمعات الجاهلية، فبعد أن كان الانتماء للقبيلة هو العنوان والمحور، وبعد أن كان هدف القبيلة الحصول على المزيد من المراعي والمكاسب المادية، مما يدفعها إلى شنّ الغارات على سائر القبائل، وبعد أن كان التفاخر بالأنساب والأحساب، وأمجاد المعارك والمغازي، هو اللغة السائدة. . جاء الإسلام ليجمع تلك القبائل المختلفة

المتنافسة على مشروع إنساني حضاري، يستهدف بناء مجتمع متماسك، يحمل رسالة الحرية والعدل والكرامة، ويبشّر بها على مستوى العالم أجمع.

لقد كان أبرز مظاهر ذلك التغيير على مستوى العلاقات أربعة أمور:

الأول: محورية الولاء والانتماء للإسلام، حيث أصبح الإسلام هو عنوان المجتمع وسمته، كما قال تعالى: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ﴾[1]، وتراجع عنوان القبيلة وإن لم يُلْغَ، لكنه وظّف إيجابياً، وعطّل مفعوله السلبي.

الثاني: إقرار التكافؤ والمساواة، وإلغاء كافة أشكال التمييز بينهم، فالمسلم أخو المسلم وندٌّ له، من أي قبيلة انحدر، والى أي عرق انتمى، ومهما كان لونه وشكله، وبالغاً ما بلغ في قوته وثروته، أو ضعفه وفقره. يقول اللّه تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[2] ويقول (صلى الله عليه وآله وسلم): «المسلمون إخوة تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، هم يد على من سواهم»[3].

قال السكوني: قلت لأبي عبداللّه (عليه السلام): ما معنى قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يسعى بذمتهم أدناهم؟ «قال: لو أن جيشاً من المسلمين حاصروا قوماً من المشركين، فأشرف رجل فقال:

---

(1) سورة الحج، الآية: 78.

(2) سورة الحجرات، الآية: 10.

(3) محمد بن الحسن الحر العاملي. وسائل الشيعة ج29، الطبعة الأولى 1993م، (بيروت: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث)، ص75 حديث 35185.

أعطوني الأمان حتى ألقى صاحبكم وأناظره، فأعطاه أدناهم الأمان، وجب على أفضلهم الوفاء به»[4].

الثالث: الحصانة والحرمة المتبادلة، فقد ولَّت عهود المعارك والحروب القبلية، وأخذ الثارات والأوتار، والغارات للنهب والسلب، حيث فرض الإسلام حرمة الدماء والأموال والأعراض، قال رسول اللّه (ﷺ): «كل المسلم على المسلم حرام عرضه وماله ودمه»[5].

وعنه (ﷺ): «المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلمه»[6].

إنها تقرير للحصانة المادية والمعنوية التي يتحقق مفعولها وتترتب آثارها بمجرد إعلان الانتماء للمجتمع المسلم، عبر إعلان شهادة التوحيد، كما ورد في صحيح مسلم عنه (ﷺ) : «من قال لا إله إلا اللّه، وكفر بما يعبد من دون اللّه، حُرّم ماله ودمه، وحسابه على اللّه»[7].

الرابع: النصرة والتضامن، حيث أرسى الإسلام مفهوم الأخوة الإسلامية، ليصبحوا على اختلاف قبائلهم وأعراقهم قبيلة واحدة، بل جسد واحد، يشعر كل فرد منهم بآلام سائر الأفراد، ويسعى لخدمة مصالحهم، ويدفع كل ضرر عنهم، كما

---

(4) وسائل الشيعة. ج15 ص66، حديث 19997.

(5) كنز العمال. حديث 747.

(6) محمد بن إسماعيل البخاري. صحيح البخاري. كتاب المظالم، باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه، الطبعة الأولى 1999م، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ص112، حديث 2442.

(7) صحيح مسلم. حديث 37.

يقول (ﷺ): «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحُمّى»[8].

وقد أوجب اللّه على المسلمين التناصر فيما بينهم، يقول تعالى: ﴿إِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلاَّ عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾[9].

من تجارب العصر

تريد بعض الجهات بثَّ روح اليأس والإحباط في أوساط أبناء الأمة، تجاه إمكانية الوحدة وتحقيق التضامن الإسلامي، ويساعدها على ذلك ما تعيشه ساحات الأمة من نزاعات وصراعات دامية مؤلمة، لكن النظرة الواعية ترفض الخضوع لمنطق اليأس، وتعدُّه جزءاً من أسلحة الأعداء للنيل من إرادة الأمة، وتحطيم معنوياتها، وأمامنا تجارب رائدة لشعوب أخرى، مرَّت بواقع أليم من الحروب والصراعات الداخلية، لا يقل عما تعانيه الأمة الإسلامية اليوم، بل هو أشدّ وأسوأ في بعض جوانبه ونواحيه، لكنها استطاعت تجاوز ذلك الواقع المرّ، وانتقلت إلى مستوى متقدم من الوحدة والتضامن.

وأبرز مثل وأقرب تجربة، هي تجربة الشعوب الأوروبية، التي خاضت حربين عالميتين فيما بينها، خلال نصف قرن من الزمن، أصابتها بأفظع المآسي وأفدح الخسائر. فالحرب العالمية

(8) صحيح مسلم. حديث 2586.

(9) سورة الأنفال، الآية: 72.

الأولى (1914 ـ 1918م) هلك فيها نحو عشرة ملايين جندي، وجرح ما يقرب من 21 مليون شخص، ولا أحد يعرف كم عدد المدنيين الذين ماتوا من المرض والجوع والأسباب الأخرى المتعلقة بالحرب. ويعتقد بعض المؤرخين: أن عدد المدنيين الذين ماتوا كان يساوي عدد من مات من الجنود، يعنى عشرة ملايين، أما الخسائر الاقتصادية فتقدر بِـ 337 بليون دولار أمريكي، عدا الآثار السياسية والاجتماعية.

أما الحرب العالمية الثانية فيزيد عدد ضحاياها من الجنود على 30 مليوناً وقد يصل العدد من الضحايا المدنيين إلى ضعف ذلك[10].

لكن الأوروبيين تجاوزوا كل ذلك الواقع الأليم، وصنعوا وحدتهم بواقعية وتدرُّج، انطلاقاً من إدراكهم لمصالحهم، ولم تمنعهم من وحدتهم اختلافاتهم الدينية والقومية والسياسية. فالاتحاد الأوروبي الذي تأسس بناءً على اتفاقية باسم معاهدة (ماسترخت) الموقعة عام 1992م، يضم الآن 27 دولة.

وله سوق موحد، وعملة موحدة هي اليورو، تبنت استخدامها إلى الآن 13 دولة من الدول الأعضاء، وله سياسة زراعية مشتركة، وسياسة صيد بحري موحدة، وينسِّق سياسته الخارجية في إطار موحد.

ولم تحدث هذه التجربة (الاتحاد الأوروبي) من فراغ، ولا بشكل مفاجئ، بل سبقتها محاولات متكررة في تاريخ

(10) الموسوعة العربية العالمية. ج9، ص 209 و 242.

القارة الأوربية، لتوحيد اسم أوروبا، فمنذ انهيار الإمبراطورية الرومانية، مروراً بإمبراطورية شارلمان الفرنكية، ثم الإمبراطورية الرومانية المقدسة، اللتين وحدتا مساحة شاسعة لمئات السنين، قبل ظهور الدولة القومية الحديثة. وفيما بعد حدثت محاولات لتوحيد أوروبا لكنها لم تتعدَّ الطابع الشكلي والمرحلي، منها محاولة نابليون في القرن التاسع عشر، والأخرى في أربعينيات القرن العشرين على يد هتلر، وهما تجربتان لم تتمكنا من الاستمرار إلا لفترات قصيرة وانتقالية، واستخدمت الإخضاع العسكري، فكان مصيرها الفشل.

وفي عام 1851م قدَّم المفكر فيكتور هيوجو واحدة من أول أفكار التوحيد السلمي الأوربي، من خلال التعاون والمساواة في العضوية، دون أن تحظى بفرصة جادة في التطبيق.

وبعد كوارث الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، ازدادت بشدة ضرورات تأسيس ما عرف فيما بعد باسم الاتحاد الأوروبي، مدفوعاً بالرغبة في إعادة بناء أوروبا، ومن أجل القضاء على احتمال وقوع حرب شاملة أخرى.

وبدأت أول لبنة للاتحاد الأوروبي بتشكيل جمعية الفحم والفولاذ الأوروبية عام 1951م، على يد كل من ألمانيا (الغربية آنذاك) وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورغ، كما تشكلت أول وحدة جمركية عام 1958م.

وتوالت التطورات التدريجية، حتى تبلور الاتحاد الأوروبي بشكله القائم، الذي يواصل مسيرة تطوره الوحدوي، حيث يعتمد الآن على ثلاث مؤسسات، هي مجلس الاتحاد

الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، والبرلمان الأوروبي[11].

وفي الاتحاد الأوربي تنوع قومي ولغوي وثقافي حيث يبلغ عدد اللغات الرسمية فيه 23 لغة.

كما تتعدد المذاهب المسيحية في أوربا، فهناك الكاثوليك وهم معظم المسيحيين، وهناك الأورثوذكس والبروتستانت.

إن قيام الاتحاد الأوربي يشكل تجربة ملهمة للمسلمين، تدل على إمكانية تحقق صيغة مناسبة للتضامن الإسلامي في هذا العصر، وإن ذلك ليس أملاً خادعاً ولا أمنية تسرح في الخيال.

خاصة مع ما يختزنه الوجدان الإسلامي في نفوس أبناء الأمة من تطلع للوحدة، ومع ما تحمله مفاهيم الإسلام من قيم وتعاليم دافعة نحو التضامن والتماسك.

على طريق التضامن الإسلامي

لا شك أن ما يحدث الآن من مآسي النزاع والاحتراب في أكثر من ساحة إسلامية، يفجّر الألم والغضب في نفوس أبناء الأمة، حيث تسيل دماء المسلمين على أيدي المسلمين، ويحلّ بديارهم الخراب والدمار من خلال معاركهم الداخلية، فضلاً عن توقف مسيرة التنمية، وضياع الثروات والقدرات، وتمنح هذه الصراعات الدامية للقوى الأجنبية أفضل فرص التدخل والهيمنة وبسط النفوذ، كما حصل في العراق وأفغانستان والصومال والسودان ولبنان. . .

(11) ويكيبيديا. الموسوعة الحرة. الموقع على الانترنت www.ar.wikipedia.org

لكن تصاعد مشاعر الألم والغضب قد ترتدُّ سلباً على واقع الأمة، حين تصيب النفوس بالإحباط واليأس، وقد تدفع باتجاهات تدميرية انتقامية تضر بالذات، أكثر مما تضر بالأعداء، وتضاعف المآسي بدل معالجتها، كما نرى ذلك في الممارسات الطائشة للإرهاب والعنف الداخلي والخارجي، الذي شوّه صورة الإسلام في العالم، وأساء للأمة إساءة بالغة.

إن واجب العلماء والمفكرين وقيادات الأمة، أن تُوجه هذه المشاعر بالاتجاه الصحيح، لتكون هذه الأحداث المؤلمة صدمة توقظ الأمة، وتدفعها نحو استعادة تضامنها الإسلامي، كما دفعت الحربان العالميتان أوروبا نحو طريق الوحدة والاتحاد.

وأشير هنا إلى بعض الخطوات التي أراها ضرورية للسير في طريق التضامن الإسلامي:

أولاً: تبلور الإرادة السياسية للوحدة

حيث تمسك القيادات السياسية ضمن الحكومات والأحزاب بأزمّة الأمور في بلاد المسلمين، وبإمكانها أن تنجز مهمة الوحدة والتضامن في واقع الأمة، كما صنعت ذلك القوى السياسية في أوروبا، شرط امتلاكها لوعي حضاري، وتوفرها على استقلالية القرار.

إن كثيراً من القيادات السياسية في عالمنا العربي والإسلامي، لا تحمل أكثر من همّ بقائها في سدة الحكم وموقع النفوذ، لذا لا تجد نفسها معنية بمشاريع التغيير والتطوير الحضاري.

كما أن ضيق أفقها السياسي، يحشرها في زوايا الاهتمامات

الذاتية، والقضايا الجانبية، فتكون أسرع إلى التصادم مع بعضها.

من ناحية أخرى، تخضع بعض هذه القيادات لتأثيرات القوى الخارجية الأجنبية، التي لا تريد لهذه الأمة أن تتوحد، وأن تتضامن شعوبها.

إن هذا الكلام لا يأتي في سياق عقلية المؤامرة، وإلقاء مسؤولية أوضاعنا على الخارج، بل يمثل حقيقة واضحة، تتكرر مصاديقها وشواهدها كل يوم.

فهل تُخفي إسرائيل وأمريكا تشجيعها لحالة الانقسام الفلسطيني؟ وهل تتستَّر أمريكا وحلفاؤها على محاولات إفشال أيِّ توافق لبناني؟ وهل يحتاج الأمر إلى أدلة لإثبات دور الاحتلال الأمريكي في اقتتال العراقيين؟

لقد آن أن يدرك السياسيون في العالم العربي والإسلامي أنهم في مأزق خطير، وأن حسابهم أمام التاريخ وشعوبهم صعب عسير، فلا بد من المبادرة لإصلاح المسار، وتبنِّي هموم الأمة، والانطلاق من مصالحها، بعيداً عن تأثيرات القوى الأجنبية، وتجاوز الحساسيات والخلافات الجانبية، «فإن اللّه سبحانه وتعالى لم يعط أحداً بفرقة خيراً ممن مضى ولا ممن بقي»[12] كما يقول الإمام علي (عليه السلام)، وكما تؤكد حقائق التاريخ.

ثانياً: حماية الوحدة الوطنية

لعل أخطر ما تواجهه الأمة الآن هو استهداف وحدة أوطانها،

(12) نهج البلاغة. خطبة 176.

بإشعال الفتن داخل المجتمعات لتمزيق الأوطان والشعوب، وما كان لهذه الفتن أن تنجح وأن يتقد أوراها، لو لم تكن لها بذور، ولو لم تتوفر الأرضية الخصبة لنموها.

إن من أهم منافذ الفتن وعوامل النزاع الداخلي غياب العدل والمساواة، واعتماد سياسات التمييز بين المواطنين، على أساس تنوعهم القومي والديني، وهناك منفذ آخر شديد الخطورة هو التعبئة الطائفية، حيث تعالت أصوات الاتجاهات التعصبية المذهبية، التي استغلت تنوع مذاهب أبناء الأمة، لشنّ حملات التحريض على الكراهية بين أتباع المذاهب، والدفع بهم نحو النزاع والاحتراب.

رغم أن هذا التنوع المذهبي ليس جديداً ولا طارئاً، بل هو أمر قائم عريق في تاريخ الأمة، إلا أن هناك جهات خارجية وداخلية تريد اللعب على هذا الوتر، وإثارة صراع مذهبي يمنع تلاحم قوى الأمة، وتوجهها لمقاومة العدو الصهيوني، والهيمنة الأجنبية.

ويتحمل علماء الأمة القسط الأكبر من المسؤولية، لمواجهة أخطار هذه الفتنة الداهمة، إذ إن عليهم القيام بواجب التذكير بمبدأ الوحدة، والدعوة إلى الاعتصام بحبل اللّه، وعدم التفرُّق والنزاع، وأن يبشروا بثقافة التسامح، واحترام تعددية المذاهب، وشرعية الاجتهاد وحرية الرأي.

إن مكر الأعداء عظيم، لذلك يسعون إلى استدراج بعضنا بإثارة الغيرة على المذهب، والنصرة للطائفة، للإيقاع بنا في فخ الفتنة والنزاع، بما يمحق أصل الإسلام، ويكسر شوكة الأمة.

ثالثاً: تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي:

يُعَدُّ قرار إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، استجابة مهمَّة للتحديات التي تواجه الأمة، ولتطلعات الشعوب الإسلامية، لكنه رغم مرور أربعة عقود على تأسيس هذه المنظمة، حيث عقد أول مؤتمر قمة إسلامي سنة 1389 ـ 1969م، لا زالت تعاني من ضعف في الجديّة والعزيمة، وبطء في المسيرة والحركة.

لقد انضمت إليها كل الدول الإسلامية، وتكونت فيها المؤسسات والأجهزة التي تُعنى بمختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية، لكنها لا تزال تشكو من ضعف الإمكانات المادية، لعدم التزام عدد من الدول الأعضاء بدفع مساهماتها المعتمدة لميزانية المنظمة. كما يغلب على اجتماعاتها طابع المجاملات الشكلية، وإصدار البيانات العامة، بعيداً عن اتخاذ القرارات الجادة، وطرح المعالجات الجريئة للمشاكل الحقيقية التي تعاني منها ساحة الأمة.

إنه يجب تفعيل دور هذه المنظمة، لتكون المؤسسة الجامعة لشمل الأمة، ولتبدأ من خلال أجهزتها خطوات التعاون والتكامل بين الدول الإسلامية، وصولاً إلى تحقيق التضامن الإسلامي.

رابعاً: ثقافة الوحدة الإسلامية:

في غمرة الاندفاع الديني الذي يسود أجواء الأمة، تعالت أصوات طائفية بغيضة، تريد الانحراف بحماس أبناء الأمة، ليتجه صوب الخلافات الداخلية، بدل استهداف الأعداء الطامعين.

وكانت ساحة العراق التي تئن تحت وطأة الاحتلال

الأمريكي، هي مختبر الإنتاج، ومنطقة التصدير لهذه البضاعة الكريهة، حيث يشتعل أوار فتنة طائفية هوجاء، وقودها المواطنون العراقيون الأبرياء، من مختلف الطوائف، ويراد لهذه الفتنة أن تنتشر لإحراق مختلف ساحات المنطقة، تطبيقاً لمبدأ نشر الفوضى الخلاقة الذي تبنَّته الإدارة الأمريكية.

بالطبع، لا يمكننا إنكار وجود بذور للطائفية في تراثنا وثقافتنا، وأنماط علاقاتنا، وإنما تقوم الاتجاهات التعصبية برعاية تلك البذور، فيجد الأعداء من خلال ذلك فرصتهم المناسبة لتمزيق صفوف الأمة، من هنا تبرز أهمية مراجعة هذا التراث، وتنقية الثقافة المتداولة بين المسلمين، من آثار وشوائب عصور التخلف، والصراعات الطائفية.

إن الجهاد الأكبر لفقهاء الأمة وعلماء المسلمين، يتمثل اليوم في التأكيد على مبدأ الوحدة، وتحريم وتجريم أيِّ قول أو فعل يضر بوحدة الأمة، وكذلك التأكيد على أصول الإسلام، التي تمثل الجامع المشترك بين المسلمين بمختلف مذاهبهم، والتقليل من شأن الاختلافات الفرعية في المعتقدات والأحكام، باعتبارها نتاجاً طبيعيًّا لاختلاف الآراء والاجتهادات.

خامساً: القضايا المصيرية:

وأبرز قضية مصيرية تمثل عنوان التحدي للأمة في هذا العصر، هي القضية الفلسطينية، والاحتلال الصهيوني للقدس الشريف، وسائر الأراضي المحتلة.

إنها قضية عادلة مقدسة، لا يختلف عليها اثنان من أبناء الأمة، فيجب أن تكون محوراً لوحدة الأمة وتضامنها، ومنطلقاً

لنهضتها وانبعاثها، فهي أعمق من احتلال أرض وقهر شعب، إنها مواجهة لمشروع صهيوني، يستهدف إخضاع إرادة الأمة، والهيمنة على هذه المنطقة الإستراتيجية الثريّة، ليكون القرار الإسرائيلي هو النافذ فيها.

وحين تتضافر قوى هذه الأمة، وتتوحد جهودها في مقاومة العدوان والأطماع الصهيونية، فإن ذلك سيكشف للأمة قوتها، وعظيم قدرتها، وسيكسبها احترام العالم وتقديره، وسيعرف الصهاينة حجمهم الحقيقي بعيداً عما يحيطون به أنفسهم من تضخيم وتهويل.

وما صمود الفئة المقاومة في لبنان في حرب تموز 2006م، وإيقاعهم الهزائم النكراء في الجيش الذي لا يقهر كما يدَّعون، ثم صمود المقاومة الإسلامية وشعبها المجاهد في غزة، تجاه العدوان الصهيوني الغاشم في ديسمبر 2008م، إلا أنموذج لما تختزنه هذه الأمة العظيمة من إرادة الصمود، وقوة المقاومة، وروح التضحية والفداء.

التعايش المذهبي

تهبُّ على الأمة الإسلامية عاصفة فتنة طائفية هوجاء، تهدد بتمزيق مجتمعات الأمة، وتقويض أمنها واستقرارها، وإشغالها عن مواجهة تحديات الهيمنة الأجنبية، والتخلف الحضاري.

وتنطلق هذه الفتنة من حال الاقتتال والمجازر اليومية الفظيعة في العراق، هذا الحال الذي يعرف الجميع دور الاحتلال الأمريكي البغيض في صنعه، كما يعرف الجميع الدافع السياسي للأطراف المشاركة فيه، حيث يسعي كل طرف لأخذ موقعه وحصته في الواقع العراقي الجديد، بعد عقود من الاستبداد وهيمنة الحزب الواحد والقائد الفرد، الذي همّش وقمع الجميع، وصادر إرادة كل الشعب العراقي.

مع وضوح هذه الخلفية للأحداث المؤلمة في الساحة العراقية، إلا أن هناك إرادة وإصراراً على إثارة الفتنة الطائفية من خلالها، وتصويرها وكأنها احتراب مذهبي، والترويج لخطر داهم من قبل الشيعة على السنة، ومن قبل السنة على الشيعة.

وفجأة سادت لغة طائفية فجّة، على أغلب وسائل الإعلام

العربية، وأصبحت تضفي على مختلف الأخبار هذه النكهة، وتتصيّد الأنباء والمشاهد المثيرة في هذا السياق.

وتخندق كثير من كتاب الصحف والمجلات وراء متاريس طائفية، حتى بعض الليبراليين الذين كانوا يستسخفون التوجهات الدينية بشكل عام.

وتحولت خطب الأئمة في المساجد إلى منابر للتحريض الطائفي، مستدعية كل ما في التراث والتاريخ من رصيد للكراهية المتبادلة والصراع المذهبي.

أما مواقع الانترنت المهتمة بهذا الشأن فقد وجدت فرصتها الثمينة، وتحركت أسواقها بعد أن كانت تعاني من الركود والكساد.

العلماء بين الاستدراج والوعي

أمام هذه الفتنة الهوجاء، كان متوقعاً من علماء الإسلام أن يأخذوا دور التحذير والتنبيه، حتى لا تسقط الأمة في هذا الفخ الخطير، وأن يتحركوا سريعاً لمحاصرة الحريق المشتعل في العراق، حتى لا يمتد لهبه إلى سائر المناطق، ومن ثم العمل على مساعدة الشعب العراقي، للخروج من محنته، بأقل قدر من الخسائر والتضحيات.

فالعلماء يتحملون مسؤولية تذكير الأمة بمبادئ دينها، وتوعيتها بأخطار التحديات المحدقة بها، وتبصيرها في مواجهة الفتن والشبهات.

يقول اللّه تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدىً وَنُورٌ يَحْكُمُ

بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً﴾[1].

والعلماء يمثلون دور الربانيين والأحبار في هذه الأمة، وواجبهم ﴿بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللّهِ﴾ أن يؤكدوا على مبدأ الوحدة الذي فرضته آيات القرآن المجيد، وأحاديث السنة النبوية الشريفة، وأن يأخذوا دور الرقابة والشهادة على الواقع ﴿وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾، فيحذّرون من الفرقة والتنازع، وفق توجيه كتاب اللّه تعالى، الذي يقول: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ ويقول: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا﴾ ويقول: ﴿وَلا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾..

لكن المؤسف جداً انزلاق بعض العلماء واستدراجهم إلى أوحال الفتنة، ومشاركتهم بوعي أو غفلة في تأجيج ضرامها، عبر التعبئة وإثارة الضغائن والأحقاد، وفتح ملفات الخلافات العقدية والفقهية، وتجميع أوراق السقطات والأخطاء.

إنه لا يمكن إنكار وجود مشكلة هنا وخطأ هناك، بحدوث إساءة من طرف شيعي، أو تصرف سيء من طرف سني، كما أن تاريخنا وتراثنا الإسلامي مليء بالأوراق الصفراء، والجراح الدامية، لكن هل هذا هو الوقت المناسب لفتح الملفات، وطرح الأوراق؟ ألا يعتبر ذلك صبًّا للزيت على نار الفتنة المتقدة؟ وتوسيعاً لرقعة اشتعالها؟ أليس ذلك نوعاً من تقديم

(1) سورة المائدة، الآية: 44.

الخدمة الممتازة لإنجاح مخططات الهيمنة الأمريكية، بإحداث الفوضى الخلاقة ـ حسب وصفهم ـ في أرجاء المنطقة؟

المرجعية والموقف المسئول

وبمقدار ما يأسف الإنسان ويألم لمواقف بعض العلماء الذين انطلت عليهم الخديعة، وخذلهم الوعي، أو دفعتهم المصالح الشخصية والفئوية للوقوع في شرك الفتنة الخطير، فإن الإنصاف يقتضي الإشادة والتقدير للموقف الرسالي المسؤول، الذي جسَّده العلماء المصلحون الربانيون، وفي طليعتهم المرجع السيد السيستاني، هذا الرجل الذي ضرب أروع الأمثلة المعاصرة في التزام المبدئية، والحرص على وحدة الأمة، والتسامي على الجراح.

إن الجميع يعرف الظروف القاسية التي عاشها السيد السيستاني، والحوزة العلمية في النجف الأشرف، وامتداداتها في الشعب العراقي، في عهد النظام البائد، والمقابر الجماعية، وأرقام الشهداء من الفقهاء والعلماء والخطباء، وحملات التهجير، ومآسي المعتقلات، كلها شواهد واضحة لا تقبل الإنكار.

لكن السيد السيستاني بعد سقوط النظام ألجم أي نزعة للانتقام، وأخذ الثأر في صفوف أتباعه، وأصدر أكثر من فتوى تحرّم أي نوع من أنواع الانتقام، حتى نشر الوثائق التي تفضح أزلام النظام السابق وعملاءه.

فقد أجاب عن سؤال: حول من تأكد دوره المباشر في قتل الأبرياء من أزلام النظام السابق، هل تجوز المبادرة إلى القصاص

منه؟ أجاب سماحته: «القصاص إنما هو حق لأولياء المقتول، بعد ثبوت الجريمة في المحكمة الشرعية، ولا تجوز المبادرة إليه لغير الولي، ولا قبل الحكم به من قبل القاضي الشرعي».

وردًّا على سؤال حول كون الشخص عضواً في حزب البعث السابق أو متعاوناً مع أجهزة النظام الأمنية هل يكفي ذلك لمعاقبته؟ أجاب سماحته: «لا يكفي وأمر مثله موكول إلى المحاكم الشرعية، فلا بد من الانتظار إلى حين تشكيلها».

وحول نشر الوثائق التي تفضح عملاء النظام السابق أجاب سماحته: «لا يجوز ذلك، بل لا بد من حفظها وجعلها تحت تصرف الجهة ذات الصلاحية»[2].

تجاه فتنة الإرهاب والتكفير

حين بدأت فتنة الإرهاب والتكفير الطائفي في العراق، وأعلن الزرقاوي حربه على شيعة العراق، واستهدافه لشخصياتهم ومناسباتهم الدينية، بمرأى ومسمع من الجميع، وبصراحة تامة، حيث توالت الاغتيالات والتفجيرات من عصابته والمتحالفين معهم، كالتفجير الذي استهدف السيد محمد باقر الحكيم بتاريخ 1 رجب 1424هـ عند مرقد الإمام علي في النجف الأشرف، وكتفجيرات يوم العاشر من المحرم 1425هـ في كربلاء، التي استهدفت مواكب المعزّين والزائرين، وما تلاها من تفجيرات الكاظمية وغيرها، كالحلة والعمارة، ومسجد براثا

(2) حامد الخفاف. النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، الطبعة الأولى2007م، (بيروت: دار المؤرخ العربي)، ص 204 ـ 205.

التاريخي في بغداد، وصولاً إلى تفجير قبة الإمامين العسكريين في سامراء بتاريخ 23 محرم 1427هـ.

ولا شك أن هذه التفجيرات وما تسفر عنه من ضحايا ومجازر رهيبة، وما تشكله من انتهاك لحرمة المقدسات والشعائر الدينية للشيعة، كانت تفجّر الغضب في نفوسهم، وتلهب مشاعر التحدي في أوساطهم، مما يدفع باتجاه الانتقام، والقيام بردود فعل مشابهة، لكن وعي السيد السيستاني وحكمته منعت ذلك لوقت طويل، حيث كان يرفض اتهام أي جهة مذهبية، ويؤكد على التحلي بالوعي، والحذر من الفئات المعادية لكل العراق ولكل المذاهب.

ففي رده على سؤال عن الموقف تجاه تهديدات الزرقاوي، قال بيان صادر عن مكتبه بتاريخ 21 شعبان 1426هـ.

«إن الهدف الأساس من إطلاق هذه التهديدات، وما سبقها وأعقبها من أعمال إجرامية، استهدفت عشرات الآلاف من الأبرياء، في مختلف أنحاء العراق: هو إيقاع الفتنة بين أبناء هذا الشعب الكريم، وإيقاد نار الحرب الأهلية في هذا البلد العزيز، للحيلولة دون استعادته لسيادته وأمنه، ومنع شعبه المثخن بجراح الاحتلال، وما سبقه من القهر والاستبداد، من العمل على استرداد عافيته، والسير في مدارج الرقي والتقدم.

ولكن معظم العراقيين ـ ولله الحمد ـ على وعي تام بهذه الأهداف الخبيثة، وسوف لن يسمحوا للعدو الطامع بتحقيق مخططاته الإجرامية، مهما نالهم من ظلم وأذى، وأريق على ثرى بلدهم الطاهر من دماء زكية لأهليهم وأحبتهم.

وإننا في الوقت الذي نعبّر فيه عن بالغ الأسى لكل قطرة دم عراقية تسفك ظلماً وعدواناً، ونتألم لآهات الثكالى وبكاء الأيتام وأنين الجرحى، ندعو المؤمنين من أتباع أهل البيت (عليهم السلام) إلى الاستمرار في ضبط النفس، مع مزيد من الحيطة والحذر»[3].

ولنا أن نقارن هنا بين هذا الموقف المسؤول للسيد السيستاني، وهو يعيش في معمعة الأحداث، ويواجه غليان الشارع المحيط به، وبين مواقف علماء وشخصيات أخرى، تعيش مرفهة خارج العراق، ثم تتخذ من الأحداث الإرهابية التي أصابت بعض السنة في العراق مبرراً لإثارة النعرة الطائفية، والفتنة المذهبية، وكأنها تحمّل كل الشيعة في العالم وزر ما حصل لأهل السنة في العراق، متجاهلة تعقيدات الساحة العراقية، وانعكاسات الإرهاب التكفيري، ودور الاحتلال الأمريكي، وتأثيرات السياسة الإقليمية!!

رؤية التعايش المذهبي

تضمن البيان المهم الذي صدر عن مكتب سماحة السيد السيستاني في النجف الأشرف، بتاريخ 14 محرم 1428هـ ـ 3 فبراير2007م، رؤية عميقة لمعالجة المشكل الطائفي، تستحق الدراسة والاهتمام، وإني أوافق الدكتور حمزة قبلان المزيني على ما ذكره حول هذا البيان في مقال له في جريدة (الوطن) السعودية بتاريخ 8/ 2/ 2007م حيث قال:

«وتأتي أهمية هذا البيان من صدوره عن هذه المرجعية

(3) المصدر نفسه. ص 142 ـ 143.

الشيعية العليا، التي يقلدها كثير من المؤمنين الشيعة في العالم، وهذا ما يوجب الترحيب به، والعمل على جعله أساساً لبداية عمل مخلص لوأد الفتنة بين المسلمين، كما يجب أن يبرز وينشر على نطاق واسع، لما يتضمنه من المبادئ التي يمكن أن ترشِّد مواقف المسلمين الشيعة، وتُدخل الاطمئنان على السنة، وتضع الخلاف بين المذهبين في مساره الحقيقي...».

«ومن هنا يجب أن نمسك بهذه اللحظة التاريخية التي يمثلها صدور هذا البيان من هذه المرجعية المرموقة، ونعمل تبعاً لذلك على تعميمه على أوسع نطاق، في العراق خاصة الآن، وأن يكون وثيقة يوعظ بها على منابر المساجد والحسينيات والمنتديات والصحف والندوات التلفازية والإذاعية، حتى يصل إلى المسلمين جميعاً من المذهبين، بديلاً لما تحفل به هذه المنابر كل يوم من الشحن الطائفي البغيض. ولا يقل عن ذلك أهمية أن يقابل هذا البيان ببيانات من علماء أهل السنة تماثله من حيث المرجعية والمحتوى...»(4).

وبالعودة إلى الرؤية التي تضمنها البيان فإن من أهم ملامحها ما يلي:

أولاً: أخذ الظروف العصيبة التي تمر بها الأمة بعين الاعتبار، فهناك أكثر من وطن إسلامي يئن تحت وطأة الاحتلال، كفلسطين والعراق وأفغانستان، وأوطان أخرى تحت طائلة التهديد بالتدخل والضربات العسكرية، وهناك حرب معلنة على رموز الإسلام

(4) حمزة المزيني. جريدة الوطن، التاريخ 8/ 2/ 2007م.

ومقدساته، واستخفاف بوجود الأمة وكرامتها، تحت غطاء مكافحة الإرهاب.

إن من يعي هذه التحديات الخطيرة، يجب أن يرفض أي إضعاف لجبهة الأمة الداخلية، وأي إرباك لساحتها بالنزاعات والخلافات.

ثانياً: إن التنوع المذهبي وما يعنيه من اختلاف في بعض المعتقدات والأحكام، ليس شيئاً طارئاَ، ولا حادثاً مستجداً، بل هو واقع عاشته الأمة طيلة عهودها السابقة، فلا بد من قبول هذا التنوع والتعددية المذهبية، وهذا ما نصت عليه توصيات قمة مكة الاستثنائية بين قادة الدول الإسلامية، في العام 1427 ـ 2006م.

ثالثاً: إن أصول الدين، وأركان العقيدة، ودعائم الإسلام، هي مورد اتفاق بين المسلمين، يشتركون بجميع مذاهبهم في الإيمان بها، «فإن الجميع يؤمنون باللّه الواحد، الأحد وبرسالة النبي المصطفى (ﷺ)، وبالمعاد، وبكون القرآن الكريم ـ الذي صانه اللّه من التحريف ـ مع السنة النبوية الشريفة مصدراً للأحكام الشرعية، وبمودة أهل البيت (عليهم السلام)، ونحو ذلك مما يشترك فيها المسلمون عامة، ومنها دعائم الإسلام: الصلاة والصيام والحج وغيرها، فهذه المشتركات هي الأساس القويم للوحدة الإسلامية...».

رابعاً: إنه لا ضير في بحث الاختلافات العقدية والفقهية والتاريخية في (إطار البحث العلمي الرصين) وليس ضمن أساليب التعبئة والتهريج.

خامساً: تحقيق التعايش السلمي، على أساس الاعتراف

والاحترام المتبادل، وحفظ الحقوق الإنسانية والوطنية، ونبذ المشاحنات والمهاترات المذهبية والطائفية. والتأكيد على «حرمة دم كل مسلم سنياً كان أو شيعياً، وحرمة عرضه وماله، والتبرؤ من كل من يسفك دماً حراماً أياً كان صاحبه».

باعث الدين والوعي

هذه الرؤية العميقة التي يقدمها السيد السيستاني للتعايش بين أبناء المذاهب الإسلامية، ليست فكرة أثارتها في ذهنه التطورات السياسية، بل تنطلق من جذور دينية راسخة، فهو خريج مدرسة حملت همّ الوحدة والتقريب بين المسلمين منذ عقود من الزمن، هي مدرسة أستاذه السيد حسين البروجردي (توفي 1380هـ، الذي كان المرجع الأعلى في الحوزة العلمية في قم، وهو الذي رعى تأسيس دار التقريب بين المذاهب الإسلامية في القاهرة، في ستينيات القرن الميلادي المنصرم، وله آراؤه المعروفة على صعيد الانفتاح والتقريب.

وقد انضم السيد السيستاني إلى دروس السيد البروجردي عام 1368هـ، وتأثر به، واستفاد من ملاحظاته ونظرياته الدقيقة العلمية، في علمي الرجال والفقه[5].

إن السيد السيستاني في بحثه لموضوع الاجتهاد والتقليد، يؤكد أهمية اطلاع الفقيه الشيعي على آراء فقهاء السنة المعاصرين لأئمة أهل البيت (عليهم السلام)، وإن ذلك من مقومات الفقاهة

(5) محمد الغروي. المرجعية ومواقفها السياسية، الطبعة الأولى 1425هـ، (بيروت: دار المحجة البيضاء)، ص42.

والأعلمية، كما جاء في تعليقته على العروة الوثقى مسألة رقم 17.

وهو ينفي عن أهل السنة بغض أهل البيت، بل يراهم مؤمنين بمودتهم، كما جاء في بيانه بتاريخ 14 محرم 1428 «فإن الجميع يؤمنون باللّه الواحد الأحد. . . وبمودة أهل البيت (عليهم السلام)».

وبناءً عليه، فالسنة ليسوا نواصب، لأن النواصب (هم المعلنون بعداوة أهل البيت (عليهم السلام)) كما جاء في رسالته العملية الجامعة لفتاواه (منهاج الصالحين) الجزء الأول ص 139.

وهو يشيد برموز الجهاد من أهل السنة، ويعتبر من يُقتل منهم في سبيل اللّه شهيداً، يدعو له بالرحمة والمغفرة، كما جاء في بيان مكتبه حول استشهاد الشيخ أحمد ياسين بتاريخ 30 محرم 1425بالنص التالي: «في صباح هذا اليوم وفي جريمة بشعة ارتكبها الكيان الصهيوني المحتل، فقد الشعب الفلسطيني أحد رجاله الأبطال، العالم الشهيد الشيخ أحمد ياسين، تغمده اللّه بواسع رحمته، الذي كرّس حياته لخدمة وطنه ودينه، وأصبح مثالاً يحتذى به في الصبر والمقاومة»[6].

وحينما بلغه اقتحام بعض الجهلاء من الشيعة في بعض مناطق العراق، لبعض مساجد أهل السنة، وطرد أئمة الجماعة منها، أصدر السيد السيستاني فتوى في الإجابة عن سؤال عن الموضوع، بتاريخ 18 صفر 1424هـ بالنص التالي: «هذا العمل مرفوض تماماً، ولا بد من رفع التجاوز، وتوفير الحماية لإمام الجماعة، وإعادته إلى جامعه معززاً مكرماً»[7].

(6) النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ص112.

(7) المصدر نفسه. ص 11.

بل إنه أمر بالإسهام في بناء مساجد أهل السنة، وإعادة تعميرها، كما نقل ولده السيد محمد رضا السيستاني، حسبما أوردته جريدة الحياة بتاريخ 18 أبريل 2003م 16 صفر 1424هـ.

وهو يبرئ أهل السنة من جريمة الاعتداء على مقام الإمامين العسكريين بسامراء، كما جاء في بيانه حول الذكرى السنوية بتاريخ 23 محرم 1428هـ، حيث قال ما نصه: «ندعو المؤمنين وهم يحيون هذه المناسبة الحزينة، ويعبّرون عن مشاعرهم الجيّاشة، تجاه ما تعرّض له أئمتهم (عليهم السلام) من هتك واعتداء، أن يراعوا أقصى درجات الانضباط، ولا يبدر منهم قول أو فعل يسيء إلى المواطنين من إخواننا أهل السنة، الذين هم براء من تلك الجريمة النكراء، ولا يرضون بها أبداً».

إلى الداخل الشيعي

لا تخلو الساحة الشيعية من اتجاهات متشددة مذهبياً، لقناعاتها الفكرية، أو لنهج تعصبي، أو ردّ فعل لتطرف من الجهة الأخرى، هذه الاتجاهات الشيعية المتطرفة، تشكل ضغطاً على خط الاعتدال الشيعي العام، بدغدغتها للمشاعر الطائفية، وطرح نفسها كسور حصين للدفاع عن العقيدة وحمايتها، وهي بطروحاتها المغالية، ونيلها من رموز الطرف الآخر، انطلاقاً من فهمها لقضية التولي والتبري، تعطي المبررات والأوراق لجهات التطرف في الجانب السني، وهكذا تستمر لعبة الفعل ورد الفعل، بين جهتي التطرف الشيعية والسنّية، على حساب مصلحة الدين والأمة، مما يشكل ضغطاً على دعاة التقريب والاعتدال، ويعوّق مسيرتهم.

وهنا يأتي دور كبار العلماء عند السنة، والمرجعيات العليا عند الشيعة، لترشيد توجهات الجمهور، وتشجيع جهود التقريب والوحدة، والانتصار لخط الاعتدال، وكبح جماح جهات التطرف والتشدد.

لذا يمكن القول: إن رؤية سماحة السيد السيستاني بما يمثله من مرجعية عليا، ومواقفه الوحدوية الداعية للتسامح والتعايش المذهبي، تشكل أفضل رسالة دعم لخط الاعتدال العام في الساحة الشيعية.

فلا أحد يستطيع المزايدة عليه، ولا اتهامه بالتخاذل في نصرة العقيدة، أو تقديم التنازلات لمصالح سياسية، ونطمح من سماحته إلى المزيد من هذه الرؤى المنفتحة، والمواقف الرسالية، ونأمل فيما يوازيها ويماثلها من كبار علماء السنة، حتى تستطيع الأمة تخطي هذه المحنة، والفتنة الطائفية العمياء، وليحقق هذا الجيل المسلم حلم الوحدة والتقريب إن شاء اللّه.

اللقاء الوطني الثاني وماذا بعد؟

أنجز اللقاء الوطني الثاني الذي انعقد في رحاب مكة الطاهرة (4 ـ 8 ذي القعدة 1424ـ 27 ـ 31/ 12/ 2003م)، خطوة مهمة جديدة على طريق الحوار الوطني البنّاء. حيث تجاوز مستوى اللقاء الأول الذي انعقد في الرياض (15 ـ 18/ 4/ 142415 ـ 18/ 6/ 2003م) وتميّز عليه باستيعابه الأشمل لسائر الأطياف والتوجهات الوطنية.

- فقد تضاعف العدد من 30 عضواً في اللقاء الأول إلى 60 عضواً في اللقاء الثاني.
- وشاركت المرأة في هذا اللقاء، بحضور عشر شخصيات نسائية من مناطق مختلفة من المملكة.
- وأضيف إلى اللقاء تياران لم يكونا ممثلين في اللقاء السابق هما: التيار الليبرالي، والتيار الإسلامي المنفصل عن التيار السلفي. كما تبلور تمثيل أتباع المذهب المالكي في الحجاز، بشكل أقوى من اللقاء الأول عبر حضور شخصيتهم الدينية البارزة السيد محمد بن علوي المالكي.

- وكانت محاور البحث في اللقاء معروفة لدى المشاركين قبل انعقاده، كما زودوا بأوراق عمل أعدَّها مجموعة من الخبراء المختصين، مما أتاح لهم فرصة التفكير والإعداد للمشاركة، بينما لم يكن يعرف المشاركون في اللقاء الأول شيئاً عما سيتدارسونه قبل افتتاح اللقاء.

- وبينما أُوصدت أبواب اللقاء الأول عن وسائل الإعلام، فسح المجال لها في هذا اللقاء الثاني، حيث جرى ترتيب مركز إعلامي، في مقر اللقاء، في فندق (مكة متروبوليتان بالاس)، وكان يتواجد فيه مندوبون عن مختلف وسائل الإعلام في المملكة، من إذاعة وتلفزيون وصحف ووكالات أنباء، الذين كانوا يحتوشون الأعضاء عند خروجهم من قاعة الاجتماع، ليسألوهم عما تم نقاشه، وما جرى في الاجتماع.

- وكانت إدارة اللقاء تقدم إيجازاً إعلامياً كل مساء، وترد على سئلة المراسلين والصحفيين. مما وفر للقاء زخماً إعلامياً، وخلق تفاعلاً شعبياً مع قضايا الحوار داخل المملكة وخارجها.

- وهناك ميزة مهمة لهذا اللقاء على سابقه، تتمثل في مستوى الصراحة والجرأة في طرح الآراء، ومناقشة القضايا، وقد يكون الاطمئنان إلى نجاح التجربة الأولى، وتفاعل آثارها، ودخول عناصر ذات خبرات سياسية، وأخرى ذات ثقل ديني واجتماعي، إضافة لما تشهده ساحة الوطن من تطور في درجة الانفتاح السياسي والفكري، كل ذلك وغيره ساعد على تقدم أداء المشاركين، من حيث الصراحة والجرأة

- وجاء الدعم الرسمي الكبير ليتوج هذه الميزات للقاء الثاني،

حيث استقبل سمو ولي العهد المشاركين بحفاوة بالغة، وبحضور كبار الأمراء من الأسرة الحاكمة، فمع ارتباط سمو وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز بموعد سفر إلى تونس، للمشاركة في اجتماع وزراء الداخلية العرب، إلا أنه حرص على الحضور في بداية اللقاء، ثم غادر إلى المطار.

وقد شاهد الجميع وقائع استقبال سمو ولي العهد للمشاركين عبر التلفزيون السعودي، حيث كرر شكره ودعمه لجهود المشاركين، وشجعهم بإلحاح على مواصلة اللقاء والحوار، وقَبِلَ النتائج والتوصيات التي توصلوا إليها، وأُعلنت عبر وسائل الإعلام الرسمية.

ومما جاء في كلمة سموه مخاطباً المشاركين في اللقاء:

«لا يسعني في هذه اللحظة المباركة إلا أن أهنئكم وأهنئ نفسي وأهنئ الشعب السعودي بكم... أهنئكم بالمواقف الإسلامية والوطنية والأخلاقية.. وهذه خدمة لن ينساها لكم التاريخ، لأنها خدمة دين ووطن».

وواضح مدى ما تحمله هذه العبارات القيمة من تثمين وتقدير ودعم وتشجيع لمسيرة الحوار الوطني، وتوجهات المصارحة والشفافية.

قراءة في التوصيات

أُستخلصت التوصيات التي صدرت عن اللقاء الثاني، من مداخلات المشاركين، وكتاباتهم، وقد عرضتها لجنة الصياغة على الأعضاء، فطالب بعضهم بشيء من الإضافة والتعديل،

وتمت الاستجابة لبعض تلك المطالبات، وخرجت التوصيات بصيغتها النهائية. بالطبع قد تكون هناك ملاحظات لبعض الأعضاء، تتمثل في ضرورة التركيز بشكل أوضح على بعض القضايا الواردة في التوصيات، وقد يصعب توافق الجميع على كل الآراء والعبارات، لكنها تحظى بموافقة الأكثرية، وتعبر عن مجمل توجهات المشاركين.

لقد تضمنت التوصيات قضايا مهمة، لم يكن متوقعاً أن تكون بهذا المستوى من الصراحة والوضوح، خاصة وأن اللقاء تم تحت مظلة رسمية، وأعضاؤه وإدارته منتخبون من قبل الجهة الرسمية، كما تبنت وسائل الإعلام الرسمية بث تلك التوصيات ونشرها، وفي ذلك دلالة واضحة على مستوى متقدم من الانفتاح السياسي، ورغبة في الإصلاح والاستجابة لتطلعات المواطنين.

وإذا كانت بعض البيانات والعرائض قد قدمت للمسؤولين خلال هذا العام من قبل شرائح متنوعة من المثقفين، مطالبة بالإصلاح السياسي، ومعالجة بعض القضايا الوطنية، فإن مضامينها قد تضمنته توصيات اللقاء الثاني.

وفي طليعتها الدعوة إلى «تسريع عملية الإصلاح السياسي، وتوسيع المشاركة الشعبية من خلال انتخاب أعضاء مجلس الشورى، ومجالس المناطق، وتشجيع تأسيس النقابات والجمعيات التطوعية، ومؤسسات المجتمع المدني»، كما جاء في المادة الثالثة من التوصيات.

وأشارت المادة الرابعة إلى مطلب الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

كما أكدت المادة الخامسة على «ضبط الشأن الاقتصادي بما يحافظ على المال العام، وأولويات الإنفاق للصرف على الاحتياجات الأساسية للمواطن، وفق برامج تنموية متوازنة وشاملة، والتأكيد على خفض الدين العام وفق آلية صارمة، وتحقيق مبدأ الشفافية والمحاسبة حول ذلك».

ونصت المادة الخامسة على «الدعوة إلى تجديد الخطاب الديني، بما يتناسب والمتغيرات المعاصرة، مع الفهم الواعي لأحوال العالم الخارجي، والتعاطي معه بانفتاح، ومتابعة وتفاعل».

أما المادة التاسعة فكانت حول «تطوير مناهج التعليم في مختلف التخصصات على أيدي المتخصصين، بما يضمن إشاعة روح التسامح، والوسطية، وتنمية المهارات المعرفية، للإسهام في تحقيق التنمية الشاملة، مع التأكيد على ضرورة استمرار المراجعة الدورية لها».

وكان رأي عدد من الأعضاء أن تنص هذه المادة بصراحة على ضرورة تنقية المقررات الدراسية من النيل والإساءة للفرق والمذاهب الإسلامية الأخرى، حيث استغرق هذا الموضوع نقاشاً واسعاً في أكثر من جلسة، وكانت ورقة العمل المقدمة حول هذا الموضوع من قبل الأستاذ إبراهيم السكران والدكتور الشيخ عبدالعزيز القاسم رائعة ووافية جداً، وهي بحث علمي موضوعي تحت عنوان (المقررات الدراسية الدينية أين الخلل؟ قراءة في فقه التعامل مع الآخر والواقع والحضارة في المقررات).

وقد خلصت الدراسة إلى «أن المقررات تعتمد حالياً على مصنفات جرى تدوينها في ظروف المجادلات الفكرية،

والمعارك الدينية والسياسية، وقد أدى ذلك إلى وجود اضطراب هائل في تنظيم الأولويات، كما أدى إلى توريط الطالب في نيران معارك فكرية لا حاجة له بدراسة ظروفها وإجاباتها، لأنه ببساطة لا ينتمي إليها من جهة، ولأن حججها لا تصل إليه من جهة أخرى، كما أن المقرر لن يحول دون تلقي الطالب لإجابات وحجج أخرى حين يثير تلك المسائل».

وأوصت الدراسة بضرورة «إعادة النظر في المقررات الدراسية بحيث يتم تنقيتها من آثار المعارك الكلامية والسياسية في تاريخ الجدل العقدي.. وتنقية المقررات من النزعات التكفيرية التي يضطرب بها، والتركيز على ما دلت عليه النصوص، واستقر عليه كبار فقهاء الأمة، من الكف عن تكفير أهل القبلة، ووجوب تقرير عصمة دمائهم وأموالهم وأعراضهم».

وقد تحدث عدد من الأعضاء المشاركين وخاصة من الحجاز والمنطقة الشرقية ونجران، عما يعايشونه في مجتمعاتهم من آثار سلبية لهذه الإشكالات في المقررات الدراسية الدينية. وكانوا يريدون إبراز هذه المسألة بشكل واضح في التوصيات.

وقد جاءت كلمة الدكتور عبداللّه الغذامي في محضر سمو ولي العهد، التي ركز فيها على هذه القضية لتعوض عن تعويمها في مواد التوصيات.

وتشير المادة السادسة عشرة من التوصيات، إلى كلام كثير تداوله المشاركون في اللقاء حول ضرورة مراعاة التنوع الفكري والمذهبي بين المواطنين، فهم شركاء في وطن واحد، وينتمون إلى دين واحد، وقومية واحدة، والحكومة مسؤولة عن تأمين

حقوقهم جميعاً كمواطنين متساويين في الحقوق والواجبات.

وأن الآحادية السائدة، وسياسات الإلغاء والإقصاء، والتمييز بين المواطنين، على أساس انتماءاتهم المذهبية أوالقبلية، التي تمارسها بعض الجهات، هو إجحاف بحقوق المواطنة، وإضرار بصلابة الوحدة الوطنية، وحرمان للوطن من الاستفادة من ثراء التنوع الفكري. لكن المادة السادسة عشرة اختصرت هذا الموضوع بكثافة شديدة حينما حصرته في الجانب الإعلامي، حيث تقول: «التأكيد على التوازن في الطرح الإعلامي لقضايا الدين والوطن، ووضع منهجية علمية لذلك، مع البعد عما يثير الفرقة والشتات، ويراعى التنوع الفكري والمذهبي».

مع هذه الملاحظات وغيرها، فإن التوصيات محل رضا وتوافق بين المشاركين، وتعبر عن تطلعات وطنية عامة، وكان لصدورها صدى كبير في أوساط المواطنين، والمراقبين والمحللين خارج الوطن.

وماذا بعد؟

لا شك أن اللقاء الوطني الثاني جاء تكريساً لمسيرة الحوار، وتدشيناً لفعاليات مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، هذه المؤسسة التي انبثقت عن اللقاء الأول، وصدرت الموافقة السامية على إنشائها من خادم الحرمين الشريفين.

وأعطى هذا اللقاء الثاني مؤشراً إيجابياً لمدى الجدية والمصداقية في نمو وتطوير مسيرة الحوار، من خلال ما تميز به عن اللقاء الأول.

وقد حقق هذان اللقاءان إنجازات وطنية مهمة، كانت الحاجة ماسة لتحقيقها، فقد أخذت قيمة الحوار موقعها في قاموس الوطن، بعد أن سادت لغة القطيعة والتنافر، بين الأطياف المختلفة، وتم الإقرار بواقع التنوع الفكري والمذهبي، فأتباع المذاهب مواطنون لا يقلون عن أتباع المذهب الرسمي إخلاصاً للدين وولاءً للوطن، ومن الجميع يتشكل الوطن، وهم شركاء في خيراته، ويتحملون جميعاً مسؤولية الدفاع عنه، وأي مكروه يتوجه إليه ـ لا سمح اللّه ـ سيصيب الجميع.

ولا أحد يجهل ما تواجهه الأمة والوطن من تحديات صعبة في هذا المقطع الزمني، من ضغوط خارجية، ومحاولات إرهابية لزعزعة الأمن والاستقرار الداخلي.

مما يزيد في ضرورة وحدة الصف، وسد الثغرات، وتأكيد التلاحم الوطني حكومةً وشعباً.

وقد أنجز اللقاء خطوة مهمة على هذا الطريق، حيث التقت كل الأطياف، وتحاورت فيما بينها، وتساقطت الحواجز النفسية المصطنعة، وزالت الكثير من الأوهام والتصورات الخاطئة، هناك تنوع في الانتماء الفكري، واختلاف في الرأي، لكن مصلحة الوطن وحمايته محل اتفاق الجميع، وساحة تنافسهم الإيجابي ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾[1].

لقد وضعهم اللقاء أمام مسؤوليتهم الدينية والوطنية، وأن عليهم أن يتجاوزوا سلبيات الماضي، فليس المطلوب محاكمة

(1) سورة المطففين، الآية: 26.

أحد، أو تصفية حسابات، أو استعادة سجالات الجدل الكلامي العقدي، التي شغلت أمتنا قروناً كثيرة، بل إن المطلوب هو الارتقاء إلى مستوى التحديات الخطيرة، والتخطيط لمستقبل أفضل، من أجل وطننا وأبنائنا.

إن السؤال الذي يفرض نفسه بعد عرض هذا الإنجاز الكبير للقاء الوطني هو: وماذا بعد؟

لقد تم اللقاء الأول ثم الثاني، وحصل الحوار كأروع ما يكون، وصدرت التوصيات الرائعة، ثم ماذا بعد ذلك؟

يبدو لي أنه لا بد من الانتقال إلى البرامج العملية، والخطوات التنفيذية، لتفعيل مكاسب اللقاء، وتطبيق توصياته، وإلا فستصبح اللقاءات حالة روتينية مكررة، تفقد وهجها، وتضعف مصداقيتها أمام المواطنين المتطلعين للإصلاح والتغيير.

خاصة وقد استقر في أذهان مجتمعاتنا العربية انطباع سلبي عن اللقاءات والمؤتمرات، التي تتكرر بشكل رتيب بين الزعماء والوزراء والعلماء والمثقفين، ثم تقف عند حدود إصدار البيانات، وتبقى حبراً على ورق، دون أن تحقق شيئاً من آمال الناس وتطلعاتهم.

من هنا نأمل وجميع الواعين من أبناء الوطن، أن يتجاوز لقاؤنا الوطني هذه السلبية، وأن يثبت مصداقية توجهاته، من خلال تفعيل مكاسبه وتوصياته، وتلك مسؤولية مشتركة لا تخص الحكومة، بل تعم نخبة الحوار، وجمهور المواطنين.

إن رعاية سمو ولي العهد للحوار الوطني، ودعمه وتشجيعه الكبير، يؤكد الأمل بأن خطوات عملية ستتخذ لتحقيق هذه

التوجهات والتطلعات الوطنية، ولعل من أوائل ما يتوقع تنفيذه، تجاوز سلبيات الأحادية والإقصاء، من مناهج التعليم والخطاب الديني والإعلامي، وإتاحة الفرص المتكافئة أمام جميع المواطنين على اختلاف انتماءاتهم ومذاهبهم، ليبذلوا طاقاتهم، ويجندوا قدراتهم، في خدمة الدين والوطن.

وعلى النخبة الواعية التي مثلت أطيافها في الحوار الوطني، أن تأخذ على عاتقها مهمة التبشير بالقيم والتوجهات التي تمخضت عن اللقاء والحوار في أوساط تياراتها.

فليس مقبولاً أن يتحدث البعض منا في جلسات الحوار بلغة الوحدة الدينية والوطنية، وأن يظهر الاحترام للرأي الآخر، ويدعو إلى مواجهة الأخطار المحدقة بالدين والوطن، فإذا ما عاد إلى وسط جمهوره وتياره، خضع للأجواء السائدة، من تجاهل الآخر، والدعوة إلى إلغائه، واستخدام لغة التشدد والتزمت. إن تياراتنا تعيش آثار ثقافة التعبئة ضد الآخر، وعلينا أن نواجهها بنشر ثقافة التسامح، والتزام العدل والإنصاف، وأن نتحلى بالجرأة للارتقاء بمستوى تياراتنا إلى آفاق أخلاق الإسلام، لا أن نسف مع التوجهات الهابطة ونخضع لضغوطها.

وقد سمعت من بعض العلماء البارزين الذين التقيتهم أثناء اللقاء الوطني، أنهم مضطرون لمراعاة ضغوط تيارهم، الذي لا يتقبل الانفتاح مع الآخر، ولا الاعتراف بإسلاميته، لكن هذه المراعاة لا يصح أن تستمر على حساب مصلحة الإسلام والأمة.

لقد أثار دهشة الجميع صدور بيان شديد اللهجة يعترض على أي تعديلات في مناهج التعليم، فور انتهاء اللقاء الوطني الثاني،

وقبل لقاء المشاركين بسمو ولي العهد وإعلان التوصيات. وقد كان من بين من وردت أسماؤهم في البيان بعض المشاركين في اللقاء إن صحت النسبة إليهم.

وإذا كان من حق أصحاب البيان أن يعبروا عن رأيهم ووجهة نظرهم، لكن لغة الإساءة للآخر وإثارة النعرات المذهبية، والاتهام بالخيانة، وما شابه من عبارات فظة قاسية، كل ذلك لا يليق بمسلم مطلع على آداب الإسلام وأخلاقه، ولا بمواطن يدرك خطورة الظروف والأوضاع.

وعلى النخبة الواعية أن تستمر في التواصل وتبادل الآراء، لتطوير مكاسب اللقاء، وتحويلها إلى علاقات دائمة، وتواصل بنَّاء، للتعاون على البر والتقوى.

أما جمهور المواطنين فينتظر منهم تشجيع هذه التوجهات الوطنية، وأن تتضافر جهود الجميع من مسؤولين ونخب واعية، وجمهور متطلع، من أجل تحقيق الإصلاحات المنشودة، وتأكيد التلاحم والصمود الوطني أمام الأخطار والتحديات.

مبادرة لانطلاق الحوار بين السلفيين والشيعة[1]

الدعوة التي أطلقها سماحة العلامة المرجع السيد محمد حسين فضل اللّه، للحوار الإسلامي ـ الإسلامي، وخاصة بين السلفيين والشيعة، تشكل مبادرة مهمة يجب أن يتفاعل معها ويستجيب لها كل من يحمل همّ وحدة الأمة، ويعي أخطار الفتنة الطائفية التي تحيط بها.

فقد اشتملت هذه المبادرة على عناصر وضوابط تضمن لها الجديّة والموضوعية والشفافية، بعيداً عن الطرح الإعلامي الشعاراتي، وبعيداً عن سيطرة حالة المجاملات والبروتوكولات، وعلى أساس الالتزام بمنطق الحوار العلمي، واعتماد لغة الصراحة والصدق، بالاحتكام إلى مرجعية الكتاب والسنة، وأخذ واقع الأمة ومصالحها بعين الاعتبار.

إن صدور هذه الدعوة من سماحة السيد فضل اللّه يعطيها مصداقية كبيرة، فهو فقيه مفكر، يتبنى خط الانفتاح ووحدة

(1) نشر في جريدة الأيام البحرينية بتاريخ 17 أغسطس2007م.

الأمة، منذ انطلاقة مشروعه الثقافي الاجتماعي قبل نصف قرن، ولم تتلوث صفحات حركته بأي موقف أو شعار طائفي، وهو من مؤسسي ورعاة الحركة والصحوة الإسلامية في العالم الإسلامي، من خلال أفكاره التأصيلية، وأطروحاته التنظيرية، واحتضانه ودعمه للتوجهات الحركية العاملة، ومن خلال تصديه للقضايا الإسلامية الكبرى، كقضية فلسطين، والمقاومة الإسلامية في لبنان، ومقاومة الاحتلال الأمريكي للعراق.

كما أنه يمثل مرجعية دينية مؤثرة في الوسط الشيعي، وخاصة في الأوساط الحركية، وشرائح الشباب، والجماهير الواعية.

واستقلاليته في آرائه الدينية، ومواقفه السياسية، أمر واضح للجميع، يكشف عن بصيرة وثقة، وشجاعة في مواجهة مختلف الضغوط.

من ناحية أخرى، تأتي هذه الدعوة في وقت يدرك فيه الجميع خطورة الفتنة الطائفية، فتصريحات المسؤولين والحكام في المنطقة، والقيادات السياسية، وعلماء الدين، والمثقفين والكُتاب، كلها تحذر من الفتنة، وتدين الأحداث الطائفية التي تقع هنا وهناك، لكن مجرد التحذير والإدانة هو موقف سلبي لا يعالج المشكلة، ولا يقف أمام تصاعدها وتفاقمها، خاصة مع وجود مصلحة للقوى المعادية، في تأجيج الفتن لتمزيق الأمة، وإضعاف مقاومتها، وإرباك ساحتها، واستنزاف طاقاتها وجهودها في الاحتراب الداخلي، ومع وجود قوى متطرفة داخل مختلف المذاهب من السنة والشيعة، تتحرك بقصد أو دون قصد ضمن مخطط الفتنة الطائفية.

من هنا أهيب بقيادات الأمة الواعية، وبالعلماء والدعاة الحريصين على مصلحة الإسلام، أن يتجاوبوا مع هذه الدعوة، وأن يسعى الجميع لترجمتها وتحويلها إلى مشروع فعلي، وأخصّ بندائي هذا إخواني العلماء والدعاة في المدرسة السلفية، في المملكة العربية السعودية ودول الخليج، حيث يستهدف الأعداء النيل من استقرار هذه المنطقة، وتمزيق الوحدة الوطنية لمجتمعاتها.

وسبق لي أن وجهت دعوة مماثلة قبل ثلاث سنوات حين نشرت كتيباً تحت عنوان (السلفيون والشيعة نحو علاقة أفضل)[2].

وتلقيت ردوداً إيجابية من عدد من العلماء والدعاة السلفيين، وحصلت مع بعضهم لقاءات طيبة، أرجو أن تشكل هذه المبادرة الجديدة لسماحة السيد فضل اللّه دافعاً ومحفزاً لحركة فعلية واسعة، تخدم مصلحة الأمة وأمن المنطقة ووحدة أوطانها.

وأحب أن أنبّه هنا، إلى أن هناك من يريد توظيف الأحداث السيئة التي حصلت في العراق، لخدمة مشروع الفتنة والاحتراب الطائفي، ولنقل شرره إلى المناطق الأخرى، حيث يعِدُّون ما حدث دليلاً على عدم جدوى شعارات الوحدة والتقارب، وعلى عقم محاولات الحوار والتفاهم، وتسعى هذه الجهات من خلال الترويج لهذه الفكرة، إلى إثارة المزيد من الشكوك والهواجس المتبادلة عند كل طرف تجاه الآخر، في مختلف المناطق، بينما على الواعين من علماء الأمة وأبنائها، أن يجعلوا ما حدث في العراق دافعاً للإصرار على نهج الحوار

(2) صدرت الطبعة الثالثة 2007م عن دار الانتشار العربي ـ بيروت.

والتقارب، وأن يأخذ الجميع العبرة والدرس، من أجل تحصين ساحاتهم، ووقايتها من الانزلاق في طريق الفتنة، والوقوع في فخاخها. وقد اتضح للجميع أن ما يحصل في العراق ليس حرباً مذهبية، بل هو صراع سياسي تستخدم فيه الطائفية. وقد أضر بكل الشعب العراقي، ولم ينتصر ولن ينتصر فيه أحد. وقد ورد عن الإمام علي (عليه السلام) أنه قال: «مَا ظَفِرَ مَنْ ظَفِرَ الإِثْمُ بِهِ، والْغَالِبُ بِالشَّرِّ مَغْلُوبٌ».

إن وجود أخطاء من هذا الطرف، وممارسات سيئة من ذلك الطرف، السني أو الشيعي، في أي منطقة كان، لا يبرر التراجع عن السعي للوحدة والتقارب، والعمل من أجل التعايش السلمي، فذلك مبدأ ديني، وضرورة حياتية، لحفظ الأمن والاستقرار، وإنما يجب معالجة الخطأ ومحاصرته ومنع تكراره وانتشاره.

على العلماء المخلصين، والدعاة الواعين، أن لا يتركوا جمهور الأمة فريسة لدعاة التطرف، وأن يصدعوا ويجهروا بدعوة الحق، لإنقاذ الأمة من هذا المأزق الخطير. إن الدعوة للحوار والتعايش دعوة لإحياء الدين والأمة وقد قال اللّه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾.

الخلافات المذهبية على حساب التنمية والتقدم[1]

كنت ولا أزال متفائلاً بأن الأمة الإسلامية في هذا العصر أقرب إلى تجاوز الصراعات المذهبية منها في أي عصر مضى.

فرغم فظاعة المشهد العراقي والمحاولات المستميتة لإيقاد نار الفتنة الطائفية، إلا أنها والحمد للّه لم يتوفر لها حتى الآن غطاء ديني، ولا تبرير شرعي، من قبل أي من المرجعيات الإسلامية سنية وشيعية، بل إن ما حصل هو على العكس من ذلك، حيث أكدت مختلف المرجعيات الدينية داخل العراق وخارجه رفضها وتحريمها للاحتراب الطائفي، والعدوان على المواقع الدينية من مساجد ومراقد شريفة.

وما يعزز التفاؤل أكثر، هو بروز المزيد من الأصوات الواعية المخلصة التي تدعو إلى الحوار والتقارب بين أبناء الأمة، على اختلاف مذاهبهم من السنة والشيعة، وترفض منحى التكفير والتهريج وتبادل الاتهامات.

---

(1) نشر في صحيفة المدينة. صحيفة يومية سعودية، ملحق الرسالة، بتاريخ 24 صفر 1427هـ الموافق 24 مارس 2006م.

وخاصة حينما تنطلق هذه الأصوات من الوسط السلفي في المملكة العربية السعودية، هذا الوسط الذي كان يسوده التحفظ والحذر سابقاً تجاه دعوات الحوار والتقارب المذهبي.

فقد نقلت جريدة الشرق الأوسط في عددها الصادر يوم الجمعة 17 صفر 1427هـ عن فضيلة الشيخ عبداللّه بن منيع، عضو هيئة كبار العلماء في المملكة، دعوته إلى حوار ديني يشمل إلى جانب المذاهب الأربعة الشيعة والصوفية، وعبّر عنهم بإخواننا من الفرق الإسلامية الأخرى، وأكد أنه لا يوجد ما يمنع اللقاء والحوار، ولكن من يقوم بقرع الجرس؟ حسب قول فضيلته. مما يعني أن الأمر لديه قد تجاوز القبول والموافقة إلى استنهاض الهمم لتحقيقه.

وفي ذات اليوم الجمعة 17 صفر 1427هـ، طالعتنا جريدة المدينة بكلام واضح صريح لفضيلة الشيخ عبد المحسن العبيكان، المستشار بوزارة العدل، وعضو مجلس الشورى، عن ضرورة الحوار والتقارب المذهبي، وخاصة على الصعيد الوطني، ضمن الحلقة الثانية من مكاشفاته الجريئة في ملحق الرسالة التي أجراها الأستاذ عبد العزيز قاسم، بل تحدث فضيلة الشيخ العبيكان عن مبادرة وخطوات عملية يقوم بها على هذا الصعيد.

كما لمست مثل هذا التوجه في لقاءات أخرى، كاجتماعي مع فضيلة الدكتور الشيخ سلمان العودة أثناء اللقاءين الأول والثاني للحوار الوطني، ولقائي مع فضيلة الشيخ الدكتور عايض القرني، وجاءت زيارة الدكتور الشيخ عوض القرني للقطيف (بتاريخ 5 شعبان 1425هـ الموافق 19 سبتمبر 2004م)، واجتماعه في منزلي

بعدد كبير من علماء وشخصيات الشيعة في القطيف والأحساء، وما تخلله من كلمات ومداخلات، لتؤكد هذه الرغبة الصادقة، في تجاوز حالة القطيعة والصراع، إلى مرحلة التواصل والحوار.

وقد تفضّل فضيلة الدكتور الشيخ عبد الرحمن الزنيدي بدعوتي إلى منزله في الرياض، على هامش مهرجان الجنادرية لعام 1427هـ، حيث التقيت على مائدته الكريمة بعض الأفاضل المهتمين بقضايا الأمة ومصلحة الوطن، ودار الحديث بيننا حول مسألة تلمّس المشتركات بين أبناء الأمة، وهي كثيرة، والحوار حول نقاط الخلاف، ليعرف كل طرف وجهة نظر الطرف الآخر، وأدلته عليها.

والذي بدا لي من خلال هذه اللقاءات وأمثالها: أن هناك ثلاث مسائل أساس لا بدّ من معالجتها، لتنطلق مسيرة الحوار والتقارب بالشكل الصحيح:

المسألة الأولى: التعارف المباشر، والفهم المتبادل، فمن المؤسف جداً، أن تجد الاعتماد في أوساط بعض العلماء والدعاة على النقولات والشائعات، لتكوين الصورة عن الطرف الآخر، والحكم عليه من خلالها.

مع أن الموضوعية تقتضي البحث عن حقيقة رأي الطرف الآخر، من مصادره المعتمدة ومرجعياته البارزة.

وفي أحيان كثيرة، يلجأ البعض إلى الاستشهاد بما ورد في تراث هذا المذهب أو ذاك، علماً بأن تراث مختلف المذاهب فيه الغث والسمين، والمقبول والمرفوض، والمشهور والرأي الشاذ.

ولا يصح إلزام أتباع مذهب بما لم يلتزموا به، ولم يقروا

باعتماده في مذهبهم، أو لأن قلة منهم يرونه، بينما مشهور المذهب غير ذلك.

لقد واجهت كثيراً من التساؤلات في أوساط إخواننا أهل السنة، عن بعض المرويات في مجاميع الأحاديث الشيعية، فكنت أوضح لهم أن الشيعة لا يقبلون كل ما ورد في هذه المجاميع، ولا يلتزمون به، ولا يعتبرون هذه المجاميع صحاحاً، وأوثقها عندهم كتاب (الكافي)، ومع ذلك فإن علماء الحديث من الشيعة صححوا منه خمسة آلاف واثنين وسبعين حديثاً (5072)، من أصل ستة عشر ألفاً ومئة وتسعة وتسعين حديثاً (16199). وكتب العلامة المجلسي (توفي 1111هـ شرحاً لأحاديث (الكافي) تحت عنوان (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول)، أشار فيه إلى مرتبة كل حديث من حيث الصحة والضعف، وهو مطبوع ومنشور.

كما أن بعض إخواننا أهل السنة يصرّون على إثارة القول بتحريف القرآن عند الشيعة، لوجود رأي شاذ بذلك بين علمائهم، وفي مرويات أهل السنة بعض ما يدل على مثل ذلك، مع إجماع علماء الشيعة على القول بصيانة القرآن عن الزيادة والنقصان، كما أعلنوا ذلك في تفاسيرهم القديمة، كالتبيان للشيخ الطوسي (توفي 460هـ ، ومجمع البيان للطبرسي (من أعلام القرن السادس الهجري)، وتفاسيرهم الجديدة كالميزان في تفسير القرآن للطباطبائي (توفي 1402هـ، والبيان في تفسير القرآن للخوئي (توفي 1413هـ كما ألف بعض علمائهم كتباً مخصصة لإثبات عدم تحريف القرآن، مثل كتاب (صيانة القرآن من التحريف) للشيخ محمد هادي معرفه، وكتاب (البرهان على عدم

تحريف القرآن) للسيد مرتضى الرضوي، وكذلك الحال في بعض ما يثار من تساؤلات وإشكالات.

ومن أواخر الشواهد على ذلك مناقشتي مع فضيلة الدكتور الشيخ وهبة الزحيلي، رئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه في جامعة دمشق، الذي أحترم علمه وفضله، وكتاباته القيمة، التقيته في البحرين على هامش مؤتمر الشيخ ميثم البحراني (بتاريخ 28 ـ 29/ 11/ 2005م)، وسألته عما ذكره في كتابه (الفقه الإسلامي وأدلته)، من أنه «ذهب الظاهرية والإمامية إلى أنه يجوز للرجل أن يتزوج تسعاً، أخذاً بظاهر الآية ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ فالواو للجمع لا للتخيير، أي يكون المجموع تسعة» ولم يسند الرأي إلى مصدر (ج7 ص 166 الطبعة الثالثة). وقلت له إنني راجعت تفاسير الشيعة فوجدتها تؤكد أن الواو للتخيير لا للجمع، وراجعت مصادر الفقه عند الشيعة فلم أجد فقيهاً واحداً يقول بذلك، فعن أي مصدر أخذت هذا القول؟ فوعدني بالبحث والتصحيح.

ما أريد قوله هو الحاجة إلى تصحيح الفهم عن بعضنا بعضاً، والموضوعية في قراءة الآخر، والتعرف المباشر إليه، فإن ذلك يختصر لنا طريق الحوار ويساعدنا على التقارب.

المسألة الثانية: الاستعداد لقبول الاختلاف في الرأي، فمقتضى تعدد المذاهب هو تعددية الآراء، وقد ألفت الأمة الاختلاف في الرأي منذ عهد الصحابة والتابعين، وتابعي التابعين، وإلى يومنا هذا، ويكفي الاتفاق في أصول العقيدة وأركان الإسلام وفرائضه، أما التفاصيل العقدية، والفروع

الفقهية، فميدان الاختلاف فيها واسع عند الأئمة والمجتهدين، لا يُخرج من الملة، ولا يستوجب التكفير، ولا يبرر القطيعة والعدوان.

إن البعض يتحدث عن المذاهب الأخرى وكأنه يريد إلزامها بنهجه ومذهبه، وإلا فلا جدوى من اللقاء والحوار!! إن بعض علماء أهل السنة يقولون: لا يمكن الاتحاد والتعاون بين المسلمين إلا على منهج أهل السنة والجماعة، وبعض علماء الشيعة يقولون: لا يمكن الاتحاد والتعاون إلا على منهج أهل البيت (عليهم السلام)، والصحيح أنه يمكن الاتحاد والتعاون على الأصول والمشتركات الدينية التي يجمع عليها الطرفان، ومن أجل المصالح التي تهمهما، مع احتفاظ كل طرف بقناعاته ومتبنياته، وكما قيل: نتعاون في ما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه.

إن عهود الخلاف والفرقة، ومعارك النزاع والصراع، كانت من وحي عقلية الوصاية على الآخرين، ومحاولة فرض الرأي عليهم. وقد رأينا نتائج ذلك في الواقع السيئ الذي تعيشه الأمة، وفي عدم قدرة أي طرف على إلغاء الآخر، فأهل السنة موجودون، والشيعة موجودون، والإباضية موجودون، ولم يستطع أي طرف أن يلغي الآخر، فلنتعامل مع الواقع القائم، ولنركز على الأصول والمصالح المشتركة، ولنتجه لبناء أوطاننا ومجتمعاتنا، فقد انشغلنا بخلافاتنا المذهبية كثيراً، على حساب التنمية والتقدم العلمي والتكنولوجي، الذي سبقتنا إليه أمم الأرض، وشعوب الدنيا، بمسافات كبيرة، وأصبحنا أمة مستضعفة، تعاني من الاستبداد والتخلف الداخلي، وتنتهك

حرماتها القوى الخارجية، حيث تعربد الغطرسة الصهيونية في فلسطين، والاحتلال الأمريكي في العراق وأفغانستان، والتهديدات الموجهة إلى مختلف البلدان الإسلامية بمختلف العناوين والمبررات، ووصل الحال إلى الاستهزاء بنبينا الأكرم محمد (ﷺ)، والإساءة إلى مقامه العظيم، بالرسومات المخزية، التي نشرتها الصحف الدنماركية والنرويجية وغيرها.

فهل يقبل منا الشرع أو العقل أن نبقى منشغلين بخلافات أكل عليها الدهر وشرب، وأن نعطي الفرصة للأعداء ليشقوا صفوفنا من خلال هذه الخلافات، وليغزوا أوطاننا بشعار حماية هذه الأقلية المذهبية أو تلك، أو بمبرر الدفاع عن الحريات الدينية وحقوق الإنسان؟

المسألة الثالثة: مدى الجرأة في إعلان الرأي واتخاذ الموقف، فكثير من علماء السنة والشيعة يدركون ضرورة التجاوز لواقع الخلاف المذهبي، لكن الأجواء المحيطة بهم من جمهور الأتباع، الذين تربوا على أساس المفاصلة مع الآخر، والتعبئة ضده، والتحريض على كراهيته، تجعل المبادرة للتواصل مع الآخر، وإعلان الرأي الإيجابي تجاهه، أمراً بالغ الصعوبة على بعض العلماء.

كما أن الساحة الدينية للشيعة والسنة، لا تخلو من حالات المنافسة الداخلية، بين الاتجاهات والشخصيات الدينية، ويخشى العلماء الراغبون في الانفتاح على الآخر، استغلال منافسيهم للأمر في ساحتهم الداخلية، للتشكيك في صلابتهم المذهبية، وقد التقيت شخصياً مع بعض العلماء من السنة والشيعة،

ووجدت لديهم رؤية طيبة في هذا الاتجاه، لكنهم يعتذرون عن عدم إعلان رأيهم، أو إظهار علاقتهم وتواصلهم مع علماء من المذهب الآخر، مراعاة لمشاعر جمهورهم، وخوفاً من استغلال منافسيهم. ومع تفهمي لظروفهم لأني مررت بنفس المعاناة ولازلت أعيشها، لكني أعتقد بضرورة أن يتحلى العالم بقوة الشخصية، والجرأة في إعلان ما يخدم مصلحة الدين والوطن. وعليه أن يرتقي بمستوى جمهوره لا أن يسفّ معهم، فهو الذي يقود الجمهور، لا أن ينقاد إليه.

ومما يشجع على المبادرة والجرأة في موضوع الوحدة والتقارب، أن الأجواء العامة في الأمة تصب في خدمتها، وتدفع باتجاهها، والمعارضون لذلك تتقلص مساحتهم يوماً بعد آخر. وخاصة بعد أن تبنى خادم الحرمين الشريفين الملك عبداللّه بن عبد العزيز قضية الحوار الوطني، وأعطاها الكثير من دعمه ورعايته. وبعد أن أصدرت قمة مكة الاستثنائية بيانها لعام 1426هـ الذي أكد الاعتراف بكل مذاهب الأمة القائمة من السنة والشيعة وغيرها.

ما يحدث في العراق فتنة طائفية[1]

إن وحدة الأمة والحوار والتقارب بين فئاتها على اختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم، يجب أن يكون غاية نبيلة وهدفاً مقدساً، وليس مجرد وسيلة لتحقيق مصالح محدودة، ويجب أن يصبح إستراتيجية دائمة لا مجرد تكتيك مرحلي.

إنه غاية وهدف؛ لأن اللّه تعالى قد تعبدنا به، وأمرنا بتحقيقه، حسب آيات القرآن الكريم، وأحاديث السنة الشريفة.

وهو نهج ثابت وإستراتيجية دائمة، لأن العقل يهدي إلى أنه الخيار الأفضل لتنظيم العلاقة في المجتمعات البشرية، وأن بديله هو التنازع المفضي إلى الفشل والدمار.

إن ما يحدث على الساحة العراقية من فتنة طائفية هوجاء، يجب أن نعتبره تأكيداً على ضرورة الوحدة وأهمية الحوار والتقارب، وأن يكون دافعاً للعقلاء والواعين في الأمة

(1) نشر في صحيفة المدينة. صحيفة يومية سعودية، ملحق الرسالة، عدد رقم15976 في 30 ذو الحجة 1427هـ، الموافق 19 يناير 2007م.

لتكثيف جهودهم لجمع الشمل ولم الشتات، ومحاصرة الفتنة وتطويقها.

فما يجري في العراق هو ثمرة مرة، ونتاج وبيء، لحقبة سيئة عاشها الشعب العراقي، في ظل نظام استبدادي أذاق شعبه الويلات، ومزق أوصاله بسياسته الجائرة، ثم جاء الاحتلال الأمريكي ليستثمر النتائج ويقطف الثمار.

إن استخدام العنف داخلياً وباستهدافات طائفية، الذي عاشته الساحة العراقية، وبلغ ذروته بتفجير مرقد الإمامين في سامراء، وما قبله من اغتيال السيد الحكيم في النجف، وتفجيرات عاشوراء في كربلاء، وما أعقبه من ردود فعل قبيحة طالت بعض المساجد والناس الأبرياء، يشكل أكبر خدمة لأطماع الاحتلال الأمريكي، وإخضاع المنطقة للهيمنة الأجنبية.

لذلك لا بدّ من إعلان الرفض للعنف والإرهاب الطائفي من أي جهة صدر.

وقد دفعني شعوري بالمسؤولية إلى تناول هذا الموضوع، وإدانة التطرف والعدوان من أيّ طرف سني أو شيعي، في أكثر من مناسبة ومورد، وهي موجودة على موقعي في الإنترنت.

أما ما حدث أخيراً في عملية إعدام صدام، فلا شك أن توقيت الإعدام صبيحة يوم عيد الأضحى، والأجواء السيئة التي رافقته، هو أمر مستهجن مرفوض، وهو فخ نصبه الأمريكان لمزيد من إشعال نار الفتنة الطائفية، ووقعت فيه الجهة المنفذة للإعدام.

بقي أن أشير إلى أنه من الخطورة بمكان مواجهة الخطأ بخطأ أكبر، وهو توظيفه في التعبئة المذهبية الطائفية، فالنقد والرفض والاعتراض يجب أن يتوجه إلى الممارسة، وإلى الجهة السياسية فيها، لا أن يصبح مبرراً لحملة شعواء على المذهب، تنال أصوله ومعتقداته وتاريخه ورموزه، وأن يكون هناك طعن وتجريح ينال كل المنتمين إلى المذهب في مختلف أنحاء العالم.

إن هذه التعبئة الطائفية التي تتمثل في بعض فتاوى التكفير، وبيانات التشكيك والتجريح، وخطب التحريض وإثارة الضغائن، تساعد على تحقيق أهداف الأعداء بتمزيق الأمة، وإشغالها بخلافاتها، وتعيد المنطقة إلى أجواء الصراعات المذهبية التي عاشتها أيام الحرب العراقية الإيرانية، وتهدد بضياع الجهود المخلصة التي بذلها خادم الحرمين الشريفين في قمة مكة الاستثنائية، وفي الحوار الوطني، وكذلك جهود كل المصلحين والمخلصين من علماء الأمة ودعاتها ومفكريها. كما تفتح الثغرات في جدار الوحدة الوطنية. فهذه التعبئة تؤثر على علاقات المواطنين ببعضهم، وتخلق أجواء للتشنج والخصام.

علينا أن نصرّ على نهج الوحدة والتقارب والحوار، وأن نواجه السلبيات والعوائق والنكسات التي تعترض المسيرة، فوجودها أمر طبيعي متوقع، لتأثيرات التاريخ ومؤثرات التراث المذهبي عند مختلف الأطراف، ولخطط الأعداء لتمزيقنا وضرب بعضنا ببعض.

إنه لا يصح لنا أن ننهزم أو نتراجع عمّا نعتقده مبدأ شرعيًّا، ومصلحة عقلية واضحة، وضرورة حياتية، لحصول عقبة هنا أو نكسة هناك، ولا يجوز لنا أن نخضع لضغوط المتطرفين في مختلف الساحات، الذين هم في الأصل ضد فكرة الحوار والتقارب، ويسعون لإفشالها، ويستغلون الأحداث السيئة لذلك.

آليات التقارب أم الجدل المذهبي؟[1]

ليسمح لي الأخ الكريم الأستاذ بندر بن عبدالله الشويقي في الاختلاف معه في منهجية معالجة موضوع الخلاف المذهبي السني الشيعي.

فما فهمته من مقاله (المنشور في جريدة المدينة ـ ملحق الرسالة بتاريخ 17/ 1/ 1428هـ هو أن المعالجة تكمن في أن يتناقش السنة مع الشيعة حول خلافاتهم العقدية، حتى يتفقوا على رأي واحد فيها، فتنتهي الثنائية السنية الشيعية، أو على الأقل أن يتنازل الشيعة عن بعض ما يؤمنون به، ويأخذون برأي أهل السنة.

فالحوار يأخذ منحى المحاكمة والموازنة بين الآراء المختلف فيها، والنتيجة التي ينبغي الوصول إليها هي الاتفاق على رأي واحد.

(1) نشر في صحيفة المدينة. صحيفة يومية سعودية، ملحق الرسالة، العدد 15997، الجمعة 21 محرم 1428هـ، الموافق 9 يناير 2007م.

بالطبع هناك في الوسط الشيعي من يوافق الأخ بندر الشويقي على رأيه، ويعتقدون أن مذهبهم هو الأصح والأصوب، وأن الحوار وشعارات التقارب مع أهل السنة غير مجدٍ، وأن المنهج الصحيح هو مناقشة أهل السنة لإقناعهم بخطأ آرائهم، وليتوحدوا مع الشيعة على الأخذ بمذهب الشيعة.

واعتقد أن الأخ بندر مطلع على هذا الرأي.

والذي أراه أن هذا النهج في معالجة الخلاف السني الشيعي، الذي يتبناه بعض الشيعة وبعض السنة، ليس صحيحاً، ولا مجدياً، ولا يوصل الأمة إلى نتيجة، بل يكرّس واقع الصراع، ويشعل ساحة الأمة بالفتن، ويشغلها عن مصالحها الحاضرة، ويعطي الفرصة لتدخلات الأعداء.

وقد أخذ هذا النهج فرصته الطويلة الكافية، طيلة العقود والقرون الماضية، فكانت نتيجته تراثاً ضخماً من المساجلات والمماحكات والمناظرات، التي استهلكت وقتاً طويلاً من العلماء وطاقات الأمة، إضافة إلى سجل من الأحداث في النزاعات والصراعات، التي عادة ما ترافق مثل تلك المناظرات، وبقي السنة سنة، والشيعة شيعة، اللهم إلا تحول أفراد من هذا الطرف إلى ذاك الطرف، أو العكس.

بناءً على هذه الرؤية، فإني أبتعد عن المساجلات المذهبية، ووضع أي مذهب على المحك، وأرى التعايش بين أتباع المذاهب، وبقاء أهل كل مذهب على ما اقتنعوا به، واختاروه لأنفسهم.

نعم، لا بد من وقف الإساءة من أي طرف للآخر، بالتكفير

أو التحريض أو النيل من رموزه ومقدساته، مع حق كل طرف بأن يطرح رأيه ورؤيته.

ولديَّ في الأخير عتاب على الأخ الشويقي، فهو قد ذكر أني أطرح شعارات الوحدة والتقارب دون أي طرح لآليات التطبيق. مع اطلاعه حفظه اللّه على كلمتي في (المؤتمر العالمي لتكريم الإمام شرف الدين في بيروت)، والتي تحدثت فيها عن ما أراه من آليات مناسبة للوحدة والتقارب.

فقد نقل منها مقطعاً من أول الكلمة انتقدت فيه عدم الاهتمام بآليات الوحدة والتقارب، ليكون مدخلاً لطرح ما أراه على هذا الصعيد.

فلماذا تجاهل ذلك؟ إنه إذا كان مخالفاً للآليات التي اقترحها، فليقرر وجهة نظره، وأنه يختلف معي في تلك الآلية ويرى غيرها، لا أن ينكر أصل الطرح ويتجاهله.

علماً بأن لديَّ عدداً من الكتب المنشورة التي تعالج موضوع آليات الوحدة والتقارب، ككتاب (التنوع والتعايش)، وكتاب (نحو علاقة أفضل بين السلفيين والشيعة)، وفي المكاشفات التي نشرها الأستاذ عبد العزيز قاسم في ملحق الرسالة لجريدة المدينة، تحدثت عن أطروحتي في هذا المجال، وقد وجه الأستاذ عبد العزيز قاسم جزاه اللّه خيراً في بداية الحلقة الثالثة، والمنشورة بتاريخ 1/ 9/ 1425هـ، دعوة إلى مناقشة المشروع الذي طرحته فقال: ما نصه: «إنني أتمنى على كل مهتم بالشأن العام والوطني، وخصوصاً من إخوتنا في التيار الإسلامي عبر أطيافه المتعددة، أن يتأملوا مشروع الشيخ حسن الصفار الذي

يطرحه اليوم، ويتضمن فتح حوار للتفاهم بين طائفته وبين التيار الإسلامي العريض في ساحتنا المحلية».

وأعيد هنا بالمناسبة ملخصاً لما ذكرته في كلمتي في بيروت حول آليات الوحدة والتقريب، على المستوى الإسلامي العام دون النظر إلى بلد أو مجتمع معين، ونشرتها مجلة الكلمة في العدد(52) لصيف 2006م ـ 1427هـ.

أولاً: تحقيق مفهوم المواطنة: التي تساوي بين الناس الذين يعيشون على أرض واحدة، في ظل نظام سياسي واحد، وإن اختلفت أعراقهم وأديانهم ومذاهبهم وتوجهاتهم. هذا المفهوم الجديد في هذا العصر لم يأخذ حقه من البحث في اهتماماتنا الفكرية والفقهية، وبقينا نتعامل مع الوطنية والمواطنة باعتباره مفهوماً وافداً أجنبياً دخيلاً على حياتنا، وبالتالي لم نحدد مواقفنا تجاه تفصيلاته ومستلزماته.

ثانياً: تبني قضية حقوق الإنسان، ومناقشة وثيقة حقوق الإنسان المعتمدة دولياً، والاتفاقيات الملحقة بها، وتسليط الأضواء عليها برؤية دينية إسلامية، وإذا كان هناك تحفظ على مادة أو مادتين مثلاً، فلا يصح تجاهل كل تلك الجهود، خاصة وأن مجتمعاتنا بحاجة ماسّة لتفعيل هذه القضية، إن إغفال الاهتمام بحقوق الإنسان هو الذي يفتح المجال لتيارات التطرف والتشدد، وللتوجهات التعصبية، التي تسيء فهم الدين، وتمارس العدوان على الحقوق المادية والمعنوية للمخالفين لها، في الدين أو المذهب، أو الاتجاه الفكري والسياسي.

إن هذه الجهات لا تعترف ولا تلتزم بالحقوق الإنسانية

لمخالفيها، وقد تهدر دماءهم، أو تستبيح حرماتهم المادية والمعنوية. إن فقهاءنا يصرفون جهداً كبيراً في بحث مسائل الطهارة والنجاسة والعبادات، وهو جهد مطلوب يشكرون عليه، لكن قضايا حقوق الإنسان لم تنل من جهودهم واهتمامهم بمقدار ما تحتاجه في الساحة الداخلية، وعلى المستوى العالمي.

وحين يكون هناك إقرار رسمي وديني واجتماعي بحقوق الإنسان، فإن ذلك يكرّس حالة الاحترام المتبادل، ويساعد على الابتعاد عن حالات الإساءة والعدوان، وذلك هو ما يصنع أجواء التقارب والوحدة.

ثالثاً: إقرار التعددية الفكرية والسياسية، فمشكلة الأوساط الدينية أنها تخلط بين اعتقادها بأحقية معتقدها، وبين الإقرار بحق الآخرين في تبني معتقداتهم، إن اعتقاد أي جهة بأنها على الحق والصواب أمر طبيعي، لكنها يجب أن تعرف وتعترف بأن الآخرين ينظرون لأنفسهم كذلك، ويرون أنهم على الحق والصواب.

إن القبول بالتعددية الفكرية مبدأ مهم، نفتقده مع الأسف في أوساطنا الدينية، ليس بين المذاهب فقط، وإنما حتى بين المدارس والتيارات داخل المذهب الواحد.

إن القمع الفكري لا يحقق الوحدة كما قد يتوهم البعض، بل يؤسس للصراع والاحتراب. بينما يوفّر إقرار التعددية حالة من الاطمئنان والثقة بين الأطراف المختلفة، ويمكّنها من صنع إطار جامع، تحافظ من خلاله على المصالح المشتركة.

وهذه ليست مجرد فرضية، ولا أطروحة نظرية، بل هي

واقع قائم تعيشه سائر المجتمعات البشرية، التي يتنوع أبناؤها في أديانهم ومذاهبهم وتوجهاتهم وأحزابهم.

إن إقرار التعددية الفكرية يترتب عليه الاعتراف بحق مختلف الأطراف في التعبير عن آرائها، وإعلان مواقفها، وممارسة شعائرها الدينية، وإقامة مؤسساتها الاجتماعية، ضمن قانون يخضع له الجميع، دون هيمنة واستعلاء من أحد، أو تهميش وإقصاء لأحد.

رابعاً: تجريم التحريض على الكراهية والإساءة، بأن يحاسب القانون ويعاقب النظام على ذلك، إن من أهم أسباب الفتن والصراعات الداخلية، وجود دعاة دينيين يصدرون فتاوى، وينتجون خطابات تعبوية، تتضمن الإساءة لآخرين مخالفين لهم، وتبيح هدر حقوقهم، ويتم التغاضي عن هذه الجهات، بل ويحصل التشجيع لها في بعض الأحيان، بمبرر أنها تعكس رأياً شرعياً، أو كما يقول عنها أصحابها إنها تكليف شرعي.

إن البحث في مثل هذه الآليات، وتأصيلها من الناحية الشرعية، وتحويلها إلى صيغ قانونية نظامية، وتوعية جمهور الأمة بالبرامج العملية المنبثقة عنها. . كل ذلك يرسم لنا خارطة طريق لتحقيق التقارب والوحدة، وينقلنا من حالة التطلع والأمل، إلى واقع الممارسة والتطبيق.

لن نقبل مرجعاً تكفيرياً[1]

أتقدم بوافر الشكر والتقدير للأخ الكريم الشيخ سعد البريك لثنائه على المقال الذي نشرته في ملحق الرسالة، بتاريخ 30/ 12/ 1427هـ ـ 19/ 1/ 2007م، وإشادته بما تضمنه من (دعوة إلى الوحدة والالتقاء ورص صفوف الأمة)، وإبداء فرحته بما فيه من (دعوة إلى نبذ الفرقة، وعدم الانجرار إلى أتون الفتنة المذهبية التي يخطط لها أعداؤنا، والوعي بما يراد بالأمة من صراع مهلك واقتتال مدمر).

وهذا الكلام من الدكتور سعد البريك دلالة إنصاف وإخلاص لما يخدم وحدة الأمة ومصلحة الإسلام، وهو متوقع من أمثاله، جزاه اللّه خيراً.

لكنه أشار إلى ما يعكر صفو هذا الكلام الجميل حسب تعبيره، وهو وجود فتوى للسيد السيستاني بتكفير أهل السنة،

(1) نشر في صحيفة المدينة. صحيفة يومية سعودية، ملحق الرسالة، الجمعة 28/ 1/ 1428هـ الموافق 16/ 2/ 2007م، العدد 16004.

ولأني أعتبره المرجع الديني فهذا يعني التزامي بفتواه، مما يناقض الدعوة إلى الوحدة والتقارب.

وطلب حفظه اللّه بياناً صريحاً حول الموضوع، واستجابة لطلبه، وتجاوباً مع اهتمامه وتقديره، أخط السطور التالية، راجياً أن تؤدي الغرض المطلوب.

مركزاً بياني الصريح في نقطتين:

النقطة الأولى: إني لا أعرف فتوى ولا رأياً للسيد السيستاني في تكفير أهل السنة، وخروجهم من الإسلام إذا لم يعتقدوا بوجوب إمامة علي وذريته من بعده، وأستغرب جدًّا من الدكتور البريك كيف أرسل هذا الاتهام إرسال المسلمات، ولم يذكر نص كلام السيد السيستاني، ولا مصدر فتواه المزعومة.

مع أن الدكتور قد أسهب في ذكر الشواهد والأدلة على ارتباطي بمرجعية السيد السيستاني الدينية، مقتبساً نصاً من مقابلة لي على قناة الجزيرة مع ذكر التاريخ، ومشيراً إلى فقرة في مقابلة لي مع وكالة رويتر مع ذكر التاريخ أيضاً، ومصدر النشر، معدداً شواهد أخرى موثقة لإثبات شيء معروف واضح أجاهر به ولا أنكره، هو ارتباطي بمرجعية السيد السيستاني الدينية.

ثم يقرر دعوى خطيرة هي اتهام أكبر مرجع للشيعة بتكفير أكثر من ألف وثلاثمائة مليون مسلم، مرسلاً لهذه الدعوى إرسال المسلمات، دون أن يكلف نفسه ذكر نص الفتوى أو مصدرها.

إنه لأمر غريب جداً لم أكن أتوقعه من الأخ الكريم.

أعود لأقول: إن ما أعرفه من فتوى ورأي السيد السيستاني

هو رفض التكفير، ورفض النزاعات والاحتراب الطائفي.

وبين يديَّ رسالته الفقهية التي تضم فتاواه في جميع أبواب الفقه وتقع في ثلاثة أجزاء تحت عنوان (منهاج الصالحين) تحتوى على 3500 مسألة فقهية، واللّهِ ما وجدت فيها أثراً لمثل هذه الدعوى الخطيرة.

وبين يدي أيضاً كتاب توثيقي لجميع (النصوص الصادرة عن السيد السيستاني في المسألة العراقية) أعده ممثل سماحته في بيروت الأستاذ حامد الخفاف، ونشرته دار المؤرخ العربي في بيروت ـ 1427هـ.

وكل سطور بياناته وآرائه تؤكد على رعاية حرمة المسلم سنيًّا كان أو شيعياً، بل على رعاية حرمة جميع المواطنين بمختلف دياناتهم. وتدعو إلى الوحدة والتعايش وحفظ الأمن والنظام.

وأنقل هنا فقرات من بيانه الأخير بتاريخ 14 محرم 1428هـ 3/ 2/ 2007م وقد تداولته وسائل الإعلام. حيث جاء فيه:

«تمر الأمة الإسلامية بظروف عصيبة، وتواجه أزمات كبرى، وتحديات هائلة، تمس حاضرها، وتهدد مستقبلها، ويدرك الجميع ـ والحال هذه ـ مدى الحاجة إلى رصّ الصفوف، ونبذ الفرقة، والابتعاد عن النعرات الطائفية، والتجنب عن إثارة الخلافات المذهبية، تلك الخلافات التي مضى عليها قرون متطاولة، ولا يبدو سبيل إلى حلها بما يكون مرضياً ومقبولاً لدى الجميع، فلا ينبغي إذاً إثارة الجدل حولها خارج إطار البحث العلمي الرصين، ولا سيما أنها لا تمسّ أصول الدين وأركان العقيدة، فإن الجميع يؤمنون باللّه الواحد الأحد،

وبرسالة النبي المصطفى (ﷺ)، وبالمعاد، وبكون القرآن الكريم ـ الذي صانه اللّه تعالى من التحريف ـ مع السنة النبوية الشريفة مصدراً للأحكام الشرعية، وبمودة أهل البيت (عليهم السلام)، ونحو ذلك مما يشترك فيها المسلمون عامة، ومنها دعائم الإسلام: الصلاة والصيام والحج وغيرها.

فهذه المشتركات هي الأساس القويم للوحدة الإسلامية، فلا بد من التركيز عليها، لتوثيق أواصر المحبة والمودة بين أبناء هذه الأمة، ولا أقل من العمل على التعايش السلمي بينهم، مبنياً على الاحترام المتبادل، وبعيداً عن المشاحنات والمهاترات المذهبية والطائفية، أياً كانت عناوينها.

فينبغي لكل حريص على رفعة الإسلام ورقي المسلمين، أن يبذل ما في وسعه في سبيل التقريب بينهم، والتقليل من حجم التوترات الناجمة عن بعض التجاذبات السياسية، لئلا تؤدي إلى مزيد من التفرق والتبعثر، وتفسح المجال لتحقيق مآرب الأعداء الطامعين في الهيمنة على البلاد الإسلامية، والاستيلاء على ثرواتها».

وفي إطار هذا المخطط تنشر بعض وسائل الإعلام ـ من الفضائيات ومواقع الانترنت والمجلات وغيرها ـ بين الحين والآخر فتاوى غريبة، تسيء إلى بعض الفرق والمذاهب الإسلامية، وتنسبها إلى السيد السيستاني، في محاولة واضحة للإساءة إلى موقع المرجعية الدينية، وبغرض زيادة الاحتقان الطائفي، وصولاً إلى أهداف معينة.

إن فتاوى السيد السيستاني إنما تؤخذ من مصادرها الموثوقة

ـ ككتبه الفتوائية المعروفة الموثقة بتوقيعه وختمه ـ وليس فيها ما يسيء إلى المسلمين من سائر الفرق والمذاهب أبداً، ويعلم من له أدنى إلمام بها كذب ما يقال وينشر خلاف ذلك.

ويضاف إلى هذا أن مواقف سماحته، والبيانات الصادرة عنه، خلال السنوات الماضية، بشأن المحنة التي يعيشها العراق الجريح، وما أوصى به أتباعه ومقلديه في التعامل مع إخوانهم من أهل السنة، من المحبة والاحترام، وما أكد عليه مراراً من حرمة دم كل مسلم سنياً كان أو شيعياً، وحرمة عرضه وماله، والتبرؤ من كل من يسفك دماً حراماً أياً كان صاحبه، كل هذا يفصح بوضوح عن منهج المرجعية الدينية في التعاطي مع أتباع سائر المذاهب ونظرتها إليهم، ولو جرى الجميع وفق هذا المنهج مع من يخالفونهم في المذهب، لما آلت الأمور إلى ما نشهده اليوم من عنف أعمى، يضرب كل مكان، وقتل فظيع لا يستثني حتى الطفل الصغير، والشيخ الكبير، والمرأة الحامل، وإلى اللّه المشتكى.

هذا هو السيد السيستاني الذي اعرفه وأعتمد مرجعيته الدينية.

النقطة الثانية: أشار الدكتور البريك إلى مفهوم التقليد للفقهاء المراجع عند الشيعة، وأحب أن أوضح هنا، أن ضوابط المرجعية والتقليد شديدة صارمة عند الشيعة، حيث لا يُقلّد إلا الفقيه المجتهد ذو الخبرة العلمية العتيدة، فالمشهور عندهم وجوب تقليد الأعلم، ولذا فهم لا يعانون من مشكلة انفلات الفتوى، ولا يصل إلى موقع المرجعية العليا إلا من توفرت فيه المؤهلات الكافية.

والتقليد لأي مرجع ليس ارتباطاً حتمياً نهائياً، فإذا ما تبين للمُقلِّد ـ بكسر اللام ـ اختلال شروط التقليد بفقد العدالة مثلاً، أو بروز من هو أعلم، يجب عليه العدول عن ذلك المرجع وتقليد غيره.

كما أن التقليد لا يكون في القضايا العقدية، ولا الموضوعات الخارجية، فالمقلِّد ـ بكسر اللام ـ غير ملزم بآراء مرجعه العقدية والسياسية.

جاء في كتاب العروة الوثقى بتعليقة السيد السيستاني مسألة رقم (67) من كتاب الاجتهاد والتقليد: «محل التقليد ومورده هو الأحكام الفرعية العملية، فلا يجري في أصول الدين، ولا في الموضوعات الصرفة».

وأخيراً، فإني أعلنها ببيان صريح: لا ولن نقبل مرجعاً تكفيرياً. فمدرسة أهل البيت (عليهم السلام) المعتمدة على كتاب اللّه وسنة رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) ليست من المدارس المتسرعة في رمي الآخرين بالكفر والشرك، وهي ترفض نهج التكفير. فقد ورد عن الإمام محمد الباقر بن علي زين العابدين (عليه السلام): أن جده علياً لم يكن ينسب أحداً من أهل حربه إلى الشرك ولا إلى النفاق، ولكنه كان يقول: «هم إخواننا بغوا علينا».

بقي أن أشير إلى أن الشيعة يأخذون الفتاوى الشرعية والأحكام الفقهية من المرجع ورسالته العملية، أما الأحاديث والروايات الموجودة في المجاميع الحديثية وفي كتب التراث فإنها لا تعبر عن فتوى أو حكم، ولا يصح أن يأخذ منها إلا الفقيه الملتزم بضوابط الاجتهاد والاستنباط، العارف بقواعد علم

الحديث والرجال، ليمّيز بين الصحيح والضعيف والموضوع.

وأيضاً أعلنها بصراحة: إني أرفض تدخل أي مرجع في الشؤون السياسية الداخلية لبلادنا، فنحن جزء من هذا الوطن وهذا الشعب، ولنا حكومة معنية بإدارة شؤوننا وأمورنا، ورعاية مصالحنا، نسأل اللّه تعالى لها الرعاية والتسديد. وليس من سيرة مراجعنا تدخلات كهذه، بل إنهم يؤكدون على أتباعهم ضرورة رعاية النظام والقانون في أي بلد يعيشون فيه، حتى في البلاد غير الإسلامية، حيث أفرد سماحة السيد السيستاني حفظه اللّه في الكتاب الصادر عن مكتبه تحت عنوان: (الفقه للمغتربين) فصلاً كاملاً حول التعامل مع القوانين النافذة في دول المهجر.

أرجو أن يكون هذا البيان واضحاً كافياً، وأعتذر سلفاً عن عدم استعدادي للدخول في أي جدل أو سجال مذهبي، لأني لا أراه مفيداً ولا مجدياً، بل أعتقد أنه يضرّ بوحدتنا الإسلامية والوطنية وخاصة في هذه الظروف العصيبة.

نسأل اللّه تعالى أن يحمي بلادنا، ويحفظ أمننا، وأن يصلح ولاة أمورنا، ويوفقهم لخدمة مصالح الوطن والأمة، والحمد للّه ربّ العالمين.

حمى الله العراق[1]

أيها العراقيون الشرفاء:

أعانكم اللّه تعالى على ما تواجهون من أشد أنواع المحن والابتلاءات، إنكم تواجهون آثار ومخلفات الديكتاتورية والاستبداد، وتواجهون مطامع الاحتلال والهيمنة الأجنبية، وتواجهون فظاعة الإرهاب الأعمى.

إن أكثر من ثلاثة عقود عشتموها في ظل حكم الطغيان والجور، الذي مارس سياسة التمييز والتفرقة بينكم، وآثار النعرات الجاهلية القومية بين العرب والأكراد، والحساسيات الطائفية بين السنة والشيعة، ليمنع وحدة الشعب ضد طغيانه، وليشغل اهتماماتهم ببعضهم البعض، حماية لسلطته ونفوذه.

هذه السياسة الماكرة تواجهون الآن آثارها الخطيرة، من الهواجس المتبادلة عند كل شريحة تجاه الأخرى. حيث يخشى

(1) نشر في مجلة فواصل. مجلة سعودية نصف شهرية، العدد رقم 168 في 1/ 10/ 2005م.

الأكراد تجاهل حقوقهم، ويخاف العرب نزعات الانفصال وضياع الهوية، ويحذر السنة من محاولات التهميش والإقصاء، ويقلق الشيعة من التجاوز على دورهم وموقعهم.

وجاء الاحتلال تحت شعار الحرية التي كنتم تتطلعون إليها، وبحجة إسقاط الديكتاتورية التي كنتم تعانون منها، لكنكم تعلمون بقطع ويقين، أن لقوى الاحتلال أطماعها وأغراضها ومقاصدها.

لقد تحركت جماهير شعبكم بعد اندحار جيش صدام من الكويت، وأوشكتم على انتزاع حريتكم من مخالب النظام الجائر، لكن الأميركيين الذين يرفعون الآن شعار تحريركم هم من أعطوا الضوء الأخضر لنظام صدام أن يقمع انتفاضتكم آنذاك، كما تعلمون ذلك جيداً.

وفي ذلك دلالة واضحة على أنهم يريدون إسقاط نظام صدام خدمة لمصالحهم أولاً، وليس اهتماماً خالصاً بمصالح الشعب العراقي.

إن الاحتلال الأجنبي للعراق، أضاف أعباءً جديدة على الشعب العراقي، وزاد في صعوبات حياته وتعقيدات مستقبله.

وتفجرت أعمال العنف والإرهاب الأسود، لتفعيل آثار سياسات النظام الزائل من التفرقة بين المواطنين العراقيين، ولتكون مبرراً لاستمرار الهيمنة الأجنبية، كما كان النظام البائد مبرراً لقدومها.

ولا شك أن فظاعة الإرهاب الذي يحصل في العراق الآن، لا تماثله فظاعة، لاستهدافه الأبرياء، وانتهاكه الحرمات، بوتيرة وحشية متصاعدة، وبشعارات طائفية خطيرة.

أمام هذه الابتلاءات الشديدة، تصبح مسؤولية القوى الواعية في الشعب العراقي في غاية الأهمية والخطورة، فالعراق الآن مفتاح مستقبل المنطقة.

إن تاريخ الشعب العراقي، وما نعرفه عن إخلاصه ووعيه، يثير في نفوسنا بواعث الأمل، رغم قتامة الظروف الحالكة.

إننا نتوقع من إخواننا وأهلنا في العراق، مواجهة هذه التحديات الخطيرة، بمزيد من الوعي واليقظة، وبدرجة عالية من الصبر وضبط النفس. ولستم بحاجة أيها العراقيون الشرفاء إلى من ينصحكم، أو يذكركم بضرورة الحفاظ على وحدة العراق، فأنتم بحمد للّه تمتلكون أصدق مشاعر الوحدة، لكن ما نأمله ألا يكون لآلام الماضي وهواجس القلق من تكراره، مفعول ضار يؤثر على التخطيط لصياغة المستقبل وبنائه، كما نأمل تفويت الفرصة على الأعداء الذين يريدون استغلال أي صراع في داخلكم، لتثبيت وجودهم، وخدمة أغراضهم ومطامعهم.

والإرهاب الذي تعانون منه لم يبدأ بكم، ولم يتوقف عندكم، فقد عانت منه كل الشعوب والبلدان، وهو يتلون بمختلف الألوان والشعارات، فلا تصدقوا أنه ينطلق من أرضية مذهبية، أو يخدم مصلحة طائفية، إنما هو استخدام لورقة مثيرة من أجل هدف إجرامي. وتعلمون أن الإرهاب الذي استمر في الجزائر بضع سنوات، لم ينطلق من طائفة ضد أخرى، ولا انتصاراً لمذهب على مذهب آخر.

وبحمد اللّه فإن مرجعيتكم الدينية، وقياداتكم الوطنية الواعية، تمتلك رؤية واضحة، ونهجاً حكيماً، في التعامل مع تعقيدات

الوضع الخطير، الذي خلفه الاستبداد، وأثاره الاحتلال، وأحدثه الإرهاب، والتفافكم حول مرجعيتكم الدينية الرشيدة، هو ضمانة التجاوز لهذه المخاطر والتحديات البالغة.

فتحية إكبار لرفضكم للاحتلال والهيمنة الأجنبية. ولمقاومتكم الحكيمة الرشيدة، ولما أبديتمونه من وعي واستقامة، في وجه أخطر المؤامرات، وأشد الصعوبات، وسلام على الأرواح البريئة التي تزهق من أبنائكم كل يوم، وعلى الدماء الزكية التي تراق على أرض العراق في كل ساعة، وإن الفرج قريب إن شاء اللّه، وفجر الخلاص بات وشيكاً، بتلاحمكم واستمرار وحدتكم، وبإصراركم على التخطيط والبناء لمستقبل العراق، من خلال دستور يحفظ الحقوق والكرامة لكل المواطنين، دون تمييز، وينطلق من إرادة الشعب ورضاه.

أعانكم اللّه على ما تواجهون، ووفقكم لتحقيق ما تنشدون، وحمى اللّه العراق من الأعداء الطامعين، والحمقى الجاهلين، إنه أرحم الراحمين.

الفصل الثاني

مقاربات صريحة

في مؤتمر الوحدة الإسلامية بطهران[1]

في الجلسة الأولى من اليوم الثاني 16 ربيع الأول 1426هـ (25 أبريل 2005م)، لمؤتمر الوحدة الإسلامية الثامن عشر في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، عرض آية اللّه الشيخ واعظ زاده الخراساني، رئيس الجلسة، وعضو هيئة الرئاسة للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، عرض أهم المحاور التي تضمنتها ورقة سماحة الشيخ حسن الصفار المقدّمة للمؤتمر تحت عنوان: المنهج النبوي في بناء الوحدة، في الوقت الذي وُزّعت فيه الورقة مطبوعة على المشاركين، ثم طلبت إدارة الجلسة من سماحته التعليق حول ما ورد في ورقة البحث، فتحدث سماحته ارتجالاً ما نصه:

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد للّه ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف

(1) نشرت على موقع سماحة الشيخ حسن الصفار www.saffar.org بتاريخ 2/ 5/ 2005م.

الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وآله الطاهرين، وصحبه الطيبين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى قيام يوم الدين.

بعد تقديم وافر الشكر والامتنان، للقيادة الإسلامية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، على اهتمامها بوحدة الأمة، وللمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية على دعوته المباركة، وجمعه لهذه النخبة الطيبة من علماء ومفكري الأمة الإسلامية.

المقال موجودٌ بين أيديكم تحت عنوان: المنهج النبوي في بناء الوحدة، وقد استعرض بعض أفكاره سماحة آية اللّه الشيخ واعظ زاده الخراساني، وليس لدي مزيدٌ في عرض هذا المقال.

لكني أريد الحديث عن بعض النقاط المكمّلة لهذا الموضوع:

نحن نجتمع هنا أيها السادة العلماء، هناك نُذر فتنةٍ طائفية تطلّ برأسها في مواقع مختلفة من العالم الإسلامي، ومع أن ثقتنا باللّه تعالى عظيمة، وثقتنا في وعي أبناء الأمة كبير، ولكننا يجب أن نكون حذرين يقظين لما يحصل ويجري.

فلأول مرة في هذا العصر من تاريخ الأمة، نجد أن هناك مذابح وانتهاكاً للحقوق والحرمات تحت عناوين مذهبية طائفية. ما يحصل الآن في العراق، وإن كان السنة والشيعة أبرياء منه ـ إن شاء اللّه ـ متمثلين في قياداتهم الدينية الواعية، ولكن ما يحصل هناك يحدث تحت هذا العنوان، أعمال عنف وإرهاب، تستهدف هذا الطرف وذاك الطرف، تحت عناوين مذهبية طائفية. هذه الأعمال لها انعكاسات سلبية كبيرة على الرأي العام في أوساط جماهير الأمة.

وأيضاً نجد في أماكن أخرى كما في باكستان، كيف تحصل بعض الأعمال: تفجير مسجدٍ هنا، ومسجد هناك، واغتيال شخصيةٍ هنا وشخصية هناك، تحت اللافتات المذهبية الطائفية.

إلى جانب ذلك أصبحت هناك مواقع إلكترونية تمارس دور التحريض المذهبي الطائفي، وتُعبئ أبناء الأمة ضدّ بعضهم بعضاً تحت هذه العناوين.

كما أن هناك قنواتٍ فضائية، تقوم بعرض برامج يبدو من بعضها أنها تؤجج الفتنة والخلاف والنزاع، بين أبناء الأمة من السنة والشيعة.

وقد سمعنا بعض التصريحات السياسية، من حكام وشخصيات في العالم العربي، وهي تتحدث عن الهلال الشيعي، أو عن خطر انتشار كتب هذا المذهب أو ذاك المذهب، وفي بعض البرلمانات كاد أن يحصل اصطفاف مذهبي بين النواب في مناقشة بعض القضايا السياسية.

هذه نُذر لا يصح لنا أن نتساهل تجاهها. إن علينا ونحن في هذا اللقاء المبارك، أن نكون حذرين يقظين، وأن نرفع من درجة اهتمامنا بهذا الموضوع، حتى لا يستطيع العدو الخارجي، والأعداء الداخليون أن يُحققوا مآربهم ـ لا سمح اللّه ـ في إيجاد فتنةٍ طائفية عمياء.

هناك جانبان ينبغي الاهتمام بهما:

الجانب الأول: التوجه للحكومات الإسلامية، من أجل أن تتعامل مع شعوبها ورعاياها على أساس حقوق الإنسان، وحقوق

المواطنة، دون تمييز بين المواطنين على أساس قومي أو عرقي أو مذهبي. إن سياسات التمييز الطائفي في بعض البلدان الإسلامية هي الأرضية لقيام الفتن الطائفية المذهبية.

الجانب الآخر: يجب أن نتوجه باهتمام للمرجعيات الدينية عند السنة والشيعة، حتى تأخذ موقفاً أكثر صراحةً وعلنيةً تجاه قضية الوحدة والتقريب بين المذاهب.

وأختم حديثي باقتراحٍ أقدمه للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، وهو ضرورة وجود جهةٍ ما، تقوم بدور المراقبة على الصعيد العالمي، لمشاكل الخلافات والإثارات الطائفية المذهبية.

في الأمم المتحدة هناك لجنةٌ لرقابة انتهاك حقوق الإنسان، تُقدم تقريرها وترصد الانتهاكات كل عام، وترفع التوصيات للحكومات أو للجهات التي تقوم بانتهاك حقوق الإنسان. وعلى مستوى الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً لديهم لجان لمتابعة بعض المشاكل العالمية، وقد شكلوا أخيراً لجنة لمتابعة معاداة الساميّة كما يقولون، وهدفهم رصد أي كلمةٍ أو تحركٍ ضد الصهاينة، تحت عنوان معاداة الساميّة.

ونحن في أمتنا الإسلامية، لماذا لا تكون هناك جهة يكون لها تقريرٌ كل عام، ترصد فيه التقدم على مستوى التقريب بين المذاهب كما ترصد الانتهاكات، وتوجه التوصيات للأطراف المعنية؟

من الممكن أن تُقترح مثل هذه الفكرة على منظمة المؤتمر

الإسلامي، أو على أي مؤسسة تضم الدول الإسلامية، كما أقترح على المجمع العالمي للتقريب أن يُشكل لجنة للمراقبة، ويكون عندنا تقريرٌ سنوي، كما هي تقارير حقوق الإنسان، حول موضوع التقريب بين المذاهب الإسلامية، على المستوى الإيجابي، بالإشادة بالإنجازات الطيبة، وعلى المستوى الآخر، بالحديث عن الانتهاكات التي تحصل، لكي يكون الواعون من أبناء الأمة على إدراكٍ بحقيقة ما يجري، وأن لا نكتفي بالشعار وكتابة البحوث والنظريات، مع أهمية ذلك.

أشكركم جميعاً على الإصغاء، وأشكر الإدارة على إتاحة الفرصة.

آليات الوحدة والتقريب

نص الكلمة التي ألقاها سماحة الشيخ حسن الصفار في المؤتمر العالمي لتكريم الإمام شرف الدين في بيروت[1] يوم الخميس 21 ربيع الآخر 1427هـ الموافق 18 مايو 2006م.

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد للّه ربّ العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله الطاهرين وصحبه الطيبين.

السادة العلماء

الأخوة الأعزاء

الأخوات الكريمات

السلام عليكم جميعاً ورحمة اللّه وبركاته

سأترك الورقة التي كتبتها جانباً، وهي بعنوان (الإمام شرف

(1) أقيم المؤتمر العالمي لتكريم الإمام شرف الدين في قصر الأونيسكو ببيروت، خلال الفترة 17 ـ 19 أيار/ مايو 2006م.

الدين وثقافة التسامح) لأنها مطبوعة وستصل إلى أيديكم، أرجو أن تنال شيئاً من اهتمامكم وأن أستفيد من ملاحظاتكم على ما ورد فيها.

واغتناماً لفرصة هذا الجمع الطيب، وأجواء الحديث عن الوحدة والتقريب بين أبناء المذاهب الإسلامية، باعتبار أن الإمام شرف الدين في طليعة حملة هذه الرسالة، ورواد هذا النهج الوحدوي في عصرنا الحديث.

بهذه المناسبة أودّ أن أتحدث عن قضية مهمة ترتبط بهذا الموضوع، أرى أنها لم تنل حظها من البحث والتركيز.

وهي قضية آليات الوحدة والتقريب ووسائل تحقيقها.

إنه لا يوجد أمة تتحدث عن الوحدة في أدبياتها وعلى ألسنة قادتها الدينيين والسياسيين أكثر من الأمة الإسلامية، في ذات الوقت ليس هناك أمة تعاني من التمزق والخصام مقدار ما تعاني الأمة الإسلامية.

فبينما استكملت معظم الأمم بناء وحدتها الداخلية، وتجاوزتها منطلقة لإنشاء أحلاف وتكتلات إقليمية ودولية، كالاتحاد الأوربي وحلف الأطلسي، يعجز أبناء الأمة الإسلامية عن تحقيق الحد الأدنى من الوحدة والتفاهم داخل أوطانهم، وضمن المذهب الواحد!

ترى ما هي أسباب هذه المفارقة؟

لعل من أبرز الأسباب في نظري: أننا ننشغل كثيراً بالكلام عن الوحدة كمفهوم وفكرة عامة، وكعنوان وشعار عريض، ولا

نقترب من الحديث عن آليات وأدوات الحالة الوحدوية.

إننا لا نجتهد في وضع خارطة طريق توصلنا إلى الوحدة والتقارب، ولا نبحث في الخطوات العملية التي يجب اتخاذها لإنجاز الهدف المطلوب.

وبذلك تبقى الوحدة حلماً نتطلع إليه، وأملاً ننشده، دون أن نصل إلى تحقيقه أو نقترب منه.

إن افتقاد الآليات وخارطة السير، أبقى الساحة شاغرة أمام من يعلقون الوحدة والتقارب على حلول تعجيزية، حيث يطرح بعضهم أن وحدة الأمة لا تتحقق إلا بعودة دولة الخلافة الإسلامية، التي تلغي الحدود السياسية، وتسقط كيانات الأنظمة الحاكمة، وتقيم سلطة مركزية على رأسها خليفة، يعيد للعالم عصر الخلافة الأموية والعباسية والعثمانية.

وهناك من يربط الوحدة بظهور إمام أو قائد واحد تجمع عليه الأمة، بمختلف بلدانها ومذاهبها.

بينما يرى البعض أن أخذ جميع المسلمين بمذهبه، والتزامهم بمنهجه، هو الطريق الوحيد لاجتماع الأمة ووحدتها.

وأمثال ذلك من الطروحات التعجيزية، التي لا يمكن تحقيقها حسب معادلات الواقع، كما أن تجارب الشعوب والأمم الأخرى تكشف عن طرق وبرامج أكثر واقعية وأقرب للتحقيق، فأمم الأرض وشعوب العالم المعاصر لم تحقق وحدتها بمثل هذه الطروحات.

أعتقد أن من أهم الآليات التي ينبغي التفكير فيها، وإقامة

المؤتمرات لبحثها، وتوجه العلماء في بحوثهم الفقهية والعقدية لمعالجتها، هي أربع آليات، نلحظها من خلال تجارب سائر الأمم في تحقيق وحدتها، وهي كالتالي:

أولاً: تحقيق مفهوم المواطنة التي تساوي بين الناس الذين يعيشون على أرض واحدة، في ظل نظام سياسي واحد، وإن اختلفت أعراقهم وأديانهم ومذاهبهم وتوجهاتهم.

هذا المفهوم الجديد في هذا العصر لم يأخذ حقه من البحث في اهتماماتنا الفكرية والفقهية، وبقينا نتعامل مع الوطنية والمواطنة باعتباره مفهوماً وافداً أجنبياً دخيلاً على حياتنا، وبالتالي لم نحدد مواقفنا تجاه تفصيلاته ومستلزماته.

لا نريد أن نستشهد بالمواطنة في الدول الكبرى الغربية، كأمريكا، ودول أوربا، التي تخوض معنا أو نخوض مع إداراتها صراعاً، وبيننا وبينها مساحات كبيرة فاصلة، ولكننا يمكن أن نستشهد ببلد آسيوي قريب منا هو الهند، الذي يزيد عدد سكانه على المليار نسمة، وفيه من تعدد الأعراق والأديان والقوميات والمذاهب واللغات ما يجعله حالة تكاد تكون مميزة في العالم، ففيه خمس عشرة لغة رسمية، إلى جانب أربع وعشرين لغة محلية أخرى، ويدين سكانه بما يقرب من عشر ديانات، والأغلبية هم الهندوس ويشكلون 82,6٪، ثم المسلمون 11,4٪، ثم المسيحيون 2,4٪، ثم السيخ 2٪، إن رئيس جمهورية الهند الآن شخص مسلم هو (عبد الكلام) منذ سنة 2002م، ورئيس الوزراء من الأقلية السيخية هو (مانموهان سينغ) منذ عام 2004م، ورئيس البرلمان من الحزب الشيوعي هو (تشاتيرجي)، ويعيش الهنود على تنوعهم عرقياً ودينياً في ظل نظام يساوي

بينهم في حقوق المواطنة، ولا يخلو واقعهم من حدوث بعض المشاكل بين الجماعات والأقوام، كأي مجتمع بشري، لكن القانون العام لديهم قائم على أساس نظام المواطنة.

إنهم يديرون حياتهم، ويشقون طريقهم، نحو التقدم الصناعي والتكنولوجي، وقد قامت الهند بأول تفجير نووي عام 1974م، وفرضت نفسها عضواً في النادي النووي، وقبل مدة وجيزة، وقعت مع أمريكا اتفاقية للتعاون النووي، خلال زيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش للهند، مطلع مارس 2006م.

ومثال آخر هو سنغافورة التي يتكون شعبها من أربع مجموعات عرقية: صينيين 75٪، ماليزيين 15٪، هنود ـ باكستانيين 7٪، أوربيين 2٪. كما تتعدد فيها الديانات إلى ست ديانات هي: البوذية والطاوية والكونفوشية 54٪، الإسلام 18٪، المسيحية 13٪، الهندوسية 4٪ وتتعدد فيها الأحزاب السياسية، حيث تصل إلى عشرين حزباً مسجلاً رسمياً.

ومع هذه التعددية تعيش سنغافورة استقراراً داخلياً، ووئاماً وانسجاماً بين هذه الأعراق والديانات، وينشط الجميع في صنع تجربتهم الوطنية المتقدمة، وبناء واقعهم الاقتصادي المتطور.

والسؤال الذي يفرض نفسه: لماذا تعيش هذه الأمم في ظل نظام المواطنة، الذي يحقق بينهم المساواة والمشاركة في الحقوق والواجبات، والتنمية والبناء، بينما يتعذر علينا في غالب بلداننا مثل ذلك؟ ونعيش صراعات عرقية ودينية ومذهبية وسياسية؟

إن بعض أوساطنا الدينية لا تزال تنظر بارتياب لواقع الأوطان والدول القائمة ضمن الحدود السياسية في العالم الإسلامي،

وتعيش صراعاً بين المفهوم الديني للوطن، الذي يتسع لكل شبر من الأراضي الإسلامية، وبين الواقع المعاش في ظل الدولة القومية.

كما أن التفاوت في بعض الحقوق والواجبات بين المسلم وغيره في الدولة الدينية الإسلامية، الذي يطرحه الفقهاء ضمن أحكام أهل الذمة، لا يزال عائقاً نظرياً أمام فكرة المواطنة والمساواة.

والأسوأ من ذلك وجود حالات من التمييز الرسمي الطائفي بين المواطنين المسلمين في بعض البلدان الإسلامية، الذي يستمد تبريراته من فقه وثقافة مذهبية. وكذلك توجد حالات من التمييز العرقي والقومي بين المواطنين المسلمين في بعض الأوطان الإسلامية، بسبب معادلة الأكثرية والأقلية.

إننا بحاجة لمقاربة هذه المشاكل الواقعية، ومعالجتها نظرياً ضمن أبحاث العلماء والفقهاء، وطرح الرأي الشجاع الجريء الذي يمكّن الاجتماع الإسلامي من تجاوز حالة الفرقة والصراع، ويهيئ أرضية التقارب والوحدة.

أما الدعوة إلى التقارب، ورفع شعارات الوحدة، في ظل واقع يعاني فيه الناس من التمييز والتفاوت، وانعدام المساواة، فلن يحقق أي إنجاز أو نتيجة، ولن يوقف الخلافات والصراعات.

ثانياً: تبني قضية حقوق الإنسان، ومناقشة وثيقة حقوق الإنسان المعتمدة دولياً، والاتفاقيات الملحقة بها، وتسليط الأضواء عليها برؤية دينية إسلامية، وإذا كان هناك تحفظ على مادة أو مادتين مثلاً، فلا يصح تجاهل كل تلك الجهود، خاصة

وأن مجتمعاتنا بحاجة ماسّة لتفعيل هذه القضية، إن إغفال الاهتمام بحقوق الإنسان، هو الذي يفتح المجال لتيارات التطرف والتشدد، وللتوجهات التعصبية، التي تسيء فهم الدين، وتمارس العدوان على الحقوق المادية والمعنوية للمخالفين لها، في الدين أو المذهب أو الاتجاه الفكري والسياسي. إن هذه الجهات لا تعترف ولا تلتزم بالحقوق الإنسانية لمخالفيها، وقد تهدر دماءهم أو تستبيح حرماتهم المادية والمعنوية.

إن فقهاءنا في الحوزات العلمية، وفي رسائلهم العملية، يصرفون جهداً كبيراً في بحث مسائل الطهارة والنجاسة والعبادات، وهو جهد مطلوب يشكرون عليه، لكن قضايا حقوق الإنسان لم تنل من جهودهم واهتمامهم بمقدار ما تحتاجه في الساحة الداخلية، وعلى المستوى العالمي.

وحين يكون هناك إقرار رسمي وديني واجتماعي بحقوق الإنسان، فإن ذلك يكرّس حالة الاحترام المتبادل، ويساعد على الابتعاد عن حالات الإساءة والعدوان، وذلك هو ما يصنع أجواء التقارب والوحدة.

ثالثاً: إقرار التعددية الفكرية والسياسية، فمشكلة الأوساط الدينية أنها تخلط بين اعتقادها بأحقية معتقدها، وبين الإقرار بحق الآخرين في تبني معتقداتهم، إن اعتقاد أي جهة بأنها على الحق والصواب أمر طبيعي، لكنها يجب أن تعرف وتعترف بأن الآخرين ينظرون لأنفسهم كذلك، ويرون أنهم على الحق والصواب.

وإذا كان اللّه سبحانه لم يأذن لأنبيائه أن يفرضوا دينه ورسالته

على الناس، وقصر مهمتهم على البلاغ والتذكير ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاَغُ الْمُبِينُ﴾، ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ * لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾. بل دعاهم للاعتراف بحرية الآخرين في أديانهم ومعتقداتهم: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾، ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾.

فكيف يحق لأي جهة أن تفرض رأيها ووصايتها على الآخرين؟ أو تصادر حريتهم في الاعتقاد والتعبير عن الرأي؟

إن القبول بالتعددية الفكرية مبدأ مهم، نفتقده مع الآسف في أوساطنا الدينية، ليس بين المذاهب فقط، وإنما حتى بين المدارس والتيارات داخل المذهب الواحد.

وكذلك الأمر في الشأن السياسي، فلا زالت غالب أوطاننا تخضع لسياسة الرأي الواحد، والحزب الواحد، ولا مجال للمعارضة، ولا لتعدد الأحزاب والتوجهات السياسية.

إن القمع الفكري والسياسي لا يحقق الوحدة، كما قد يتوهم البعض، بل يؤسس للصراع والاحتراب، وما قد يظهر على السطح من وحدة قسرية، هو غطاء رقيق لبراكين وحمم غاضبة، تستقر في أعماق المجتمع، لا تلبث أن تنفجر عند أول فرصة سانحة.

بينما يوفر إقرار التعددية حالة من الاطمئنان والثقة بين الأطراف المختلفة، ويمكنها من صنع إطار جامع، تحافظ من خلاله على المصالح المشتركة. وهذه ليست مجرد فرضية، ولا أطروحة نظرية، بل هي واقع قائم تعيشه سائر المجتمعات البشرية، التي يتنوع أبناؤها في أديانهم ومذاهبهم وتوجهاتهم وأحزابهم.

إن إقرار التعددية الفكرية والسياسية يترتب عليه الاعتراف بحق مختلف الأطراف في التعبير عن آرائها، وإعلان مواقفها، وممارسة شعائرها الدينية، وأنشطتها السياسية، وإقامة مؤسساتها الاجتماعية، ضمن قانون يخضع له الجميع، دون هيمنة واستعلاء من أحد، أو تهميش وإقصاء لأحد.

رابعاً: تجريم التحريض على الكراهية والإساءة، بأن يحاسب القانون، ويعاقب النظام على ذلك، إن من أهم أسباب الفتن والصراعات الداخلية، وجود دعاة دينيين يصدرون فتاوى، وينتجون خطابات تعبوية، تتضمن الإساءة لآخرين مخالفين لهم، وتبيح هدر حقوقهم، ويتم التغاضي عن هذه الجهات، بل ويحصل التشجيع لها في بعض الأحيان، بمبرر أنها تعكس رأياً شرعياً، أو كما يقول عنها أصحابها إنها تكليف شرعي.

ولكن ذلك يعني توفير أجواء الفتنة والاحتراب، إنه لا بد من تجريم التحريض على الكراهية، كتجريم من يحرّض على الإرهاب والسرقة والفساد.

إن البحث في مثل هذه الآليات، وتأصيلها من الناحية الشرعية، وتحويلها إلى صيغ قانونية نظامية، وتوعية جمهور الأمة بالبرامج العملية المنبثقة عنها. . كل ذلك يرسم لنا خارطة طريق لتحقيق التقارب والوحدة، وينقلنا من حالة التطلع والأمل، إلى واقع الممارسة والتطبيق.

والحمد للّه ربّ العالمين.

مواجهة الفتنة المذهبية

وَجّهت رابطة الحوار الديني، في الحوزة العلمية بقم، في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، دعوة لسماحة الشيخ حسن الصفار، للمشاركة في الندوة التي عقدتها في مركز بحوث العلوم والثقافة الإسلامية، في مدينة قم، بعنوان مواجهة الفتنة المذهبية في يوم الخميس 11 صفر 1428هـ الموافق 1/ 3/ 2007م.

وقد حضر الندوة جمع من العلماء وفضلاء الحوزة العلمية، وشارك فيها آية اللّه الشيخ محمد علي التسخيري الأمين العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، والسيد حسن رباني رئيس مكتب الإعلام الإسلامي بالحوزة العلمية، والشيخ أحمد مبلغي رئيس قسم بحوث الفقه والحقوق في المركز، والدكتور حسن زماني مسؤول أمور أهل السنة في مكتب قائد الثورة.

وفيما يلي نص الكلمة التي وجهها سماحة الشيخ حسن الصفار للندوة عبر الهاتف:

أيها السادة الفضلاء والعلماء والأعلام:

سلام من اللّه عليكم ورحمته وبركاته

أبارك لكم عقد هذا اللقاء، وهو مبادرة رائعة، واستجابة مطلوبة، لأحد أهم التحديات التي تواجه الأمة في هذا الظرف العصيب، وهو تحدي إثارة الفتنة الطائفية المذهبية.

من الطبيعي أن تتوجه الأنظار والقلوب عند النوازل والمشاكل إلى الأوساط العلمية الدينية، فهي التي يجب أن تتصدى لبحثها، وأن توجه ساحة الأمة إلى المواقف الصحيحة منها، وأن تقدم الوعي والإرشاد المطلوب حولها.

إن اجتماع نخبة من الفضلاء لبحث هذا الموضوع وتدارسه، ومن ثم تقديم توصياتهم ومرئياتهم للقيادات الدينية والسياسية والفكرية المهتمة بهذا الشأن، هو النهج الحضاري الصحيح للتعامل مع الأحداث والمستجدات.

لذلك فإننا نعقد آمالاً على اجتماعكم وندوتكم المباركة، وننتظر إسهامها في تنفيس هذا الاحتقان الطائفي، وتبديد غيوم التضليل الإعلامي، الذي يريد تمزيق وحدة الأمة، وبعثرة صفوفها عبر إثارة فتنة طائفية عمياء، لا تخدم إلا مصالح الأعداء.

أرجو اللّه تعالى لكم التوفيق والنجاح، ونتطلع للاستفادة من نتائج هذا اللقاء الكريم.

ومشاركة في هذا الجهد المشكور، واستجابة لطلب إدارة الندوة أقدم بخدمتكم هذه السطور المتواضعة.

(1)

أيها السادة الفضلاء:

إنني أعتقد أن القضية هي أعمق من الخلافات الطائفية المذهبية، وأن هذه الفتنة ما هي إلا عرض لمرض خطير، ومظهر لخلل عميق، يتمثل في عجز مجتمعات الأمة عن إقامة علاقات سليمة بين أطرافها.

ففي غالب بلاد المسلمين هناك خلافات ونزاعات عنيفة، بمختلف العناوين والمبررات، تارة بعنوان اختلاف العرق والقومية، وأخرى بعنوان اختلاف الدين والمذهب، وثالثة بعنوان اختلاف التوجه الفكري والسياسي، وهناك حروب بعنوان اختلاف الجذور القبلية.

وكمثال على ذلك، أذكّركم أيها السادة بما يدور الآن في دارفور غرب السودان، وحيث تريد أمريكا والقوى الغربية استغلال ما يجري فيها للتدخل، تحت مسمى وجود قوات دولية تابعة لمجلس الأمن، وترفض الحكومة السودانية ذلك، معتبرة إياه تدخلاً في شؤونها، وانتقاصاً من سيادتها.

دارفور ـ غرب السودان مساحتها 500 ألف كيلو متر مربع، وسكانها ستة ملايين نسمة، كلهم مسلمون، وكلهم يتبعون المذهب المالكي، وفيهم آلاف من حفظة القرآن، وكلهم عرب، لكن بعضهم ينتمي لقبائل جذورها عربية، وبعضهم ينتمي لقبائل جذورها افريقية، وهناك حرب الآن بين هذين الطرفين، تدور رحاها منذ سنوات، وقد بلغت حصيلتها كما تقول المصادر الدولية: 200 ألف قتيل، ومليوني مشرد، وأحرقت عشرون ألف

قرية، وحصلت حالات فظيعة من الاغتصاب.. قد تكون هذه الأرقام مبالغاً فيها، كما تقول حكومة السودان، لكنها لا تنكر أن هناك نزاعاً، وأن هناك انتهاكات وفظائع.

لماذا تدور هذه الحرب في دارفور؟ هل هناك صراع طائفي بين السنة والشيعة؟..

ومثل ذلك ما يحدث في الصومال، وهي من الدول القلائل المتجانسة في العالم، مواطنوها كلهم عرب مسلمون يتبعون المذهب الشافعي.. منذ خمسة عشر عاماً سقطت الدولة، ودخلت البلاد حالة احتراب وانفصال مناطق..وكذلك الحال في الجزائر إلى ما قبل سنوات.. وأفغانستان...

لماذا يتعايش الناس في العالم المتقدم كأوربا، مع تنوعهم القومي والعرقي والديني والمذهبي، ويصنعون اتحاداً أوربياً، يضم مجتمعات تختلف في ثقافتها وتاريخها، ويحتدم فيها التنافس المادي المصلحي، بينما تعجز عندنا مجتمعات يجمعها دين واحد عن الاتحاد والاتفاق؟

أعتقد أن هناك خللاً عميقاً ومرضاً خطيراً يتمثل في أمرين:

- فقدان النظام العادل الصالح، الذي يساوي بين الناس في الحقوق على اختلاف أعراقهم وأديانهم ومذاهبهم.. وإذا فقد العدل، تكون الأرضية مهيأة للنزاع والصراع.. حيث تكون فئة غالبة، وأخرى مغلوبة، كما يقول أمير المؤمنين علي (عليه السلام): «استعمل العدل واحذر العسف فإن العسف يعود بالجلاء والحيف يدعو إلى السيف».

- وجود ثقافة التحريض على الكراهية: فعلى الصعيد المذهبي مثلاً نحن نجد أن هناك تعبئة متبادلة بين السنة والشيعة، حيث تقوم بعض الجهات الدينية المتشددة من الطرفين بذلك، حتى تثبت أفضلية مذهبها، فإنها تتوسع في ذكر مثالب الطرف الآخر، وتصفه بالكفر أو الشرك أو الابتداع، وأنهم لا يستحقون الجنة، وأن مصيرهم إلى النار. .إننا بحاجة ماسة إلى نشر ثقافة التسامح في جمهورنا الشيعي والسني. . فليس كل مخالف جاحداً.

فقد يكون مخلصاً صادقاً لكنه لم تتضح له الحقيقة، بسبب القصور أو التقصير. وليس كل مخالف في النار، حيث وردت أحاديث عن طريق السنة والشيعة عن سعة رحمة اللّه تعالى، وأن المسلم حتى المخالف إن لم يكن جاحداً يدخل الجنة، يروي الإمام جعفر الصادق عن آبائه عن علي (عليه السلام): «إن للجنة ثمانية أبواب: باب يدخل منه النبيون والصديقون، وباب يدخل منه الشهداء والصالحون، وخمسة أبواب يدخل منه شيعتنا ومحبونا، وباب يدخل منه سائر المسلمين ممن يشهد أن لا إله إلا اللّه ولم يكن في قلبه مقدار ذرة من بغضنا أهل البيت»[1].

وعن زرارة قلت لأبي عبداللّه الصادق (عليه السلام): «أصلحك اللّه أرأيت من صام وصلى واجتنب المحارم وحسن ورعه ممن لا يعرف ولا ينصب؟ فقال (عليه السلام): إن اللّه يدخل أولئك الجنة برحمته»[2].

---

(1) محمد باقر المجلسي. بحار الأنوار. ج69، الطبعة الثالثة 1403هـ، (بيروت: دار إحياء التراث الإسلامي)، ص159.

(2) المصدر نفسه. ص162.

وجاء في رواية أن كامل بن إبراهيم المدني جاء ليسأل الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) أنه: «هل يدخل الجنة إلا من عرف معرفتك وقال بمقالتك؟ فأجابه ابنه الإمام محمد المهديP مستنكراً قوله: إذن واللّه يقلّ داخلها»[3].

(2)

لا شك أن مسيرة التقريب بين المذاهب الإسلامية ووحدة الأمة، تمر هذه الأيام بانتكاسة مؤلمة، يعرف كل الواعين أسبابها، والقوى المعادية التي تقف خلفها، من خارج الأمة وداخلها.

لكن المهم أن لا نسمح لهذه الانتكاسة بأن تتحول إلى حالة إحباط ويأس في نفوس الوحدويين، وأن تؤدي إلى تراجع في عزيمة الإصلاحيين، وتطلعاتهم نحو الوحدة والتقريب. فذلك هو ما تسعى إليه قوى الاستكبار الخارجي، والتطرف والتعصب الداخلي.

بل يجب أن تدفعنا هذه الانتكاسة إلى وقفة تأمل ومراجعة، لتلافي الثغرات، ونقاط الضعف التي استفاد منها العدو، ولوضع الخطط والبرامج لتجاوز هذه المحنة، والانطلاق بهمَّة أعلى وأقوى، وللتقويم الموضوعي للإنجازات الكبيرة لهذه المسيرة المباركة، التي دفعت الأعداء لتوجيه ضرباتهم لها، فلو لم تكن لمسيرة التقريب آثار ونتائج عظيمة في واقع الأمة، لما اهتم الحاقدون بالتصدي لمواجهتها.

(3) المصدر نفسه. ص163.

(3)

لا تزال دائرة الانفتاح والتواصل بين علماء ومثقفي المذاهب الإسلامية ضيقة محدودة، ولو أردنا تقدير عدد المهتمين بقضية التقريب والوحدة عمليًّا في الوسط الشيعي مثلاً، من الذين يحضرون المؤتمرات ويقومون بالزيارات، وينشئون العلاقات والصداقات مع أمثالهم ونظرائهم في الضفة الأخرى، لوجدناه عدداً قليلاً جدًّا، لا يناسب أهمية القضية وخطورة التحدي، ولا العدد الضخم من العلماء والطلبة الذين تعجّ بهم حوزاتنا العلمية وساحاتنا الدينية.

إن علماء الشيعة في مختلف المناطق عادة ما تُستهلك جهودهم، ويستغرقون في القضايا والشؤون الداخلية لمجتمعاتهم، أما الاهتمام بالعلاقة مع الآخر المذهبي، والسعي للتواصل معه، فلا يتجه له أحد منهم إلا نادراً.

هذه مشكلة نواجهها في مجتمعنا الشيعي، حيث نجد صعوبة بالغة في التجاوب مع هذا التوجه، من قبل غالبية العلماء والطلبة، الذين يتذرعون بمختلف الأسباب والمبررات الفكرية والنفسية والاجتماعية للعزوف عن هذا الاهتمام.

لذا ينبغي التفكير في معالجة هذه الحالة، من خلال برامج الحوزة العلمية، وتوجيه المرجعية الدينية، ورعاية الجهات المتصدية لإدارة شؤون المجتمعات الشيعية.

لقد وجدت من خلال تجربتي المحدودة، أن للانفتاح والتواصل مع الآخرين عظيم الأثر في تجاوز الحواجز النفسية، وتصحيح الانطباعات والتصورات الفكرية، والتجاوب مع دعوة الحوار والتقريب.

وأشيد هنا بالدور الكبير الذي يقوم به سماحة آية اللّه التسخيري لحرصه على المشاركة في مختلف اللقاءات والمؤتمرات، ولحضوره الثقافي والإعلامي في مختلف الساحات، إننا بحاجة إلى أن يقوم عدد من علمائنا وشخصياتنا من مختلف مجتمعاتنا الشيعية بمثل هذا الدور.

(4)

في الوقت الذي تتجه فيه الأنظار نحو مدرسة أهل البيت، انجذاباً نحو محاسن كلامهم، وإعجاباً بمواقف العز والكرامة للمقاومين الشرفاء من أتباعهم، وتجاوباً مع دعوات الوحدة والتقريب.. في هذا الوقت نجد انبعاثاً لتيار سلفي شيعي، يركز على قضايا الخلاف ويضخمها، ويجدد طروحات الغلو والمبالغة، في بعض القضايا الولائية الشعائرية، مما يربك الساحة الشيعية الداخلية، ويقدم صورة منفّرة عن المذهب للآخرين، ويعطي الذرائع للمتطرفين من الجهة الأخرى، ضد أتباع أهل البيت في مختلف المواقع.

إن نمو هذا التيار سيكون على حساب أصالة مدرسة أهل البيت (عليهم السلام)، ويزيد في تعقيد العلاقة بين أتباعها وبقية المسلمين، كما سينفّر الشرائح المثقفة الواعية من أبناء الشيعة.

لذا لا بد من تسليط الأضواء على بواعث هذا التيار ودوافعه، والحذر من تغلغله في الحوزات والمؤسسات الدينية، ودعم توجهات العقلانية والاعتدال والانفتاح.

وبسبب هذا التيار المتشدد نواجه بعض العقد الصعبة في

علاقتنا مع إخواننا أهل السنة، ولعل من أبرزها مسألة التعرض لبعض الرموز المقدسة عندهم باللعن والسب.

حيث لا يمكن أن يقبل الطرف الآخر بسب ولعن رموزه المقدسة، بل سيدفعه ذلك إلى رد فعل عدائي، لذلك نهى القرآن الكريم المسلمين عن سب أصنام قريش، تجنباً لرد فعلهم تجاه الذات الإلهية، يقول تعالى: ﴿وَلا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾[4].

وكذلك نهى الإمام علي (عليه السلام): عن سبِّ أهل الشام قائلاً لأصحابه: «إني أكره لكم أن تكونوا سبابين...».

ويصعب أن يقبل الآخرون إنكار اللعن والسب ما دام موجوداً في نصوص متداولة، كالفقرات الواردة في بعض صيغ زيارات عاشوراء.

وكذلك وجود مقام في كاشان ينسب لقاتل الخليفة الثاني.

إن هذه المسألة توقعنا في حرج شديد، وتعطي الفرصة للفئات المتطرفة من أهل السنة لتعميق الهوّة بين الطائفتين. فلا بد من معالجة جريئة من قبل المرجعية الدينية، والجهات القيادية في العالم الشيعي، وإلا فإن مسيرة التقريب تبقى متعثّرة، وأرضية الفتنة ستبقى خصبة أمام الطامعين.

أرجو اللّه تعالى لكم التوفيق والسداد.

---

(4) سورة الأنعام: الآية108.

المؤتمر الدولي العشرون للوحدة الإسلامية

شارك سماحة الشيخ حسن الصفار في المؤتمر الدولي العشرين للوحدة الإسلامية الذي انعقد في العاصمة الإيرانية طهران بتاريخ 17 ـ 19 ربيع الأول 1428هـ الموافق 6 ـ 8 أبريل 2007م بحضور عدد كبير من المنظمات الإسلامية ومن العلماء والمفكرين من 46 دولة.

وألقى سماحته كلمة ارتجالية مساء اليوم الثاني من المؤتمر يوم السبت 18 ربيع الأول 1428هـ ـ 7 نيسان 2007م، وفيما يلي نص كلمته:

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد للّه ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وآله الطاهرين.

إذا أردنا أن نناقش، ونعالج مشاكلنا الداخلية، فغالباً ما نلقي باللائمة على العنصر الخارجي، وعلى مؤامرات الأعداء، وخطط الاستكبار والاستعمار، ولا شك في ذلك، وفي أن الأعداء

يتربصون بنا الدوائر، ولكن المشكلة الأساس تكمن في وجود الأرضية الخصبة التي تتقبل تلك البذور السيئة، والتي تمنحهم الفرصة لتحقيق مبتغاهم، وكما يقول تعالى: ﴿وَلَأَوْضَعُوا خِلالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾.

ما لم يكن هناك استعداد داخلي فإن المؤامرات والخطط تفشل، لذا علينا أن نركّز على المشاكل الداخلية، وأن نكون على قدر كافٍ من الاستعداد لما يمكن أن نواجهه من فتن ومؤامرات، تحاك ضدنا. وأشير هنا إلى مشكلتين:

المشكلة الأولى: المشكلة السياسية

إذا قام النظام السياسي في العالم الإسلامي على أساس المساواة بين الرعية، وعلى أساس تحقيق مفهوم المواطنة بينهم، لاغياً كل ما يميز بينهم على أساس قومياتهم أو مذاهبهم، فإنه بلا شك يسد الثغرات أمام المؤامرات والفتن الداخلية.

أما وجود التمييز بين المواطنين، فإن ذلك يعطي فرصة كبرى للأعداء، ليستفيدوا من تلك الحالة، ما دامت هناك فئة غالبة، وأخرى مضطهدة. والمطلوب لتحقيق مفهوم الوحدة، هو تحقيق مفهوم المواطنة في البلدان والأوطان الإسلامية، حتى يعيش المواطنون على قدم المساواة في الحقوق والواجبات.

المشكلة الثانية: الثقافة الدينية السائدة

ثقافتنا الدينية السائدة مشبعة في طرحها المذهبي بما يدعو إلى التباعد والتنافر بين أتباع المذاهب الإسلامية. وهنا يجب أن نعترف بأننا نواجه صعوبة في النقد الذاتي لثقافتنا المذهبية. ليس

هناك مشكلة في أن ينتقد أعلام وأتباع كل مذهب ثقافة المذهب الآخر، بل إن من يقوم بذلك يعتبر بطلاً، ومدافعاً عن الدين!

فالعالم أو المفكر السني حينما ينتقد شيئاً في الثقافة الشيعية، فإن أتباعه وجمهوره يمجدونه، وكذلك بالنسبة للعالم الشيعي عند انتقاده للفكر السني، فإن جمهوره يعتبرونه بطلاً، ومدافعاً عن مذهبهم. ولكن المشكلة في الاقتراب من خط النقد الذاتي، مع أنه لا يستطيع أتباع أي مذهب من المذاهب أن يبرئوا تراثهم وثقافتهم من وجود الشوائب، ومن وجود نقاط الضعف والثغرات.

إلا أن النقد الذاتي يكاد يكون خطاً أحمر عند أتباع المذاهب، وفي الثقافات المذهبية! أذكر هنا مثالين، أحدهما لعالم سني، وآخر لعالم شيعي.

العالم السني: هو الشيخ أبو الأعلى المودودي (رحمه الله) (توفي 1399هـ وهو عالم كبير جليل، من علماء باكستان، ومؤسس الجماعة الإسلامية فيها، والجميع يعلم فضله، ويشهد له بالعلم والمكانة، حتى إن أكبر الجماعات الإسلامية في البلاد العربية وهم الأخوان المسلمون، استفادوا من ثقافته ومن كتاباته الأولى.

هذا الرجل حينما ألف كتابه (الخلافة والملك)، الذي فرّق فيه بين فترة حكم الخلفاء الراشدين، وبين الحكم الأموي والعباسي، والذي تناوله بموضوعية، وعلم واستدلال، إلا أن ضجة كبيرة ثارت ضده، واتهم بالنيل من الصحابة والسلف الصالح! حتى ردّ على تلك الضجة ببحث أردفه في الكتاب في طبعته الثانية.

وهذا الكتاب على أهميته إلا أن هناك تعتيماً عليه، فلا يكاد ينشر، أو أن انتشاره ضعيف في العالم الإسلامي.

العالم الشيعي: هو السيد محسن الأمين العاملي (رحمه الله) (توفي 1371هـ، من علماء لبنان، وهو عالم مجتهد، حين كتب نقده لبعض الممارسات الشعائرية عند الشيعة، في رسالته (التنزيه لأعمال الشبيه)، ثارت عليه ضجة كبيرة في الوسط الشيعي، واتهم بمختلف الاتهامات.

وهكذا كثير من العلماء يواجهون هذه الضجة والتشكيك عندما يقتربون من خط النقد الذاتي. إننا بحاجة إلى هذا النقد في ثقافتنا المذهبية، وخاصة بما يرتبط بمسألة التحريض على الآخر والعلاقة معه. وأشير هنا إلى بعض النقاط:

التركيز على قضايا الخلاف

مع أن مساحات اللقاء والوفاق بين المذاهب الإسلامية، وباعتراف الجميع هي الأوسع، لكن خطابتنا وحديثنا مع الجمهور في الغالب إنما يركز على النقاط التي نختلف فيها مع الآخر، ونتناسى كل نقاط الاتفاق!

التشكيك في دين الآخر

وهذا ما نلحظه في إصدار الفتاوى التي تتهم الآخر بالكفر، والشرك، والبدعة، والضلال، وما أشبه ذلك، حتى لو كان الاختلاف في مسألة جانبية كالاحتفاء بالمولد النبوي الشريف. نجد كثيراً من المسلمين يتجاوز التسعين بالمائة منهم يحتفلون بذكرى المولد النبوي الشريف، غير أن هناك مدرسة في داخل

الأمة ترى أن ذلك لا يجوز، ولهم رأيهم واجتهادهم، ولكن كيف يصح اتهام أكثرية المسلمين بمختلف التهم لاتفاقهم على رأي آخر؟!

التشكيك في دين الآخر لا يجوز، وعلينا أن نتجاوزه، وليكن الاختلاف بيننا اجتهاداً يسعه ما ورد عن رسول اللّه: «المجتهد إذا أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد».

وعلينا أن ننقل مسائل الخلاف من دائرة الإيمان والكفر، والحق والباطل، إلى دائرة الصواب والخطأ.

النظرة الخاطئة للآخر

بناء على فهم الحديث الوارد «تفترق أمتي... وأنها كلها فرق هالكة، إلا فرقة واحدة» فإن كل طرف ينظر إلى أتباع المذهب الآخر بأنهم معاندون، وأنهم مستحقون للنار! هذه النظرة الدونية، التي تعودنا أن نعبئ الجمهور على أن ينظر للآخر بها، مشكلة خطيرة في ثقافتنا المذهبية السائدة. الآخر ليس معانداً، وإنما عاش في بيئة وجو، وجد نفسه مقتنعاً بهذا المذهب، وهذا الرأي، ولو ولدت أنا مكانه لوجدت نفسي في هذا السياق. ولا ننسى بأن رحمة اللّه تعالى تتسع للجميع، وتتسع لمن مات على الشهادتين (لا إله إلا اللّه، محمد رسول اللّه). نسأل اللّه أن ينفعنا بتوحيده، وأن يحشرنا جميعاً تحت راية رسول اللّه (ﷺ) وأن يدخلنا الجنة بشفاعته.

الفصل الثالث

حـــوارات

حوار جريدة الوسط[1]

المنامة ـ منصور الجمري

تبرز موضوعات التقريب بين المذاهب الإسلامية، باعتبارها واحدة من المفاصل المهمة والحرجة في التاريخ الإسلامي المعاصر.. المهمة من حيث ضروراتها وإسهامها الكبير في جمع الأمة على كلمة سواء، تتجاوز بها الانتكاسات والمراحل الحرجة التي تطل برأسها بين وقت وآخر، والحرجة من حيث النتائج التي تم تحقيقها في هذا المجال، في ظل عدد من العوامل، قد يكون أبرزها العامل السياسي، الذي أعاق الكثير من صور ومضامين الوحدة، التي ظلت الأمة تفتقدها منذ زمن طويل، والحرجة أيضاً من حيث الدور الكبير الذي يقوم به بعض الكتّاب والاتجاهات الدينية في خلق وإيجاد مناخات تبعث على الفرقة، وتعمق الخلاف، وتدفعه باتجاه تصادمات يمكن تلمسها هنا وهناك.

(1) نشر في جريدة الوسط. صحيفة يومية تصدر بالبحرين، العدد 378، الجمعة 19 سبتمبر 2003م الموافق 22 رجب 1424هـ.

ويأتي انعقاد مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية في مملكة البحرين، ثمرة لجهود متواصلة، تصدى لها كل من الأزهر الشريف، ومجموعة من علماء الأمة في عدد من البلدان الإسلامية. وتأتي مشاركة الشيخ حسن الصفار تأكيداً لجهود ودور قام به سماحته، سواء عبر مؤلفاته الكثيرة، أو خطبه ومحاضراته التي تؤكد ضرورة الالتفات والتمسك بهذا الجانب لدى الأمة. (الوسط) التقته فكان هذا الحوار:

مؤتمر التقريب سيعقد في البحرين، فكيف ترى سيرة الوحدة؟ وهل تتحقق من خلال المؤتمرات فقط؟

في البدء أشيد بهذه المبادرة الواعية التي تقوم بها مملكة البحرين، باحتضانها لمؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية، وبرعاية كريمة من فخامة الملك. فهي مبادرة مهمة جاءت في وقتها المناسب جداً، وأرجو أن تكون نتائجها طيبة نافعة، وبحجم التوقعات المعقودة عليها إن شاء اللّه.

أما عن مسيرة الوحدة الإسلامية فقد اعترتها نكسات، وتعثرت خطواتها، بسبب العوامل السياسية، حيث قامت بعض الأنظمة الحاكمة في البلاد الإسلامية بدور إثارة الخلافات وتغذيتها؛ خدمة لأهداف مشبوهة، كما رأينا ذلك مثلاً خلال حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران.

وهناك عامل آخر يتمثل في التوجهات المذهبية المتطرفة، في أوساط مختلف المذاهب، هذه التوجهات تعرقل مسيرة الوحدة الإسلامية عبر تركيزها على قضايا الخلاف المذهبي وتضخيمها، وخلق أجواء من الشحن والتعبئة الجماهيرية ضد الآخر.

بالطبع فإن المؤتمرات إذا اقتصرت على إلقاء الخطابات، وتكرار الشعارات والأمنيات، لا تحقق أي إنجاز للوحدة، أما إذا اتجهت إلى:

أولاً: بلورة إرادة التقارب والوحدة، بالمناقشة الصريحة، والحوار الموضوعي، وليس تبادل كلمات المجاملة فقط.

ثانياً: وضع خطط وبرامج عملية لتجاوز حالات الخلاف والتباعد، وتفعيل إرادة الوحدة والتقارب، مع إقرار آليات للتنفيذ والتطبيق.

ثالثاً: العزم على متابعة التواصل بين العلماء والشخصيات والجهات المشاركة في المؤتمر، وأن لا تقتصر العلاقة بينهم على أيام المؤتمر، بل تؤسس لعلاقة تواصل فكري وعملي مستمر.

بهذه التوجهات يمكن للمؤتمرات أن تكون منطلقاً لخير كثير، وإنجاز نافع، في خدمة وحدة الأمة.

البعض يطرح أن التقريب ينبغي أن يكون في بعض القضايا العقائدية الفرعية قبل أن نتطرق إلى التقريب الفقهي؟

يبدو لي أن طرح موضوع التقريب في القضايا العقدية أو الفقهية أمر قد تجاوزه الزمن، ويفترض أن الوعي العام لأبناء الأمة ما عاد يركز على ذلك.

كان هذا مطروحاً في الماضي، على أساس أن تفاوت الآراء العقدية والفقهية وتباينها يعتبر حالة مرضية سيئة، فينبغي معالجة هذا المرض أو تخفيفه.

لكن النظرة الواعية تدرك الآن أن تعددية الآراء ليس مرضاً ولا خللاً، بل قد يكون مبعث إثراء معرفي، وعلى مستوى الفتوى يوّفر أمام المسلمين خيارات متعددة، لما يرونه أنسب وأصلح لظروفهم وحياتهم، ما دامت الفتوى ضمن الضوابط العلمية الشرعية.

كما اتضح للجميع الآن أن الخلاف إنما هو ضمن مساحة محدودة، وفي الجزئيات والتفاصيل، والمساحة الأكبر من الأمور الدينية هي محل اتفاق، وخاصة الأصول والأسس.

فلسنا بحاجة لتضييع الوقت والجهد للتقريب في القضايا العقدية والفقهية، بمقدار ما نحتاج إلى الفهم الصحيح المتبادل، والتعارف الموضوعي، بعيداً عن التضخيم والتهويل، وعن الإشاعات والافتراءات، أو لغة التهريج والتعميم، فقد تكون هناك آراء شاذة، وممارسات خاطئة، في أوساط هذه الطائفة أو تلك، لكن التعاطي والتعامل يجب أن يكون على أساس الموقف العام، والرأي المشهور، وخط الاعتدال.

ما هو برأيكم سبب نجاح نشاطات التقريب في الخمسينيات والستينيات وفشلها لاحقاً؟ وكيف نتحاشى أسباب الفشل؟

أعتقد أن النجاح والفشل الذي تتحدثون عنه حول أنشطة التقريب بين الماضي والحاضر، ليس على إطلاقه، بل هو أمر نسبي، ففي الخمسينيات والستينيات حينما انطلقت دعوة التقريب على يد العالمين المصلحين الشيخ محمد تقي القمي والشيخ شلتوت رحمهما اللّه، كان العامل السياسي محايداً، لذلك قطعت الدعوة شوطاً جيداً، لكن الحركة السلبية للعامل السياسي هي

التي جمّدت المشروع وعرقلته، وكان النجاح على مستوى شريحة من النخبة. .

أما في العصر الحاضر فإن تياراً واعياً واسعاً في الأمة أخذ يتشّكل لصالح الوحدة والتقريب، كما توفرت وسائل إعلامية تخدم هذا التوجه الوحدوي، كفضائية المنار، ومؤسسات ثقافية تدعمه أيضاً كالمعهد العالمي للفكر الإسلامي في أمريكا وأمثاله.

إن قضية التقريب بين المذاهب الإسلامية نالت اهتماماً جيداً من المنظمة الإسلامية للعلوم (إيسيسكو)، التي عقدت أكثر من مؤتمر وندوة، وأصدرت أكثر من كتاب حول الموضوع.

ولمؤسسة الإمام الخوئي في لندن دور بارز في خدمة الوحدة الإسلامية والتقريب بين المذاهب، وقد تبنت عقد أكثر من مؤتمر في مناطق مختلفة بهذا الاتجاه.

وفي الجمهورية الإسلامية مؤسسة مهمة تعنى بقضية التقريب بين المذاهب الإسلامية. وقبل عامين عقدت ندوة في الرياض في المملكة العربية السعودية تحت عنوان التقريب بين المذاهب الإسلامية، ضمن فعاليات مهرجان الجنادرية لعام 1422هـ.

وبهذا المؤتمر تبادر اليوم مملكة البحرين إلى دعم هذه الجهود الوحدوية، والإسهام في خدمة المصلحة العليا للأمة.

السعودية تلعب دوراً مركزياً، فهل لديكم محاولات تقريبية داخل السعودية؟

نعم، حصل في هذا العام إنجاز رائع على هذا الصعيد، حيث رعى سمو ولي العهد الأمير عبد اللّه بن عبد العزيز

مؤتمراً للحوار الفكري بين التوجهات المتنوعة في المملكة، من مختلف المذاهب، الذي انعقد في الرياض بتاريخ 15 ـ 18 ربيع الآخر الموافق 15 ـ 18/ 6/ 2003م.

وقد شاركت في ذلك اللقاء الوطني المهم، والذي حقق نجاحاً كبيراً فاق التوقعات، فيما يرتبط بدرجة الانفتاح والمكاشفة، وتبلور إرادة التقارب، وتوحيد الصف الوطني والإسلامي عند جميع المشاركين، ونأمل أن يشكل منعطفاً تاريخياً لتجاوز حالة التباعد والقطيعة بين الاتجاهات المذهبية المتنوعة في المملكة.

وقد توّج هذا الإنجاز التاريخي بصدور موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز على تأسيس مركز دائم للحوار الوطني.

بالطبع علينا أن لا نتوقع إنهاء آثار ومضاعفات فترة طويلة من سوء الفهم والجفاء بين عشية وضحاها، فهناك من تربوا على منهجية التعصب، وارتبطت مصالحهم بالأحادية والغلو، من مختلف الأطراف، لكن المسيرة قد بدأت جادة مخلصة إن شاء اللّه.

ما هي أهم المشكلات التي تواجه عالم المسلمين وتبعدهم عن التقارب النفسي والفقهي؟

لعل من أهم المشكلات التي تواجه عالم المسلمين وتبعدهم عن التقارب هي مشكلة الاستبداد السياسي والديني، فأجواء الحرية والانفتاح، وارتفاع مستوى المشاركة الشعبية السياسية، وقبول التعددية، واحترام الرأي الآخر، هي الأرضية والضمان لحالة التقارب والوحدة.

بينما تترعرع في ظل الاستبداد السياسي والإرهاب الفكري، كل توجهات الخلاف والشقاق.

لديكم طروحات حول التعددية والشورى، هل أن هذه الطروحات لها جذور في التراث أم أنها ضرورات اضطررنا إليها؟

من المؤسف جداً أن تكون المساحة الأوسع من تاريخنا مسرحاً للاستبداد والأحادية، كما أن القسم الأكبر من الثقافة الرائجة في أوساطنا تغذي حالة التشدد والتطرف، وإقصاء الآخر وإلغاءه. مما يعطي الانطباع والتصور بأن ذلك هو الأصل والطبيعي في تراثنا الإسلامي كفكر وتشريع.

ولذلك حينما يُطرح الآن موضوع التعددية والحرية والتسامح، يأتي السؤال عن مدى أصالة هذه المفاهيم في تراثنا الديني، وهل أن لها جذوراً في الفكر الإسلامي، أم أن طرحها يأتي استجابة للتحديات؟

لقد بحثت موضوع التعددية والحرية في الإسلام قبل أكثر من خمسة عشر عاماً، وحين كانت الصحوة الإسلامية والحركات الإسلامية في أوج تألقها وظهورها، ووجدت أمامي عدداً هائلاً من النصوص الدينية من آيات محكمات، وأحاديث وروايات، تؤكد هذا المفهوم، كمنهجية ومسار في نظام الاجتماع الإسلامي.

إن القرآن الكريم يعتبر حرية الإنسان سقفاً لا يمكن تجاوزه حتى بالنسبة لأنبياء اللّه ورسله، فهم مكلفون بتبليغ رسالة اللّه والدعوة إليها، دون أن يكون لهم حق الإلزام والفرض، أو ممارسة الهيمنة على أحد من الناس، يقول تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا

أَنْتَ مُذَكِّرٌ* لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ﴾، ويقول تعالى: ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾.

والنبي (ﷺ) كتب صحيفة المدينة كدستور مدني، لأول مجتمع يقيمه الإسلام في المدينة المنورة، بعد الهجرة، وهي تتضمن الاعتراف الصريح بالوجود اليهودي، وحريتهم في عباداتهم، وخصوصيتهم الدينية والاجتماعية. وأنهم شركاء مع المسلمين في المسؤوليات العامة من الحقوق والواجبات.

وفي عهد الخلافة الراشدة، نجد الإمام علي بن أبي طالب، حينما بايعه المسلمون خليفة رابعاً، بعد مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان، يعلن بصراحة ووضوح حقوق المعارضة المتمثلة في الخوارج آنذاك، كما جاء في تاريخ الطبري قال: قام علي في الناس يخطبهم ذات يوم، فقال رجل ـ من جانب المسجد ـ: لا حكم إلا للّه. فقام آخر فقال مثل ذلك، ثم توالى عدة رجال يرفعون نفس الشعار. فقال علي: اللّه أكبر، كلمة حق يلتمس بها باطل! أما إن لكم عندنا ثلاثاً ما صحبتمونا: لا نمنعكم مساجد اللّه أن تذكروا فيها اسمه، ولا نمنعكم الفيء ما دامت أيديكم مع أيدينا، ولا نقاتلكم حتى تبدؤونا. ثم رجع إلى مكانه الذي كان فيه من خطبته.

هكذا يتحدث الإمام علي ملزماً نفسه بحماية حقوق المعارضة الذين يرفعون أمامه شعارات المخالفة. فهل تجد مثلاً أوضح من ذلك في إقرار التعددية واحترام الرأي الآخر.

حوار موقع إيلاف[1]

القطيف: بشير البحراني وحسن آل حمادة

تشكل قضية الوحدة بين المذاهب الإسلامية شيعة وسنة، واحدة من أهم القضايا التي تشغل بال المسلمين، منذ الأمس وإلى اليوم، ففي الوقت الذي ترفع فيه الأصوات، وتدفع الجهود باتجاه الوحدة والائتلاف، تتحرك عناصر لتثير هذا الطرف ضد ذاك، أو تسعى لتشويه صورة هذا الرمز أو ذاك القائد.

هنا حوار لـ «إيلاف» مع الشيخ حسن الصفار أحد أبرز رموز الشيعة في السعودية:

في البدء حبذا لو حدثتمونا عن الفرق بين الطائفية والتدين، بمعنى ما الفرق بين أن يكون الإنسان طائفياً في تفكيره، وبين أن يكون متديناً ملتزماً بمذهبه؟

التدين هو التزام الإنسان بقيم الدين واتباعه لأحكامه.

(1) http://www.elaph.com

والطائفية تعني انحياز الإنسان غير الموضوعي لطائفته، والحيف على حقوق الطوائف الأخرى.

إن من مبادئ الدين الأساس التي لا خلاف عليها بين المذاهب، التزام العدل، وهو يعني إعطاء كل ذي حق حقه، مسلماً كان أو كافراً، فضلاً عن اختلافه المذهبي، يقول تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾، ويقول تعالى: ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾.

وليس هناك مذهب من المذاهب الإسلامية يشرّع للظلم والاعتداء على حقوق الآخرين، لتغاير الدين أو المذهب، وما يطرحه بعض المتمذهبين من آراء تحريضية ضد المخالفين لهم، هي سوء فهم، أو تعبير عن نزعات عدوانية تعصبية، أو لخدمة أغراض مصلحية لا علاقة لها بالدين والمذهب.

إلى جانب المبادرات الطيبة التي تدفع باتجاه التقارب بين المذاهب الإسلامية من السنة والشيعة هناك مؤشرات سلبية لإدامة مسلسل هذا الخلاف والنزاع في الأمة، فهل أنتم متفائلون أم متشائمون على هذا الصعيد؟

إني متفائل بأن تتغلب الأمة على مشكلة الخلاف المذهبي في هذا العصر، وأنطلق في تفاؤلي من الحقائق التالية:

أولاً: تنامي مستوى الإيمان والوعي بحقوق الإنسان، وفي طليعتها حريته الفكرية والدينية، ذلك أن الصراعات المذهبية إنما تنبثق من وجود تصور بحق الوصاية والفرض على عقول الآخرين، وأفكارهم، وأن عليهم أن يؤمنوا بهذه الفكرة، وأن

يرفضوا ذلك الرأي، وأن يسلكوا هذا النهج، وأن يتخلوا عن تلك الطريقة.

إن وجود هذه التصورات عند أتباع المذاهب، تجعلهم يقفون من بعضهم بعضاً موقف المحاكمة والمحاسبة، والتفتيش العقدي.

بينما حين يسود الإيمان باحترام حقوق الإنسان وحريته في اختياراته الدينية والفكرية، فلن يسمح أحد لنفسه بمحاولة الهيمنة والفرض على أفكار الآخرين، وذلك هو منطق العقل والشرع، يقول تعالى: ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، ويقول تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾.

نعم، هناك مجال للدعوة لما يعتقده الإنسان حقاً، وللحوار والنقد والتقويم للآراء والمذاهب، في حدود الاحترام المتبادل، كما يقول تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾.

ثانياً: توفر فرص المعرفة والانفتاح بين أتباع المذاهب من السنة والشيعة، عبر الكتب والمجلات، والقنوات الفضائية، ومواقع الإنترنت، والتواصل المباشر، وبإمكان كل طرف أن يتعرف إلى الآخر على حقيقته، بعيداً عن التضليل والتهريج، والتعميمات النمطية.

فلم يعد إمام المسجد أو خطيب الحسينية هو المصدر الوحيد للمعلومات، لكل من الطرفين عن الآخر. الأمر الذي كان يجعل الجمهور معرضاً للتعبئة والشحن الطائفي في كثير من الأحيان.

ثالثاً: خطورة التحديات التي تواجهها الأمة، والتي فرضت نفسها على الاهتمامات والمشاعر، مما يخلق وحدة في الاهتمامات لدى أبناء الأمة.

لهذه الحقائق وأمثالها أشعر بالتفاؤل وأنه قد بدأ العد التنازلي لإشكالات الخلافات المذهبية.

لعل من أعقد مسائل الخلاف بين السنة والشيعة موقف الشيعة تجاه الخلفاء والصحابة فكيف يمكن حلّ هذه العقدة؟

ليس شرطاً لحسن العلاقة بين السنة والشيعة أن يتنازل أي طرف عن رأيه وقناعته.

فالشيعة لهم رؤية عن موضوع الخلافة والإمامة، وأنها تكون بالنص من الرسول (ﷺ)، ولديهم أدلتهم التي يرونها ملزمة لهم بالإيمان بذلك، ولا يجدون أنه يمكنهم التنازل عما ثبت لديهم بالأدلة العقلية والشرعية.

لكن موضوع الخلافة والخلفاء أصبح قضية تاريخية، فلماذا يكون عقبة في طريق الأمة في عصرها الحاضر، بحيث ينشغل الشيعة بإثبات رأيهم، أو يحرص السنة على تغيير رأي الشيعة فيه.

إننا لسنا مخيرين الآن بين خلافة أبي بكر وخلافة علي، حتى نهتم بإقناع بعضنا بعضاً بأحد الخيارين.

لكننا على مفترق طرق فيما يرتبط بوجودنا وكرامتنا في هذا العالم، فهل نكون أو لا نكون؟

وما هو موقعنا بين الأمم في هذا العصر؟

هذا ما يجب أن ننشغل به جميعاً لارتباطه بحياتنا ومستقبلنا.

لكن هذه الرؤية الشيعية تجاه الخلافة نتج عنها ما يزعج أهل السنة من صدور إساءات كالسب واللعن من بعض الشيعة للخلفاء وكبار الصحابة؟

إذا كان من حق الشيعة أن تكون لهم رؤيتهم وقناعتهم، فليس من حقهم الإساءة إلى رموز ومقدسات الطرف الآخر، إن ذلك يشكل انحرافاً عن تعاليم الدين وآدابه، ويؤدي إلى الفتن وتخريب وحدة الأمة، من هنا نعتبر الإساءة بالسب والشتم للخلفاء الراشدين عملاً محرماً خطئاً، لا يصدر إلا من جاهل أو مغرض. وقد تحدث ضد هذه الظاهرة السيئة كثير من أئمة الشيعة وعلمائهم المصلحين.

المشكلة أن في كتب الشيعة ومصادرهم كلاماً كثيراً فيه إساءة للخلفاء وسائر قيادات أهل السنة؟

كتب التراث السني والشيعي فيها انعكاس لحالات الخلاف والتشنج المذهبي، وهي تعبّر عن أراء أصحابها، كما أنها نتاج لبيئاتهم وعصورهم.

فلماذا نكون أسارى لكتب التراث؟ ولماذا يحاكم بعضنا بعضاً على ما ورد في كتب أسلافه؟

إن علينا أن نقرر تجاوز هذا الجانب المظلم السلبي من تراثنا سنة وشيعة، ونركز على الجانب المضيء الإيجابي منه، الذي يساعدنا على إصلاح أمورنا، ومعالجة مشاكلنا، وتدعيم وحدتنا وألفتنا. مقولات التجريح والطعن والسب والشتم لا تقتصر على بعض كتب التراث الشيعي، بل تراها موجودة في بعض كتب التراث السني.

فمثلاً كتاب (السنة) لعبداللّه بن الإمام أحمد بن حنبل (213هـ ـ 290هـ، وقد طبع طبعات عديدة، فيه فصل كامل يبلغ خمسين صفحة، في ذم الإمام أبي حنيفة، واستحباب بغضه، ووصفه بالكفر والزندقة، واتهامه بأبشع التهم، فهل يعني ذلك أن يحصل النزاع والخلاف الآن بين الأحناف والحنابلة؟ وكذلك لو راجعت كتاب طبقات الشافعية، لوجدت فيه نقلاً كثيراً لتجريح وخصومات بين علماء الحنابلة والشافعية، وفي كتب الشيخ ابن تيمية كلام عنيف ضد الشيعة وضد علمائهم وزعمائهم.

فهل نعيش آثار هذه المعارك الموجودة في كتب التراث الشيعي والسني؟

ونتخذ المواقف من بعضنا بعضاً على أساسها؟

بعض مواقع في الإنترنت تنسب لكم شخصياً كلمات فيها إساءة لبعض الخلفاء مما يخالف نهجكم في الدعوة إلى الوحدة والتقريب بين المذاهب وتجاوز سلبيات التراث؟

يبدو أن هذه الجهات تزعجها مبادرات الوحدة والتآلف، وجهود التقريب بين المسلمين، وتسيطر عليها حالة من التشنج الطائفي، لذلك تسعى إلى افتعال ما يشكك في صدقية هذه المبادرات والجهود، وليس صعباً دبلجة بعض الأشرطة والتسجيلات، وإقحام شيء من العبارات فيها.

ويهمني أن أشير هنا إلى ما هو معروف من أني كنت أعيش ضمن وضع معارضة سياسية في الثمانينيات، وكانت المنطقة

آنذاك تعيش تشنجاً سياسياً طائفياً، بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وأثناء الحرب العراقية الإيرانية، وقد تكون بعض خطاباتي في تلك المرحلة، ذات طابع تعبوي في الاتجاه السياسي والمذهبي. ثم أدركنا مبكراً ضرورة تجاوز مثل هذه التوجهات، واعتماد منطق الاعتدال والتسامح والحوار، والعمل البنّاء، لمعالجة مشكلة الخلاف والتمييز الطائفي.

وقد أعلنا عن هذه التحولات الفكرية والسياسية في وقتها، وكنا خارج الوطن، وتغيرّت لغة خطابنا السياسي والديني، تبعاً لتغير قناعاتنا، وأعقب ذلك حوارنا مع الحكومة، وعودتنا إلى الوطن بحمد اللّه، وقد صدر لي في هذا السياق سنة 1410هـ ـ 1989م كتاب بعنوان (التعددية والحرية في الإسلام: بحث حول حرية المعتقد وتعدد المذاهب)، أعقبته كتب أخرى في سنوات لاحقة: ككتاب (التنوع والتعايش)، وكتاب (التسامح وثقافة الاختلاف)، وكتاب (رؤية حول السجال المذهبي)، (وكتاب السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته).

كما ألقيت خطابات كثيرة في جمهور المواطنين الشيعة في المملكة، موجودة على موقعي في شبكة الإنترنت، تبشّر بتوجهات الاعتدال والتسامح والتقريب، وهي تعبّر عن قناعات نؤمن بها، ونعمل من أجلها.

لكن بعض المغرضين قد يبحثون عن كلمات في التعبئة السياسية والمذهبية من مرحلة سابقة، وضمن توجهات تجاوزناها فكرياً وعملياً، من أجل تشويه الصورة، وتعويق مسيرة الوحدة والانفتاح.

قد لا يرى البعض هذا الخطاب الجديد بأنه نوع من التطور الإيجابي والنضج الفكري بل يفسرونه على أنه نوع من التكتيك السياسي؟

عندما يكون الحديث عن النيات، وخبايا النفوس، وأعماق القلوب، يتعذر الإثبات والنفي، لأنها منطقة لا يطلع عليها إلا اللّه سبحانه وتعالى. وكما قال رسول اللّه (ﷺ): «هلاّ شققت عن قلبه».

وأساساً لا يحق لجهة أن تطلب من أحد إثبات صدقيته لديها، ولا نشعر بأننا مطالبون بذلك أمام أي جهة من الجهات.

لكن ومن باب تفويت الفرصة على المغرضين نقول: بأن الخطاب السياسي والإعلامي يمكن تفسيره بالموقف التكتيكي المرحلي، أما الخطاب الديني الجماهيري الذي يوجهه الإنسان لجمهوره، ويربي على أساسه أتباعه، ويتحمل الاعتراضات والانتقادات الداخلية عليه، من قبل الأطراف المتشددة في مجتمعه، فهذا ما لا يتحمله إطار التكتيك عادة.

ما الآثار السلبية للطائفية على الوطن والمواطن؟

الطائفية خطر على كل وطن أو شعب يبتلى بها، لأنها:

أولاً: تضعف الوحدة الوطنية، وتجعل الناس يفكرون ككيانات قلقة من بعضها البعض، بدل أن ينظروا لأنفسهم كياناً واحداً.

ثانياً: تخلق أرضية النزاع والاحتراب الداخلي.

ثالثاً: يحرم الوطن من الاستفادة من الكفاءات الحقيقية لبعض أبنائه، حينما يهمش دورهم، ضمن المعادلة الطائفية.

رابعاً: تعطي الفرصة للأعداء للعب بهذه الورقة ضد مصلحة الوطن.

ما هي الآليات السليمة للحوار المذهبي الذي من شأنه أن يؤدي إلى الوحدة ويقضي على الطائفية؟

الآليات السليمة للحوار المذهبي أهمها ما يلي:

أولاً: الاتفاق على مبادئ للتعايش والتعاون ضمن مصلحة الأمة والوطن.

ثانياً: البحث في القواسم المشتركة ومناطق الاتفاق والتأكيد عليها والانطلاق منها.

ثالثاً: الحوار حول القضايا المختلف فيها لمعرفة أدلة كل طرف ومستندات آرائه، بعيداً عن التقولات والتفسيرات الخاطئة.

رابعاً: دراسة التحديات المعاصرة التي تواجه الإسلام والأمة، وتقديم الحلول الفكرية والتشريعية لها، بالاستفادة من اجتهادات مختلف المذاهب.

حوار جريدة ديليستار[1]

يعتبر تقرير الجامعة العربية الذي وزع على وزراء الخارجية العرب مؤخراً أن السلطات الواسعة التي تُعطى للمجموعات الدينية والأثنية (المقصود منها الشيعة والأكراد) تشكل عامل تهديد لاستقرار البلاد المجاورة على التمرد والمطالبة بسلطات واسعة.

هل تعتبرون أن حصول الشيعة في العراق على سلطات واسعة ممكن أن يصدّر إلى السعودية مثلاً أم كل بلد له خصوصيته؟

القول بأن إعطاء المجموعات الدينية والأثنية في العراق حقوقها السياسية يشكل عامل تهديد للبلاد المجاورة وهو من دلائل مرض العقل السياسي العربي، فهل يصح أن تقمع التطلعات المشروعة وتصادر الحقوق الطبيعية للعراقيين من أجل حماية أوضاع البلدان الأخرى.

---

(1) نشر في مقال للصحفية سلينا ناصر بصحيفة star daily the اللبنانية وهي صحيفة يومية مستقلة تصدر باللغة الإنجليزية بلبنان، بتاريخ 10 فبراير 2004م.

إن استقرار البلدان المجاورة للعراق يتحقق بإصلاح أوضاعها السياسية بتوسيع رقعة المشاركة الشعبية في القرار السياسي والاتجاه نحو الديمقراطية ومعالجة مشاكل التمييز بين المواطنين ليكونوا سواسية في حقوق المواطنة وواجباتها.

الشيعة في المملكة العربية السعودية حريصون على صون وحدة بلادهم وليست لديهم توجهات انفصالية وهم يطالبون منذ زمن طويل بالمساواة مع بقية مواطنيهم وبحقهم في ممارسة خصوصياتهم الدينية ولا علاقة لهذه المطالب بالتطورات الخارجية في إيران أو العراق لكنهم يتفاعلون مع الأحداث مثل سائر المجتمعات البشرية.

ما هي المناصب التي لا يستطيع الشيعة أن يشغلوها في الحكومة والجيش والأمن العام، وهل تطالبون بإلغاء هذا التمييز؟

قدمت مجموعة من المواطنين الشيعة في المملكة (450) شخصية دينية واجتماعية وأكاديمية عريضة لسمو ولي العهد الأمير عبداللّه بن عبدالعزيز بتاريخ 30 أبريل 2003م تحت عنوان (شركاء في الوطن) تحدثت عن ولاء الشيعة لوطنهم ودعمهم لحكومتهم وطالبت بمعالجة مشاكل التمييز الطائفي التي يعانون منها.

فهم ليسوا ممثلين في مجلس الوزراء حيث لم يصل شيعي إلى رتبة الوزارة، ولا يوجد منهم وكيل وزارة، ولا سفير ولا أي موظف في وزارة الخارجية (عدا تولي واحد منهم هو الدكتور جميل الجشي لموقع سفير المملكة في إيران لفترة قصيرة لغرض سياسي) ونادر جداً وصول شيعي إلى درجة

مدير عام، أو دخوله إلى القوات العسكرية والاجهزة الامنية.

هل الشيعة في السعودية ينوون أن يقدموا للحكومة عرائض باسمهم للمطالبة بحقوقهم أم تريدون الاكتفاء بالمطالبة بحقوقكم ضمن مجموعة النخب؟

تؤمن شريحة كبيرة من المواطنين الشيعة بأن الاصلاح السياسي العام في المملكة يساعد في حل مشاكلهم، لذلك شارك عدد منهم في مختلف العرائض التي رفعت للحكومة إلى جانب مواطنيهم الآخرين كوثيقة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله).

حوار مجلة المنتدى المغربية[1]

أجرت مجلة منتدى الحوار المغربية حواراً مع سماحة الشيخ حسن الصفار حول موضوع الوحدة الإسلامية.

وهذا نص الحوار:

ماذا تمثل الوحدة الإسلامية واستراتيجياً التقريب بين المذاهب الإسلامية في نظركم؟

الوحدة الإسلامية تمثل الضرورة والمنطلق لتجاوز الأمة لحال الاضطراب في علاقاتها الداخلية، ولتوجهها نحو التنمية والبناء بدل الانشغال بالخلافات الجانبية.

كما تمثل الوحدة الإسلامية أفضل تحصين لساحة الأمة من الاختراقات المعادية.

---

(1) منتدى الحوار. مجلة شهرية جامعة تصدر في المغرب، السنة الثالثة، العدد 30 بتاريخ أبريل 2006م.

ما هي الإشكالات النظرية التي تواجه مفهوم التقريب بين المذاهب الإسلامية والوحدة الإسلامية؟

من أهم الإشكالات النظرية التي تواجه مفهوم الوحدة والتقريب بين أبناء المذاهب الإسلامية، مسألة قبول التعددية واحترام الرأي الآخر، حيث تسيطر على الذهنية المذهبية فكرة احتكار الحق والحقيقة بكاملها، وتجريد الآخر من أي نسبة منها، والنظر إليه على أنه باطل وضلال. وبالتالي فإن التعامل معه يكون باستهداف تغييره وهدايته، وإلا فمقاطعته وعداؤه.

وتنطلق هذه النظرة من ضيق أفق معرفي، وسوء إدراك لمفاهيم الإسلام، ومن حالة نفسية تعصبية.

بداية، ورغم خطورة الأحداث التي يواجهها العالم الإسلامي، هل أنتم متفائلون بالخطاب التقريبي والوحدوي؟

نعم، أشعر بالتفاؤل لمستقبل الوحدة والتقريب بين أتباع المذاهب الإسلامية، لاتساع رقعة الوعي بين أبناء الأمة، ونمو القدرة عند الفرد المسلم لتشخيص مصلحته الوطنية والاجتماعية، متجاوزاً حالة الاتباع الأعمى للقيادات المذهبية التعصبية.

إن أجواء الانفتاح الثقافي والإعلامي، وتكنولوجيًّا التواصل المعلوماتي أتاحت المجال لتنوع مصادر المعرفة بالآخر المذهبي، ولم يعد إمام المسجد وخطيب المأتم مصدراً وحيداً للثقافة الدينية.

وأصبح الناس أقرب إلى القبول بحرية الاختيار الديني، واحترام الرأي الآخر، بفضل انتشار مبادئ حقوق الإنسان، ومفهوم المواطنة.

كيف تنظرون إلى المكتسبات التي حققتها فعاليات التقريب والوحدة الإسلامية حتى الآن؟

إن من أهم مكتسبات فعاليات التقريب والوحدة الإسلامية في هذا العصر ما يلي:

أولاً: التأصيل الشرعي للقضية، بعد حقبة من رسوخ العصبية المذهبية السلبية، التي تنفي أتباع المذهب الآخر من حظيرة الدين، وتسلبهم حقوق الأخوة الإسلامية، وتفتي بالتقرب إلى اللّه بمعاداتهم، والإساءة إليهم.

لقد أنتجت فعاليات التقريب والوحدة الإسلامية ثقافة إيجابية بناءة، تؤكد مركزية الوحدة في قيم الإسلام ومبادئه، وتدعو للالتفاف حول أصول الإسلام وأركانه الأساس، التي هي موضع وفاق بين كل مذاهب المسلمين، وتشيع ثقافة التسامح ومبدأ الحوار.

مع التأصيل لهذه الثقافة وتقعيدها على أساس الفهم الواعي لكتاب اللّه وسنة رسوله (ﷺ).

ثانياً: بروز جيل من دعاة الوحدة والتقريب في أوساط علماء الدين، ورجالات الحركة الإسلامية، ومفكري الأمة ومثقفيها، من مختلف المناطق الإسلامية، من مصر وإيران والعراق ولبنان وسوريا وباكستان والمغرب وغيرها.

ثالثاً: فتح أبواب التواصل والحوار بين المراكز العلمية والقيادات الدينية لمختلف المذاهب، بين الجامع الأزهر في مصر، والحوزة العلمية في النجف الأشرف، والحوزة العلمية

في قم المقدسة، والمؤسسات الدينية والثقافية في سوريا ولبنان والأردن واليمن وسلطنة عمان وأمثالها.

رابعاً: إنشاء مؤسسات تعنى بموضوع الوحدة والتقريب، كدار التقريب بين المذاهب الإسلامية في القاهرة، والمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية في إيران، وجامعة التقريب بين المذاهب الإسلامية في طهران، وهيئة علماء المسلمين في لبنان، ومجلس التنسيق بين الحركات الإسلامية في باكستان.

هل تتوقعون لعملية التقريب والوحدة مستقبلاً حقيقياً أم أن المسألة تتعلق بخطاب قدّر له أن يستمر مثالياً ـ حالماً مع عسر التحقق؟

أعتقد أن مهمة خطاب الوحدة والتقريب بين المذاهب هي تجاوز حالة القطيعة والصراعات المذهبية، حتى ينفتح المسلمون على بعضهم بعضاً، ولا يكون اختلاف المذهب عائقاً عن التواصل والتعاون، وحين تكون العلاقة بين أتباع المذاهب طبيعية، فإن تقارب الآراء السياسية، والبرامج الاجتماعية، والتوافق في المصالح، سيكون هو المؤثر في تشكيل التحالفات والتجمعات، بغض النظر عن الانتماء المذهبي، ففي أتباع المذهب الواحد هناك تنوع في الاتجاهات السياسية، واختلاف في المدارس الفكرية، وتضارب بين مصالح الفئات.

وبالتالي، فإن خطاب التقريب بين المذاهب خطاب مرحلي، اقتضته الحالة المرضية في العلاقة بين أتباع المذاهب. ولتوضيح هذه الفكرة أضرب مثلاً بالعلاقة السيئة التي كانت في حقبة ماضية بين أتباع المذاهب الأربعة لأهل السنة، كالأحناف والحنابلة، والأحناف والشافعية، يوم كان القاضي الحنفي

بدمشق محمد بن موسى (توفي 506هـ يقول كما ينقل عنه: (لو كان لي من الأمر شيء لأخذت على الشافعية الجزية).

كما ينقل عن أبي حامد الطوسي (توفي 567هـ قوله: (لو كان لي أمر لوضعت على الحنابلة الجزية). وكان الشيخ ابن حاتم الحنبلي يقول ـ كما ينقل عنه: (من لم يكن حنبلياً فليس بمسلم) فيرد عليه أبو بكر المقري الواعظ في جوامع بغداد بتكفير الحنابلة أجمع!!

في ذلك الوقت كان مطلوباً السعي للتقريب بين أتباع المذاهب الأربعة لأهل السنة، لكن مثل هذا الجهد لا داعي له الآن، لأن العلاقة بين أهل السنة بمذاهبهم الأربعة لا تعاني من تشنج وصراع.

ونطمح مستقبلاً في وصول العلاقة بين السنة والشيعة إلى هذا المستوى من الوضع الطبيعي، وحينئذٍ لن نكون في حاجة لجهود التقريب بين المذاهب الإسلامية، لأنها لا تعيش حالة تباعد.

بما أن التجزئة والصراع الطائفي في العالم العربي والإسلامي أصبح ممرًّا لتحقيق استراتيجيات التجزئة السياسية وفرض واقع التقسيم، ألا يعني هذا أن رسالة التقريب والوحدة هي الرادع الحقيقي لإحباط هذا المخطط؟

لا أرى نجاحاً في المستقبل المنظور لاستراتيجيات التجزئة والتقسيم على أساس طائفي، في العالم العربي والإسلامي، وما يجري الآن في بعض المناطق كالعراق، إنما هو نتاج لتراكمات نظام الاستبداد، وقد حصل في الجزائر وأفغانستان مثل ذلك بغير عنوان مذهبي.

إن التحدي الأكبر الذي تواجهه المنطقة العربية والإسلامية، هو التوفر على النظام السياسي الديموقراطي، القائم على أساس المواطنة، وتوسيع المشاركة الشعبية، والتداول السلمي للسلطة.

ومع افتقاد هذا النظام لا يتحقق الاستقرار السياسي، ويكون الباب مفتوحاً على مختلف الصراعات العرقية والقومية والمذهبية.

وقيام الحكم الصالح يساعد على معالجة مختلف المشاكل والصراعات، ويعطي الفرصة المناسبة لمؤسسات المجتمع الأهلي ومشاريع الوحدة والتقريب.

هل ثمة علاقة بين فكر التعايش والمواطنة وفكر التقارب والوحدة، وهي موضوعات طالما اشتغلتم عليها لسنوات عديدة؟

بالتأكيد، فإن فكرة التعايش هي مدخل لفكرة التقارب والوحدة، وهي التي تهيئ الأرضية للقبول بها، كما أن مفهوم المواطنة يقدم الإطار الواقعي للعلاقة الإيجابية بين الأطراف، ويشعرهم بدرجة من التساوي والنديّة، بعيداً عن التمايز والتفاضل الديني والمذهبي الذي يدعيه كل طرف لنفسه.

ما هي المراحل الأكثر صعوبة التي تجاوزتموها في الحوار الوطني، وما هي المكتسبات التي بدأت تظهر من خلال هذا الحوار؟

في المملكة العربية السعودية كنا نعاني من القطيعة بين الأطراف المذهبية المختلفة، حيث كان الاتجاه السائد يرفض مجرد اللقاء والحوار مع المذهب الآخر، ويعتبر دعوة التقارب بين المذاهب مؤامرة خطيرة وحركة مشبوهة، وقد طبعت كتب ونشرت بحوث للتحذير من دعوة التقارب.

والآخرون، كالشيعة والصوفية في رأيهم أهل شرك وأصحاب بدع وضلالات، تجب مقاطعتهم ومناوأتهم تطبيقاً لمفهوم البراء.

فجاءت مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد اللّه بن عبد العزيز للحوار الوطني لتكسر هذا الحاجز، وتساعد على تخطي هذه الصعوبة، وأتاحت الفرصة لالتقاء نخبة بارزة من مختلف الاتجاهات السلفية والصوفية والشيعية والليبراليين، وأن يتحاوروا فيما بينهم لتلمّس مواقع الاتفاق، وتحديد موارد الاختلاف، ولتبادل الرأي في قضايا الوطن وخدمة المصالح المشتركة للمواطنين.

وقد ظهرت للحوار الوطني آثار طيبة تمثلت في انخفاض درجة التشنج والتوتر بين الأطراف المختلفة، وقد صدرت تصريحات إيجابية تجاه الشيعة مثلاً من قبل بعض القيادات السلفية، كالشيخ عبد اللّه بن منيع، والشيخ عبد المحسن العبيكان، والدكتور عوض القرني.

كما تعزّزت حالة التواصل بين هذه الأطياف على شكل ندوات مشتركة وزيارات متبادلة بين بعض الرموز الدينية.

واتسع المجال على الصعيد الإعلامي والثقافي لحضور ما للأطراف التي كانت مغيّبة، فهناك كتابات تظهر في الصحافة السعودية لعلماء من الشيعة ولتغطية بعض أنشطتهم وفعالياتهم، كما سمحت وزارة الثقافة والإعلام بطبع ودخول بعض الكتب لمؤلفين شيعة مما كان متعذراً سابقاً.

ونأمل المزيد من الخطوات التقاربية التي تصون الوحدة الوطنية وتفوّت الفرصة على الأعداء الطامعين.

هل ثمة شروط غير متحققة اليوم لنجاح الخطاب الوحدوي والتقريبي، وهل ثمة ما ترونه مناسباً لتطوير هذا الخطاب في المستقبل؟

يبدو لي أن هناك شرطين لم يتحققا بالدرجة الكافية لنجاح الخطاب الوحدوي التقريبي:

الأول: الإصلاح السياسي الذي يجعل نظام الحكم ملتزماً بالعدل والمساواة بين المواطنين على اختلاف مذاهبهم.

الثاني: اهتمام المرجعيات الدينية الأساسية للشيعة والسنة بقضية الوحدة والتقريب، بحيث تعطيها الأولوية، وتصدر الفتاوى الواضحة لجمهورها لمعالجة ما يعترض الوحدة من عوائق تأخذ عنواناً عقدياً أو فقهياً.

ولتطوير الخطاب الوحدوي التقريبي لا بد أن يتبنى تشجيع حرية النقد وحركة الاجتهاد داخل المذهب، لغربلة التراث الذي هو نتاج بيئته الثقافية والاجتماعية بما كان من صراعات مذهبية، وتأثيرات سياسية، وبما يعبّر عنه من آراء منتجيه.

من ناحية أخرى، فإن التحديات التي تواجه الإسلام والأمة في هذا العصر الذي يتجه لصدام الحضارات، وتتسع فيه الهوّة بين الدول النامية والدول المتقدمة، هذه التحديات على صعيد خطوط المواجهة الثقافية، وخطط التنمية البشرية، والإصلاح السياسي، يجب أن تستأثر باهتمام الخطاب الوحدوي ليشكل موقفاً رائداً يلتقي عنده الغيارى والواعون والمصلحون من أبناء الأمة.

فمشكلة الأمة اليوم ليس الخلافة الإسلامية التاريخية وتحديد الموقف تجاهها بمقدار ما هي مشكلة شروط قيام الحكم الصالح والخلاص من أنظمة الاستبداد.

وأزمتنا المعاصرة ليست مشروعية التقية وحدود استخدامها وإنما هي أزمة الحرية السياسية وحق التعبير عن الرأي في أوطاننا.

وقضيتنا اليوم ليست الخلاف حول زواج المتعة هل نسخ أو لم ينسخ، بل هي حماية أمننا الأخلاقي الاجتماعي الذي يترنح للسقوط والانهيار تحت قصف أنماط السلوك والثقافات الوافدة.

مواجهة هذه التحديات الصعبة يجب أن تكون محور الوحدة والتقارب ورسالة الخطاب الوحدوي التقريبي.

حوار مجلة الوحدة[1]

الشيخ حسن الصفار أحد رجال الدين الشيعة في المملكة العربية السعودية خلال مشاركته في المؤتمر العشرين للوحدة الإسلامية بطهران كانت لنا فرصة اللقاء معه.

في البداية كيف تنظر إلى واقع العالم الإسلامي اليوم؟

العالم الإسلامي يمر في هذه المرحلة بمنعطف خطير وحساس وتحول مهم. الشعور بضرورة السيادة والاستقلال تسود اليوم أوساط الأمة الإسلامية. الشعور بالتحدي الكبير من قبل الهيمنة الأجنبية أيضاً تدفع المسلمين من أجل مواجهة هذا التحدي. وفي الوقت نفسه اتسعت رقعة النخبة الواعية والمثقفة. الهيمنة الأجنبية، قد انتقلت من كونها هيمنة سياسية واقتصادية إلى هيمنة عسكرية واضحة. كالتدخل الموجود في أفغانستان والتدخل الأمريكي والبريطاني في العراق، وتهديدهم لبقية البلدان

(1) مجلة الوحدة. تصدر شهرياً عن مؤسسة الفكر الإسلامي، العدد 301 رجب 1428هـ ـ إيران، طهران.

الإسلامية بالتدخل من خلال إشهار سلاح المؤسسات الدولية، كمجلس الأمن والأمم المتحدة، وما شابه من المؤسسات التي أصبحت أداة طيِّعةً بيد الأمريكيين. هناك الآن مواجهة بين أبناء هذه الأمة وبين الهيمنة الأجنبية.

كما أشرتم فإن العالم الإسلامي على جميع المستويات يواجه تحديات كبيرة وبين الحين والآخر تعقد مؤتمرات للتقريب وتعزيز الوحدة بين المسلمين. برأيك ما هي أسباب فشل مثل هذه المؤتمرات وما هي العقبات التي تعترضها؟

تعترض مؤتمرات التوحيد والتقريب عقبتان رئيستان، العقبة الأولى هي عقبة التمييز الذي تعتمده الأنظمة السياسية في العالم الإسلامي بين مواطنيها. حتى الآن لم يتحقق مفهوم المواطنة في الكثير من البلدان الإسلامية، وإنما يتعاملون مع المواطنين بالتمييز، يصنفونهم حسب قومياتهم وأعراقهم ومذاهبهم. فتكون هناك فئة مميزة تعتبر مواطنين من الدرجة الأولى وفئة أخرى تعتبر مواطنين من الدرجة الثانية. ما دامت حالة التمييز هذه قائمة وموجودة بين المواطنين في بعض الدول الإسلامية، فإن ذلك لا يعطي التوحيد والتقريب مصداقية.

العقبة الثانية تتمثل في إنتاج الثقافة التعبوية التحريضية في أوساط أتباع كل مذهب تجاه أتباع المذهب الآخر. هذه الثقافة التي تنتجها المؤسسة الدينية... ينتجها علماء الدين والخطباء... هذه ثقافة لا تساعد التقريب، وإنما توغر صدور بعض المسلمين على بعضهم، كما نلاحظ في بعض الفتاوى، وبعض خطب الجمعة وعلى المنابر، هذه الثقافة التعبوية تشكل

عقبة أمام جهود التقريب والتوحيد، ولكن مع ذلك أنا أعتقد أن هذه المؤتمرات وسّعت رقعة الوعي بأهمية الوحدة وأوجدت أجواء من التواصل والتعارف بين شخصيات من مختلف العالم الإسلامي، ولو لم تكن هذه المؤتمرات لكان الوضع أسوأ.

تحدثتم عن الخطاب الديني، ما هي سبل تطوير وتحديث الخطاب الديني لمواجهة هذه التحديات؟

تحديث الخطاب الديني، يتطلب تحديث عقليات المنتجين للخطاب الديني. وهذا يقودنا للحديث عن أوضاع الحوزات العلمية والجامعات، والمعاهد الشرعية التي تخرج القضاة والدعاة والمبلغين. المناهج الدراسية في الحوزات والمعاهد الدينية تحتاج إلى الكثير من التطوير، بحيث تعيد الإسلام إلى أصالته وتتجاوز تراكمات الخلافات والصراعات المذهبية، وتتجاوز عقلية الأسر لآراء السلف والعلماء الماضين، وأيضاً أن يكون في هذه المناهج انفتاح على الفكر البشري، فليس كل ما أنتجه البشر في المجتمعات الأخرى باطل وكفر، وإنما فيه ما هو مفيد وعلينا أن نستفيد منه، وكان رسول اللّه (ﷺ) يقول: «الحكمة ضالة المؤمن يأخذها أين وجدها».

نحن نعيش في بداية الألفية الثالثة وتطور وسائل الإعلام وعالم الانترنت. ولكن بدل التركيز على هذه الوسائل لتعزيز التآخي والوحدة والتعاضد، أصبحت بعض هذه الأجهزة تثير الفرقة والفتنة والشقاق بين الشعوب!!! كيف تفسر ذلك؟

أصبح الإعلام ساحة تجارية وميداناً سياسياً. ففي المجال الأول هناك قنوات ومؤسسات تستفيد من أجل الحصول على

الدعم المالي والاقتصادي، وبالتالي فإنهم يخدمون مخططات بعض القوى والأطراف التي ليس من صالحها السعي لتوحيد الأمة.

من ناحية أخرى، هناك وسائل إعلامية سياسية، هي أداة لتنفيذ سياسات معينة، تنفيذ سياسات الصراعات الإقليمية، وسياسات المحاور، وسياسات الاستجابة للتوجيهات الأجنبية. ولكن بحمد اللّه هناك الآن بعض الوسائل الإعلامية التي نأمل أن تقوم بدور مهم في نشر ثقافة الوحدة والتقريب وتوعية الأمة تجاه الأخطار المحدقة بها.

كلما تحدث أزمة سياسية في العالم العربي الإسلامي، يتم استدراج العناصر المذهبية والطائفية. مثلما شاهدنا ذلك خلال الحرب العراقية الإيرانية، والغزو العراقي للكويت، والعدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز الماضي. برأيك أين يكمن موقع الضعف لدى المؤسسات الدينية التي تنساق وراء الأزمات السياسية؟

هناك سببان لهذه المواقف: السبب الأول يعود إلى أن هؤلاء لا زالوا يعيشون عقلية الصراع الطائفي، لا زالوا يعيشون حالة التعصب وحالة الكراهية للآخر المختلف معهم في المذهب والاتجاه الفكري، السبب الآخر هو الإرادات السياسية التي توجه هذه الأطراف، ومن الواضح أنه حتى على المستوى الديني هناك فتاوى تنطلق من خلفيات سياسية وبتوجيه سياسي. فحينما يكون الموقف مخالفاً للمقاومة الإسلامية في لبنان، فإن من الطبيعي أن تكون هناك فتاوى وخطابات وأصوات ضمن هذا الفلك التي هي الأخرى معارضة للمقاومة الإسلامية في لبنان.

هل للإعلام الرسمي الحكومي دور في إثارة الخلافات المذهبية والطائفية؟

الإعلام في العالم العربي في غالبه «رسمي». لا يوجد عندنا إعلام أهلي، حتى المؤسسات الإعلامية التي تبدو وكأنها أهلية، هي في الواقع خاضعة وتابعة لجهات سياسية، فليس عندنا في العالم العربي والإسلامي إعلام مستقل وإنما مجمل الإعلام عندنا هو إعلام رسمي.

العالم الإسلامي يعاني من أزمات متعددة ومتنوعة، كالاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان والأزمة في لبنان والتواجد العسكري الغربي في الخليج الفارسي، برأيك ما هي سبل مواجهة هذه التحديات؟

هذه الأزمات ساعدت على خلق وعي في أوساط الأمة الإسلامية، ونحن رأينا من خلال حرب إسرائيل على لبنان، كيف انطلقت المظاهرات العارمة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي. ونحن نرى الآن كيف أن أغلب الشعوب الإسلامية والرأي السائد فيها، يؤيد الموقف الإيراني في حقه في الحصول على التقنية النووية. هذه الأحداث ساعدت في إيجاد وعي ونضج إسلامي عند الناس. وأيضاً كشفت وعرّت شعارات الدول التي كانت تنادي بحقوق الإنسان.

الأمريكيون في وقت من الأوقات، كادت الساحة أن تنبهر بشعاراتهم، وبما كانوا يطرحونه من شعارات تدعو للديمقراطية، والانفتاح والإصلاح السياسي. ولكن مع الأحداث التي حدثت تأكد لجميع الشعوب أنه لا مصداقية لهذه الأطروحات الأمريكية

والغربية، وأن الهدف هو الهيمنة وتأمين المطامع، وأنهم ليسوا جادين ولا صادقين في طرحهم لشعارات حقوق الإنسان والإصلاح السياسي في منطقة الشرق الأوسط.

العراق لا يزال يشهد صراعات مذهبية وطائفية . . . هل تتخوّف من أن تتوسع دائرة هذه الصراعات لتشمل مناطق ودول أخرى؟ وكيف تنظر إلى مستقبل المنطقة؟

في الواقع الحرب في العراق ليست حرباً مذهبية أو طائفية، وإنما هي صراع سياسي على الحصص وعلى الأدوار!! في ساحة كانت تعيش مرحلة شديدة من القمع والاستبداد في ظل نظام صدام حسين الزائل، وجاءت الإرادات الإقليمية المتصارعة في الساحة العراقية لتنتج هذه الأحداث المؤلمة في العراق. فبالتأكيد هي ليست حرباً مذهبية، ليست حرباً بين الشيعة والسنة، وإنما هي معارك وصراعات سياسية من أجل تقاسم الأدوار والحصص في النظام المزمع إقامته من جديد في الساحة العراقية.

ونحن نرى أن الوضع في العراق هو مظهر من مظاهر عجز هذه الأمة العربية والإسلامية عن التوافق فيما بين أطرافها وشرائحها. الحالة نفسها تعيشها الأمة في دارفور في غرب السودان. ليست هناك حالة مذهبية، كلهم مسلمون، ستة ملايين مسلم يقيمون في دارفور وينتمون لمذهب واحد وهو المذهب المالكي، وفيهم عشرات الألوف من حفظة القرآن الكريم. ولكنه صراع بين قبائل جذور بعضها عربية وجذور بعضها إفريقية. هذا الصراع استمر الآن أكثر من سبع سنوات. وكانت ضحاياه

حسبما تشير التقارير، أكثر من مئتي ألف قتيل، وعشرون ألف قرية أحرقت ودمّرت عن بكرة أبيها، ومليونا مشرد، وحالات من الاغتصاب، بحيث إن هناك إرادة من قبل الدول المستكبرة لاستغلال الأوضاع والتدخل الدولي فيها.

ونجد هذا الأمر في الصومال أيضاً، وقبل ذلك وجدناه في الجزائر، وفي أفغانستان، شعوب الأمة لم تنضج بعد، إلى حد التوافق فيما بينها، بحيث تتفق وتتعاون من أجل التنمية وبناء النظام السياسي العادل الذي يعطي لكل طرف حقه المناسب. . . إن ما يجري في العراق هو مظهر من مظاهر هذا العجز.

هل للجهات الدولية ولا سيما الكنائس الغربية دور في إثارة مثل هذه الفتن والاضطرابات؟

مما لا شك فيه أن الإرادة الأجنبية تستفيد من هذه الفرص، ولكن المحور هو الأرضية الموجودة في داخلنا. وهم يستفيدون من هذه الفرص ويبحثون عنها، ولكن كما يقول القرآن الكريم ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلاَّ خَبَالاً وَلَأَوْضَعُوا خِلالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾[2] المشكلة ليست في وجود إرادة معادية لنا، من الطبيعي أن تكون هذه الإرادة موجودة. المشكلة لماذا تتاح لهم الفرصة، لأن هناك ثغرات ينفذ الأعداء من خلالها. في المجتمع الواعي والشعب الواعي، لا يجد الأعداء طريقاً للنفوذ إليه.

(2) سورة التوبة، الآية: 47.

خلال حديثك أشرت إلى الموضوع النووي الإيراني وحقها في امتلاك التقنية النووية، ولكن هناك جهات تثير مخاوف شعوب ودول المنطقة من هذا المشروع. . . ما سبب ذلك؟

وجود إيران في المنطقة هو وجود أصيل وعريق، ولا يستطيع أحد أن ينكر هذه الحقيقة، الصحيح والسليم هو أن تتعاون شعوب هذه المنطقة فيما بينها، وتقترب من بعضها البعض، فالتطمينات تكون من خلال العلاقات السليمة والطيبة. نحن مسرورون أن هناك علاقات طيبة بين حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبين حكومة المملكة العربية السعودية وبين حكومات المنطقة. إن تطوير هذه العلاقات هو الذي يضع حدًّا لمحاولات الأعداء لإيجاد هوّة وفرقة وخلاف وشقاق بين هذه الأنظمة لصالح القوى الاستعمارية ومن أجل منع تطوير وتقدم دول هذه المنطقة.

هناك من يحاول ربط شيعة المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية، بمجمل تطورات المنطقة، يقال أنه لو تطور الصراع المذهبي في المنطقة أيضاً سوف يشمل الشيعة في السعودية. . . ما هو موقفكم من هذه الإشاعات والتخرصات؟

الشيعة في المملكة العربية السعودية لديهم وعي وطني، وهم يدركون أنهم جزء من وطنهم، وهم يدركون أن مصلحتهم تكمن في التوافق والانسجام مع محيطهم، وفي العلاقة الحسنة بينهم وبين الحكومة السعودية. من الجيد أن الحكومة السعودية الآن منفتحة على الشيعة، وعلى بقية المواطنين من خلال الحوار الوطني، وقد حصلت هناك خطوات إيجابية لتحسين

أوضاع الشيعة في المملكة العربية السعودية، وكلما أصبحت أوضاعهم أفضل وارتباطهم مع حكومتهم أوثق كان ذلك مانعاً من تأثير الأحداث الخارجية على واقعهم الوطني وعلى علاقتهم مع حكومتهم ومحيطهم.

هل هناك استجابة حكومية لطموحات الشيعة ومتطلباتهم مثل حرية التعبير، وإقامة صلاة الجمعة وغير ذلك؟

المشكلة في المملكة، ليست مشكلة طائفة معينة، المشكلة تكمن في بعض الثغرات وبعض نقاط الضعف في الأوضاع العامة في المملكة العربية السعودية، وهناك سعي لدى القيادة لمعالجتها، وكلما كانت هناك معالجة لمشكلة من المشاكل، يستفيد منها الشيعة وبقية المواطنين، ليست هناك حرية للتعبير عن الرأي خاصة بالشيعة، وإنما حينما اتسع هامش التعبير عن الرأي بالمملكة استفاد منها الشيعة، واستفاد منها غيرهم، وحينما تكونت هيئات لحقوق الإنسان كان ذلك مفيداً للشيعة ولغيرهم. أنا لا أعتقد أن هناك مشكلة خاصة بالشيعة بالمملكة، وإنما هي مشكلات عامة وهناك سعي من الدولة والمواطنين المخلصين لمعالجة هذه المشكلات بشكل عام لجميع المواطنين.

التقارب السني الشيعي[1]

الفتنة ونشوء المذهبية في الإسلام

بعد وفاة الرسول الأعظم (ﷺ) انقسم المسلمون إلى مذاهب وطوائف. ما الأساس في هذا الانقسام، وكيف ننظر إلى مسألة المذهبية في الإسلام؟

الأساس في انقسام المسلمين هو الاختلاف على موضوع القيادة بعد رسول اللّه (ﷺ)، فقد كان الرسول (ﷺ) في حياته هو القائد السياسي للأمة وهو المرجعية الدينية لها. وبعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى شغرت هاتان المهمتان. فبادر جمع من الصحابة لمبايعة أبي بكر في سقيفة بني ساعدة كخليفة لرسول اللّه (ﷺ)، ليملأ فراغ الزعامة السياسية، دون تحديد لجهة المرجعية الدينية، بل تركت لحالة التوافق بين الصحابة على معالجة أي مسالة شرعية طارئة مع دور محوري للخليفة في الترجيح عند اختلاف الآراء.

(1) نشر الحوار في كتاب التقارب السني الشيعي بين حق الاختلاف ودعوى امتلاك الحقيقة للكاتب وحيد تاجا، الطبعة الأولى 2008م، (دمشق: دار الفكر).

وهكذا بمرور الزمن وتوالي الخلفاء تبلورت مدرسة الخلافة التي تفصل بين القيادة السياسية والمرجعية الدينية، كما ترى أن اختيار القيادة شأن اجتماعي، فبأي طريقة وصل بها أحد إلى موقع السلطة انعقدت له الولاية ووجبت له الطاعة. سواء كان وصوله عن طرق اختيار أهل الحل والعقد، أو انتخاب الجمهور العام، أو بعهد من الخليفة السابق، أو بالقوة أو بالتوارث كما في عهدي الأمويين والعباسيين. وظهرت ضمن هذه المدرسة المذاهب العقدية والفقهية لأهل السنة والجماعة.

في مقابل هذا الرأي لمدرسة الخلافة كما نسميها كان هناك رأي آخر لأهل البيت (عليهم السلام) وفي طليعتهم الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وفاطمة بضعة رسول اللّه (صلى الله عليه وآله وسلم)، والعباس عم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، والحسنان سيدا شباب أهل الجنة، وبعض من الصحابة كسلمان الفارسي وأبي ذر الغفاري وعمار بن ياسر والمقداد بن الأسود وأمثالهم، حيث يرون أولوية الإمام علي بخلافة رسول اللّه (صلى الله عليه وآله وسلم)، لنص الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عليه بذلك ولأفضليته على من سواه من الأصحاب، وأنه المؤهل للقيام بدور القيادة السياسية والمرجعية الدينية. وبعده الأئمة من ولده.

وتبلور هذا الرأي فيما بعد خاصة بعد استشهاد الإمام الحسين في كربلاء، وظهرت الاتجاهات الشيعية المختلفة. وأبرزها المذهب الجعفري الاثنا عشري والزيدية والإسماعيلية.

كما أن الاختلاف على قضية التحكيم في أوساط جيش الإمام علي في صفين كان أرضية انبثاق تيار الخوارج وما تفرع منه من توجهات.

ويمكن النظر إلى المسألة المذهبية في الإسلام أنها تمثل اختلاف الاجتهادات والرؤى في الفكر والتشريع الإسلامي.

دور الموروث في الصراعات المذهبية الحالية

تتفاوت النظرات إلى موضوع الانقسام المذهبي والطائفي في العالم الإسلامي. وفي حالات تاريخية كثيرة، أدى الانقسام إلى صراعات وخلافات. هل ما زال المسلمون بانقساماتهم أسرى الموروث في الانقسامات؟

في دين يرى المجتهد مأجوراً؛ إن أخطأ فإن له أجراً واحداً وإن أصاب فله أجران، كما هو مفاد حديث شريف يتناقله المسلمون بمختلف مذاهبهم. يفترض أن لا يؤدي اختلاف الاجتهادات في هذا الدين إلى صراعات وحروب، لكن العامل السياسي أو المصلحي بشكل عام هو الذي يحوّل اختلاف الرأي إلى مبرر للنزاع والاحتراب، حيث تنحاز السلطات إلى بعض الآراء وتسعى إلى فرضها على الناس، وتقمع الرأي الآخر، أو تستخدم بعض العلماء والفقهاء كواجهات لإضفاء الشرعية على حكمها، أو تستفيد من افتعال الخلافات الدينية لإشغال الأمة بها عن واقعها السياسي.

وهناك عامل آخر هو التطرف الفكري، الذي يدفع بعض الجهات الدينية لمحاولة فرض آرائها ومحاربة الرأي الآخر بأساليب الإرهاب الفكري والتسقيط الاجتماعي، وأخيراً استخدام القوة والعنف.

هذا التطرف الذي يصوّر لأصحابه أنهم وحدهم المحقون

وأن ما عداهم على باطل وأهل عناد، وقد يصدرون في الآخرين فتاوى التكفير والتضليل والاتهام بالشرك والابتداع.

ونتيجة لهذين العاملين أصبح للأمة تاريخ من الصراعات الدينية المذهبية، وتراث من الجدل والمناكفات والتشويه المتبادل للصورة من كل طرف تجاه الآخر، وكذلك التحريض على الكراهية والتعبئة المتبادلة.

ومع الأسف الشديد فإن آثار ذلك التاريخ، وانعكاسات ذلك التراث لا زالت مؤثرة في الجيل الحاضر من أبناء الأمة، مما يجعل ساحة الأمة أرضية خصبة للفتن، وأجواءها مهيأة للاستجابة للإثارات الطائفية.

خاصة مع حضور العامل السياسي الداخلي والخارجي الذي يوظف هذا الاستعداد لصالح مطامعه ومخططاته.

الفرق والمذاهب بين الاتفاق والاختلاف

هل مشكلة المذهبية هي حكر على الصراع بين الشيعة والسنة؟ أو أن الأمر مستفحل بين مذاهب الفرقة الواحدة (ومنه ما شهده القرن الرابع والخامس الهجريين من اقتتال دام بين أصحاب المذاهب الأربعة السنية، أو الصراع بين الإخباريين والأصوليين داخل المذهب الشيعي)، والسؤال: لماذا انتهت الحروب بين مذاهب أهل السنة وتم اعتبار الاختلافات غنى للإسلام ولكنه لم يتم مع المذهب الجعفري أيضاً؟

البعد الفكري للصراع المذهبي يتمثل في الموقف من وجود رأي آخر، فهناك من يرفض ذلك، ويرى أنه وحده له الحق في تكوين رأي وفي تفسير النص الشرعي، وفهم الدين، وعلى

الآخرين أن يأخذوا برأيه ويذعنوا له، ولا يجوز لهم أن يخالفوه فيما رآه وذهب إليه، فإن فعلوا ذلك تصدى لهم بالمواجهة والإساءة والعداء.

صاحب هذه العقلية يصارع من يخالفه في الدين، ثم من يخالفه في المذهب، ثم من يخالفه في الرأي داخل المذهب.

لذا فإن معارك الصراعات لا تقتصر على حدود المذهب، وإنما تشتعل داخلها أيضاً.

ففي الساحة السنّية هناك معارك كما بين السلفية والصوفية، بل وجدنا أخيراً إحياءً للمعركة ضد الأشاعرة، بل هناك معارك داخل السلفيين أنفسهم.

وفي الساحة الشيعية هناك معارك بين التجديديين والمحافظين على المستوى الفكري، ومعارك بين بعض المرجعيات.

إن الساحة الدينية بمختلف مذاهبها بحاجة إلى إقرار مبدأ التعددية، والاعتراف بالرأي الآخر واحترامه، واعتماد نهج الحوار ومقارعة الحجة بالحجة دون إساءة أو عدوان، بل كما يأمر القرآن الكريم: ﴿وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[2].

ولاشك أن انتهاء الحروب ـ كما ذكرتم ـ بين مذاهب أهل السنة تطور إيجابي، ومكسب لوحدة الأمة، ونأمل أن يتمكن الجيل المعاصر من علماء الأمة من تجاوز الصراع بين السنة والشيعة، وبوادر الأمل والتفاؤل في تحقيق ذلك لائحة والحمد للّه.

(2) سورة النحل، الآية: 125.

الأنظمة السياسية المذهبية . . وعلاقة الشيعة العرب بإيران

يقوم عدد من الأنظمة السياسية على أساس ديني/ مذهبي، هل يعزز ذلك حدة الصراعات الدينية والمذهبية في العالم الإسلامي وكيف تنظرون إلى علاقة الشيعة العرب مع إيران؟

لا مانع من أن تتبنى الدولة مذهباً معيناً كمرجعية دينية إذا كان يمثل توجه الأكثرية من أبناء شعبها، لكن مع احترام حرية مواطنيها من أتباع المذاهب الأخرى.

ولا يعتبر ذلك تعزيزاً لحدَّة الصراع المذهبي، إذا لم يتضمن إساءة للمذاهب الأخرى، أو نيلاً من حقوق أتباعها.

أما فيما يخص مسألة المرجعية وعلاقة الشيعة العرب بإيران، فمن المتفق عليه والمعمول به بين المسلمين سنة وشيعة أخذ الأحكام الشرعية من العلماء المجتهدين الذين يمتلكون القدرة على استنباط ومعرفة الحكم الشرعي من مصادره المقررة.

ويستخدم أهل السنة مصطلح الإفتاء ويطلقون على من يأخذون منه الأحكام الشرعية اسم (المفتي)، بينما يستخدم الشيعة مصطلح المرجعية والمتصدي لها يسمى مرجعاً دينياً.

لكن هذه الحالة أخذت منحى رسمياً عند أهل السنة حيث يعيّن المفتي من قبل الدولة ويكون الإفتاء على شكل مؤسسة رسمية. وبالتالي ضمن إطار الدولة.

بينما بقيت عند الشيعة كحالة أهلية شعبية لا دخل للدولة فيها، فالناس يختارون المرجع الذي يثقون في نزاهته وكفاءته العلمية ويرتبطون به مباشرة أو عبر وكلائه وممثليه، بما يتجاوز

الحدود القطرية، وخاصة مع اشتراط أن يكون الأعلم بين الفقهاء، ففي أي بلد يقيم فيه هذا المجتهد الأعلم يقلده ويرجع إليه في الفتاوى المقتنعون بأعلميته.

وعادةً ما يكون المرجع في وسط الحوزة العلمية في النجف أو في قم. ولا تنحصر المرجعية في مرجع واحد، ففي الوقت الحاضر هناك ما يقرب من عشرة مراجع مشهورين بين العراق وإيران ولبنان.

واختيار المرجع يعود إلى ثقة الأفراد واطمئنانهم بتوفر الشرائط المطلوبة دون دخل للجانب السياسي أو القومي أو الوطني، لأنها قضية شرعية ترتبط بتعرف الأحكام الشرعية من مصدر يطمئن إليه.

أما عن كيفية علاقة الشيعة العرب بإيران، فهم يرتبطون بها دينياً كبلد إسلامي لها إسهام بارز في حضارة الإسلام وتاريخ المسلمين، ولها دور مهم في واقع المنطقة والأمة، كما أن فيها بعض المراقد لأهل البيت (عليهم السلام)، كمرقد الإمام علي بن موسى الرضا ثامن الأئمة عند الشيعة في مشهد، حيث يتوافد الشيعة على زيارته.

وفي إيران حوزة علمية عريقة في مدينة قم تحتضن عدداً كبيراً من الفقهاء والعلماء، وتستقبل طلاب العلوم الدينية من العرب وغيرهم.

هذه بعض أوجه العلاقة والارتباط بين الشيعة العرب وإيران، أما إذا كان السؤال عن الجانب السياسي فإن الشيعة العرب في مختلف مناطقهم يعيشون ضمن محيطهم الوطني، ويمحضون أوطانهم ومجتمعاتهم كل الولاء.

قبر أبي لؤلؤة المجوسي في إيران(؟!)

لفت نظر الشارع السني وجود قبر لـ أبو لؤلؤة قاتل سيدنا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في إيران. ما هو شعوركم إزاء هذا الأمر؟

لا يوجد أي مستند تاريخي لهذا القبر، فقاتل الخليفة الثاني انتحر أو قتل في المدينة ودفن هناك، فمن أين جاءوا بهذا القبر؟ إنه مبني على الأوهام والخرافات، وعلى القيادة السياسية والدينية في إيران أن تأخذ الإجراء المناسب تجاه هذا الأمر الخرافي المسيء حفظاً للوحدة الإسلامية ورعاية لمشاعر أهل السنة.

التشييع في صفوف السنة

أيضاً اخذ موضوع التشييع يبرز مؤخراً في عدد من الدول العربية، كما برز موضوع التسنن في عدد من الدول الأخرى، كيف تنظرون إلى موضوع (التبشير) المتبادل بين السنة والشيعة؟

لا أشعر بحساسية كبيرة في موضوع التمذهب بأي مذهب إسلامي يقتنع به الإنسان المسلم، فتحول الشيعي إلى مذهب السنة أو السني إلى مذهب الشيعة ليس جرماً. وأرى أن المذاهب أشبه بالغرف في البيت الواحد وانتقال الإنسان في منزله من غرفة إلى أخرى لبعض المرجحات التي يراها لا غضاضة فيه. المهم أن يكون الإنسان ضمن بيت الإسلام ولا يخرج منه.

ومن الصعوبة بمكان ومن غير المقبول حظر نشر الأفكار والتبادل الثقافي، لكني شخصياً ضد التبشير المذهبي المنظم الذي تتبناه أي دولة سنية أو شيعية.

شتم الصحابة

مسألة شتم الصحابة . . وبرغم وجود فتوى من الإمام الخميني والسيد خامنئي والسيد محمد حسين فضل الله بعدم جواز شتم الصحابة إلا أن الأمر لم يتوقف . . كيف تنظرون إلى هذا الأمر؟ وما المطلوب برأيكم من أئمة وعلماء المذهب الشيعي لإيقاف هذه التصرفات؟

شتم الصحابة هو من تركات ومخلفات تاريخ الصراع وتراث النزاع المذهبي، وموقفنا منه هو المنع والتحريم، وإيقاف ما تبقى من رواسب هذه الحالة يكون بتطبيع العلاقة بين الشيعة والسنة ورفض التمييز الطائفي، وتجريم التحريض على الكراهية، ونشر ثقافة التسامح.

حقيقة مصحف فاطمة

عاد الحديث من جديد حول مصحف فاطمة . . إلا أن عدداً من علماء وأئمة الشيعة نفوا تماماً وجوده أي مصحف آخر غير القرآن الكريم الموجود بين أيدي الجميع، ما ردكم على هذا؟

لا وجود لشيء بين يدي الشيعة بعنوان مصحف فاطمة وإنما هو مجرد نقل تاريخي مفاده أن فاطمة الزهراء بضعة رسول اللّه (ﷺ) أملت ما حفظته وسمعته من أبيها رسول اللّه (ﷺ) حول تفسير بعض آيات القرآن أو الأحكام الشرعية أو أنباء بعض الملاحم والفتن، أطلق على هذا المجموع مصحف فاطمة بالمعنى اللغوي للمصحف، أي ما يجمع صحائف بين جلدتيه. ولا يدعي أحد من الشيعة توفّر هذا الكتاب. وهو ليس بقرآن،

والقرآن المتداول عند الشيعة هو القرآن الكريم المتداول بين المسلمين دون زيادة حرف أو نقصان حرف.

دور السياسات المحلية في الصراعات المذهبية

هل ترون أن ثمة أثراً للسياسات المحلية في الدول العربية والإسلامية على الصراعات المذهبية؟

السياسات المحلية تغذي الصراعات المذهبية إذا شابها التمييز الطائفي بين المواطنين، وفي غير هذه الحالة فإن استياء المواطنين من أي سياسة لحكومتهم سيأخذ طابعاً وطنياً لا ربط له بالانتماء المذهبي.

دور التدخلات الخارجية في الصراعات المذهبية

ما تأثير التدخلات الخارجية في الصراعات المذهبية والطائفية في العالم الإسلامي؟

من الطبيعي أن تسعى القوى الخارجية الطامعة في الهيمنة على المنطقة إلى الاستفادة من الصراعات الداخلية، فتثيرها وتؤججها لإضعاف المجتمعات، وإخضاع الدول لإرادتها، ولصرف اهتمام شعوب المنطقة عن قضاياهم المصيرية.

فمثلاً حين تحتل القوات الأمريكية والبريطانية العراق فإنها تتوقع رفضاً ومعارضة من الشعب العراقي لوجودها على أراضيه ومصادرتها لسيادته، فمن الطبيعي أن تخطط لتفجير الصراعات والتناقضات داخل الشعب العراقي، لتمنعه من التوحد لمقاومتها، ولتوفر مبررات استمرار تواجدها، وهذا ما نراه بالفعل حيث

يعاني الشعب العراقي حالة مؤسفة من الصراع والاحتراب ذي الطابع الطائفي.

وحين تجد أمريكا وإسرائيل تعاطفاً كاسحاً من أقصى العالم الإسلامي إلى أقصاه مع المقاومة الإسلامية في لبنان، أثناء تصديها للعدوان الإسرائيلي في تموز 2006م، فلا بد أن تسعى إلى تفكيك هذا التلاحم والتضامن بتحريك المشاعر الطائفية والصراعات المذهبية.

وهكذا فإن التدخلات الخارجية تستثمر إمكانية متاحة وفرصة قائمة.

مفهوم التقريب

تتوالى منذ سنوات طويلة الأحاديث عن التقريب بين المذاهب الإسلامية. ما المقصود بشعار التقريب؟ هل هو دمج المذاهب؟ أو توحيد بعض القضايا الفقهية والعقائدية؟ أو إشاعة روح التسامح في العلاقة بين المختلفين ضمن قواعد الإسلام الخلقية؟ أيّ من هذه المفاهيم أقرب للتطبيق. وهل نريد تقريباً بين المذاهب أو بين أهل المذاهب؟

أرى أن عنوان التقريب بين المذاهب الإسلامية ليس عنواناً دقيقاً وفيه شيء من التسامح.

أولاً: لأن المذاهب هي في واقعها متقاربة لوحدة مرجعيتها وهي الكتاب والسنة، ولاشتراكها في الأصول والمعالم الأساسية للدين. والتباعد الحاصل هو بين أبنائها وأتباعها وليس بين المذاهب كمدارس وتوجهات.

ثانياً: لا أعتقد أن من المطلوب السعي للتنازلات المتبادلة عن القناعات المذهبية، وهو ما قد يوحي به عنوان التقريب بين المذاهب، فلكل مذهب قواعده ومنظومة أفكاره وتوجهاته.

إنما المطلوب حسن العلاقة والتعايش بين أتباع المذاهب، والتعاون في خدمة الجوامع المشتركة والمصالح العامة.وذلك عن طريق إشاعة روح التسامح، وثقافة التعددية، والتزام أخلاقيات الحوار العلمي والاختلاف المشروع.

إسلام بلا مذاهب(؟!)

أين نقف في هذا من الحديث عن إسلام بلا مذاهب وفق شعار مصطفى الشكعة؟

المذاهب هي مناهج ومدارس لفهم الإسلام، وبالتالي لا يمكن التخلي عنها، وهي ليست شيئاً إضافياً خارجياً أدخل إلى الإسلام، وإنما هي طريقة للمعرفة والفهم لنصوص الإسلام، ولا يمكن فهم الإسلام بدون منهج ما، إن هناك من يقول بالتخلي عن المذاهب بالعودة إلى الكتاب والسنة مباشرة، لكن هذا الطرح ليس علمياً ولا موضوعياً، لأننا بحاجة إلى منهج نفهم من خلاله نصوص الكتاب والسنة، أما هو من ضمن المناهج القائمة، أو أن نضع منهجاً جديداً فيكون مذهباً جديداً.

نعم، يجب أن يكون الإسلام هو العنوان الأساس لأبناء الأمة، فوق العناوين المذهبية، وأن تكون أصول الإسلام وأركانه المتفق عليها هي محور الالتزام والالتفاف.

فشل أطروحة التقريب

رغم مرور قرابة 60 عاماً على محاولات التقريب إثر إنشاء دار التقريب في مصر وفتوى الشيخ شلتوت بجواز التعبد بالمذهب الخامس (الجعفري) لكن النتائج العملية كانت محدودة جداً! ما الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج؟ وفي ضوء ما يحدث الآن في العراق وفي لبنان، هل يمكن القول: إن أطروحة التقريب بين المذاهب قد فشلت؟

إن أهم مكتسبات فعاليات التقريب والوحدة الإسلامية في هذا العصر ما يلي:

أولاً: التأصيل الشرعي للقضية بعد حقبة من رسوخ العصبية المذهبية السلبية التي تنفي أتباع المذهب الآخر من حظيرة الدين، وتسلبهم حقوق الأخوة الإسلامية، وتفتي بالتقرب إلى اللّه بمعاداتهم والإساءة إليهم.

لقد أنتجت فعاليات التقريب والوحدة الإسلامية ثقافة إيجابية بناءة، تؤكد مركزية الوحدة في قيم الإسلام ومبادئه، وتدعو للالتفاف حول أصول الإسلام وأركانه الأساس، التي هي موضع وفاق بين كل مذاهب المسلمين، وتشيع ثقافة التسامح ومبدأ الحوار.

مع التأصيل لهذه الثقافة وتقعيدها على أساس الفهم الواعي لكتاب اللّه وسنة رسوله (ﷺ).

ثانياً: بروز جيل جديد من دعاة الوحدة والتقريب في أوساط علماء الدين، ورجالات الحركة الإسلامية، ومفكري الأمة

ومثقفيها، من مختلف المناطق الإسلامية من مصر وإيران والعراق وسوريا وباكستان والمغرب وغيرها.

ثالثاً: فتح أبواب التواصل والحوار بين المراكز العلمية والقيادات الدينية لمختلف المذاهب، بين الجامع الأزهر في مصر والحوزة العلمية في النجف الأشرف، والحوزة العلمية في قم المقدسة، والمؤسسات الدينية والثقافية في سوريا ولبنان والأردن واليمن وسلطنة عمان وأمثالها.

رابعاً: إنشاء مؤسسات تعنى بموضوع الوحدة والتقريب، كدار التقريب بين المذاهب الإسلامية في القاهرة، والمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية في إيران، وجامعة التقريب بين المذاهب الإسلامية في طهران، وهيئة علماء المسلمين في لبنان، ومجلس التنسيق بين الحركات الإسلامية في باكستان.

وأعتقد أن هذه مكاسب كبيرة، لكن هناك في المقابل عوائق كبيرة، وعوامل مضادة، من أخطرها العامل السياسي الداخلي والخارجي الذي يستفيد من حالة الصراع والتباعد بين فئات الأمة، وكذلك وجود تيار رافض لفكرة التقريب وهو التيار السلفي، وابتعاداً عن التعميم نقول إن غالبيته كذلك، فقد يكون ضمنه بعض الشخصيات أو الجهات غير المناوئة للتقريب، وهو تيار يمتلك نفوذاً وإمكانات ضخمة، وممانعته لمشروع التقريب بين أتباع المذاهب الإسلامية، أخرت هذه المسيرة كثيراً.

أما ما يجري الآن في العراق ولبنان فهو صراع سياسي مكشوف، يتخذ البعض له من المذهبية غطاء، وهو يشكل

انتكاسة وصدمة للتقريبيين الوحدويين. ولكني أعتقد أن موجة هذه الصدمة قد بدأت في الانكسار، وأن مسيرة الوحدة والتقريب ستتجاوز آثارها إن شاء اللّه.

الطريقة الصحيحة للتقريب

بالتالي ما هي ـ برأيكم ـ الطريقة العلمية والعملية للتقريب بين المذاهب بحيث تصبح . . صحيحة وواقعية؟

التقريب بين أتباع المذاهب الإسلامية مهمة مرحلية اقتضتها حالة مرضية، هي التباعد والتنافر بين أتباع المذاهب، ومن أجل تجاوز هذه الحالة المرضية نحن بحاجة إلى ما يلي:

أولاً: نشر ثقافة التسامح والتعددية وقبول الرأي الآخر، والتركيز على أسس الدين الجامعة والمشتركات التي توحّد بين أبناء الأمة.

ثانياً: تشجيع أجواء التواصل بين علماء المذاهب الإسلامية ونخبها المثقفة والفاعلة، لتوفير فرص التعارف المباشر فكريًّا وعلميًّا.

ثالثاً: قيام مشاريع مشتركة لخدمة المصالح العامة للدين والأمة.

وهذه الأمور تتم عبر وجود مؤسسات تتبناها، وعبر سياسات معتمدة من قبل الحكومات المهتمة بالأمر، والمرجعيات الدينية والحوزات العلمية.

عجز مؤسسات التقريب

كيف تقوّمون جهود مؤسسات التقريب سواء القديمة في القاهرة أو الحديثة في إيران؟ ومن هم الذين يجب أن يقوموا بمهمة التقريب، هل هم العلماء أو المؤسسات أو الأنظمة؟

وحدة الأمة مبدأ قرآني لقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿واعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا﴾[4] وقوله تعالى: ﴿وَلا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾[5]، والعلماء ﴿بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾ مسؤولون بالدرجة الأولى عن تبليغ هذا المبدأ القرآني وتبيينه للأمة والدعوة إلى تجسيده وتطبيقه.

وبالدرجة الثانية فإن المؤسسات الأهلية أو ما يطلق عليه مؤسسات المجتمع المدني، عليها أن تقوم بدور فاعل على هذا الصعيد.

إننا نجد في الغرب مؤسسات كثيرة تتبنى مشاريع لخدمة السلم المجتمعي على مستوى العالم، مثل (معهد كارينجي للسلام الدولي) وهو مؤسسة أبحاث سياسية مرموقة في واشنطن تأسس سنة 1910م على يد (اندرو كارينجي) أحد أهم رواد صناعة الفولاذ في تلك الحقبة، وقد جنى ثروة كبيرة فكرسها لإنشاء هذه المؤسسة.

(3) سورة الأنبياء، الآية: 92.

(4) سورة آل عمران، الآية: 103.

(5) سورة الأنفال، الآية: 46.

فلماذا لا نجد في عالمنا الإسلامي مثل هذه المبادرات، بإنشاء مؤسسات أهلية تعنى بتعزيز العلاقات الداخلية بين شرائح الأمة وفئات المجتمع.

فصل السياسي عن المذهبي

من الواضح أن المذهبية لدينا سياسية، أي المحرك الرئيس لها هو العامل السياسي، كيف يمكن لعلماء وفقهاء المذاهب الحيلولة دون استثمار الخلافات في تأجيج المذهبية المرتكزة على قضايا الصراع السياسي؟

العامل السياسي يستثمر أرضية مهيأة للصراع المذهبي، تتمثل في وجود ثقافة مذهبية تعبوية عند كل طرف تجاه الآخر، وتتمثل في واقع التباعد وفتور العلاقات.

وبإمكان العلماء وفقهاء المذاهب وضع حدٍّ لثقافة التعبئة المذهبية، وأن يستبدلوا بها ثقافة التسامح والوحدة والتقريب، وبإمكانهم أن يدفعوا باتجاه خلق واقع التواصل والتداخل والتعاون بين أبناء الأمة، مما يمنع أو يحدّ من قدرة العامل السياسي على تأجيج الصراعات المذهبية.

وقبل ذلك والأهم من ذلك، أن يتورع العلماء من خدمة الأجندة السياسية وأن لا يصبحوا أدوات يستفيد منها العامل السياسي في تنفيذ خطط الصراعات الطائفية.

وقد رأينا بوضوح كيف أن بعض الجهات الدينية وكأن العامل السياسي هو الذي يوقت لها حماسها المذهبي واندفاعها الطائفي، فعلى وقع الحرب العراقية الإيرانية، كانت تتوالى

الفتاوى والخطب والمطبوعات الطائفية التحريضية، وعندما توقفت الحرب خمدت تلك الأصوات وخاصة بعد الاحتلال العراقي للكويت.

وفي هذه الأيام نرى انبعاثاً جديداً لهذه الأصوات الطائفية على ضوء أحداث العراق وتفاعلات الملف النووي الإيراني.

النظام الديمقراطي هو الحل؟

يذهب بعض المثقفين إلى أن الحل هو إقامة النظام الديمقراطي القائم على المساواة في المواطنة والحقوق بعيداً عن التقسيم المذهبي والطائفي، ما رأيكم؟

هذا الكلام صحيح، فإن خلاص مجتمعاتنا من كثير من مشاكلها يتوقف على حلِّ المشكل السياسي، بتحقق المشاركة الشعبية في الحكم، والتداول السلمي للسلطة، وسيادة النظام والقانون، وتجسيد مفهوم المواطنة، بأن يتساوى المواطنون في الحقوق والواجبات بعيداً عن أي تصنيف عرقي أو قومي أو ديني أو مذهبي أو قبلي.

فهــرس المحتويـات